

حرب الأفكار

واللوبي الإسرائيلي في أمريكا

تقديم / د. عماد جاد

ترجمة وإعداد / مدحت طه



نفرو للنشر والتوزيع

٢٠٠٧

حرب الأفكار

واللوبي الإسرائيلي في أمريكا



نفرو للنشر والتوزيع

الإشراف العام: اسم الكتاب: حرب الأفكار
واللوبي الإسرائيلي في أمريكا
محمد الحسيني
ترجمة وإعداد: مدحت طه

المراسلات: رقم الإيداع: ٢٠٠٧ / ٧٢٠٠
٢١ ش الصناديلي بالجيزة
١٧ ش العطار بالجيزة الترقيم الدولي: ٩ - ٢٠ - ٦١٩٦ - ٩٧٧
تليفون: ٥٧١٢٦١٨
موبايل: ٠١٠٢٣١٣٥٧٩

الموقع الإلكتروني: تصميم الغلاف: كامل جرافيك

www.ostazi.org/darnefro

البريد الإلكتروني:

dar_nevro@hotmail.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٧

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أى جزء منه أو
تجزئته فى نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأى شكل
من الأشكال، دون إذن خطى مسبق من الناشر.

جمهورية مصر العربية

تقديم

د. عماد جاد

عندما زارني الدكتور مدحت طه ويده مخطوطة ترجمة دراسة " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية" وعدد من الدراسات والمقالات التي كتبت سجالات مع هذه الدراسة، وطلب مني كتابة مقدمة لهذا الموضوع، شعرت بسعادة كبيرة وارتياح بالغ لأسباب عديدة، فهذه الدراسة غير المسبوقة عن اللوبي الإسرائيلي دراسة هامة للغاية، لم تعطيها مراكز الفكر ولا الكتاب والمتخصصين العرب قدرها من الأهمية، وثانيا لأنني من المتابعين لكتابات أحد مؤلفي الدراسة وهو عالم السياسة الأمريكي ستيفن والت، حيث اعتمدت بشكل رئيسي في إعدادي لأطروحة الدكتوراة على إسهاماته النظرية الهامة في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فقد حقق والت إنجازا كبيرا للمدرسة الواقعية عندما تمكن من تطوير نظرية " ميزان القوة" بإدخال عنصر "الإدراك" فحولها إلى "ميزان التهديد" ومن ثم جنب المدرسة الواقعية نقدا كبيرا كان يوجه لها لأنها لم تأخذ الاعتبارات غير المادية في حساباتها. أيضا فأن شريكه في الدراسة جون ميرشايمر لا يقل عنه كفاءة أو شهرة في مجال دراسة العلاقات الدولية. هذا إضافة إلى أن المؤلفين وهما على هذه الدرجة من الأهمية والثقل الأكاديمي، أمريكيان خالصان، وضعا نصب أعينهما المصلحة الوطنية الأمريكية، وليس لهما ارتباطات خارج هذا السياق المحدد بالمصلحة الوطنية الأمريكية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة والجدل الذي خلفته في الولايات المتحدة وإسرائيل، فأن الاهتمام العربي بها كان محدودا للغاية تمثل في مبادرة دوريات عربية بنشر ترجمة للدراسة (مجلة المستقبل العربي التي تصدر عن مركز

الدراسات العربية ببيروت، ومجلة شئون عربية التي تصدر عن جامعة الدول العربية)، دون أن تبادر مراكز فكر عربية بمناقشة ما ورد فيها أو دعوة المؤلفين لندوات أو ورش عمل حول أفكارهما. من هنا فإن اهتمام الدكتور مدحت طه بترجمة الدراسة وعدد آخر من الدراسات والمقالات التي كتبت سجالاتها بالتأييد والمعارضة، كانت مبادرة مهمة وتستحق التحية.

تتبع أهمية دراسة والت وميرشامير من كونها أول دراسة في الولايات المتحدة على يد عالمن متخصصين في مجالهما وبحظيان بالتقدير والسمعة الطيبة، ستيفن والت أستاذ العلوم السياسية والمتخصص في العلاقات الدولية في معهد كينيدي لنظم الحكم بجامعة هارفارد، وجون ميرشامير وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، تتناول بشكل واضح تحكم اللوبي الإسرائيلي في مراكز التأثير على الرأي العام الأمريكي والنفوذ الكبير الذي تتمتع به مؤسسات اللوبي في التأثير على مواقع صنع القرار في الولايات المتحدة التشريعية وتنفيذية. ولذلك فقد سببت الدراسة انزعاجا شديدا في دوائر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة كما سببت نوع من الصدمة في إسرائيل، ولكنها خلفت ردود فعل متفاوتة لا تخلو من تفاهم وتنسيق. فمن ناحية عملت دوائر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة على شن حملة قوية ضد الدراسة ركزت على تنفيذ ما ورد فيها من آراء وأفكار وهدم ما خلصت إليه من استنتاجات. ومن ناحية ثانية حرصت الدوائر الإسرائيلية على تجاهل الدراسة مؤكدة على عدم الاشتباك السياسي أو الفكري معها على أساس أن أي اشتباك سيأتي بنتائج عكسية بالنسبة لإسرائيل، فالمؤلفين يتمتعان بسمعة طيبة، ويعدا أساتذة وأباء روجيين لعشرات السياسيين من جيل الوسط في الإدارات الأمريكية المختلفة، وتحديدًا في إدارة الشرق الأوسط، وأي هجوم عليهما سيخلف ردود فعل سلبية لدى من يعتبرون أنفسهم تلاميذ والت وميرشامير. أيضا عملت

الدوائر الإسرائيلية على تخفيض حدة الجدل والنقاش حول الدراسة حتى لا يتزايد الاهتمام بها وتنتشر أفكارها على نطاق أوسع.

فهذه الدراسة غير المسبوقة انطلقت من أرضية المصلحة الوطنية الأمريكية، ومن ثم طرحت مجموعة من التساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وهي السياسية التي تبنت على الدوام الرؤى الإسرائيلية دون النظر إلى ما يمكن أن تسببه من أضرار للمصالح الوطنية الأمريكية، ومن أبرز التساؤلات التي طرحتها الدراسة لماذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لأن تزيج أمنها الخاص وأمن كثيرين من حلفائها من أجل دعم مصالح دولة أخرى ؟ هل يرجع ذلك إلى مصالح إستراتيجية مشتركة أم حتميات أخلاقية قاهرة ؟

ولقد وجد المؤلفين الإجابة في السياسات المحلية، أي في الاعتبارات الأمريكية الداخلية التي تدفع في إتجاه تبني سياسات خارجية موظفة لمصلحة دولة أخرى (إسرائيل) على حساب المصالح الحقيقية للولايات المتحدة. ودلل المؤلفان على ذلك بحصول إسرائيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو ١٤٠ مليار دولار من الولايات المتحدة دون قيود على تدفق هذه المساعدات أو طرق استخدامها ومجالات إنفاقها والتي توضع على الدول الأخرى التي تتلقى مساعدات أمريكية. أيضا فأن واشنطن استخدمت منذ عام ١٩٨٢ الفيتو ٣٢ مرة لمنع صدور قرارات ترفضها إسرائيل، وهو عدد يزيد على عدد مرات استخدام الفيتو من جانب الدول الأربع الأخرى التي تتمتع بهذا الحق في مجلس الأمن وهي الاتحاد السوفيتي (روسيا) والصين، وفرنسا وبريطانيا.

ويذهب المؤلفان إلى سرد هذه الحقائق في الوقت الذي أكدا فيه أن إسرائيل باتت عبئا إستراتيجيا على الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة بحيث بات مطلوبا في بعض القضايا دفع ثمن لها من أجل الابتعاد عن الصورة وترك الولايات المتحدة تعمل مع حلفاء آخرين في المنطقة، ما كانوا ليتعاونوا معها لو ظلت

إسرائيل في الصورة مثلما حدث إبان تشكيل التحالف الدولي لتحرير الكويت عام ١٩٩١. كما بدت إسرائيل عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. أكثر من ذلك يشير المؤلفان إلى أن إسرائيل أضرت كثيراً بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية عندما أقدمت على نقل تقنيات عسكرية حساسة إلى الصين، وتجسست على واشنطن (قضية بولارد)، بل أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة شارك في عملية التجسس عبر قيام مسئولين في منظمة إيباك بنقل معلومات حساسة من وزارة الدفاع الأمريكية - من خلال لاري فرانكلين - إلى دبلوماسي إسرائيلي.

وانتقل المؤلفان بعد ذلك إلى تنفيذ الأساس الأخلاقي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية عبر التأكيد على زيف إدعاء ديمقراطية إسرائيل، فإسرائيل ليست دولة ديمقراطية وديمقراطيتها محدودة باعتبارها دينية - لليهود - وعرقية - لليهود العرب - فهي دولة تقوم على علاقة الدم وليس المواطنة. وأكد المؤلفان على أن إدعاء اعتبار الديمقراطية في المساندة الأمريكية لإسرائيل هو إدعاء باطل لأن الولايات المتحدة لا تساند عادة الدول الديمقراطية، بل أنها كثيراً ما دبرت انقلابات على نظم ديمقراطية، وترتبط بعلاقات قوية بنظم حكم ديكتاتورية.

ويجد المؤلفان السند الأبرز للتأييد الأمريكي لإسرائيل في الأساس الديني أو الرؤية التوراتية التي تقدمت كثيراً مع تولى المحافظون الجدد للسلطة مع إدارة الرئيس جورج بوش الابن، تلك الرؤية التي تتطرق من تسليم توراتي بأن المجيء الثاني للمسيح يتوقف على تجميع اليهود في فلسطين وإندلاع معركة "هرمجدون" التي سيكون اليهود وقودها، ومن ثم فالرابطة مصحلية، المحافظون الجدد يعملون على تجميع اليهود في فلسطين، والمساعدة في كل ما يمكن دولة إسرائيل من جمع يهود العالم، وإسرائيل لديها مصلحة عليا بعودة اليهود إلى أرض الميعاد، وهم لا يؤمنون بالرؤية التوراتية التي يؤمن بها المحافظون الجدد.

ولأن المحافظون الجدد يرون في إسرائيل قوينة وقادرة على جمع كل يهود العالم مقدمة ضرورية وشرطا لازما للمجيء الثاني، فأنهم يفعلون كل ما بوسعهم من أجل دعم إسرائيل ومساندتها، ويفسحون المجال أمام كل ما من شأنه مساعدة إسرائيل ودعمها وتقويتها. ويروج رموز التيار المحافظ من رجال الدين لهذه الأفكار الرامية إلى دعم إسرائيل، وتعمل الإدارة الأمريكية على مساندة إسرائيل في كافة المجالات. ولم تعد هذه الرؤية سرا يعمل التيار المحافظ على كتمانها، بل إن رموز التيار تجاهر به، وسبق للكثير منهم أن زاروا إسرائيل وعبروا عن الدعم المفتوح للدولة اليهودية، ولعل أحدث هذه المظاهر ما تم إبان الحرب بين إسرائيل وحزب الله. وقد تضمنت مذكرات المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر ما يفيد بوقوف الرئيس بوش تحت تأثير هذه الرؤية.

ويرى المؤلفان أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موجهة بالأساس إلى خدمة المصالح الإسرائيلية، فغزو العراق هو مصلحة إسرائيلية وليست أمريكية، وعداء إيران كذلك، وأيضا نفس الشيء ينطبق على مقاطعة سوريا وفرض الضغوط عليها، ويقولوا بوضوح أن بعض التعبيرات والمسميات الأمريكية هي في جوهرها تعبيرات إسرائيلية مثل تعبير "الدول المارقة".

ويبدو مهما إدراك حدود سيطرة هذه الرؤية في أوساط النخب الثقافية والسياسية الأمريكية، وما يمكن أن تقود إليه في الفترة القادمة وما تخلفه من تأثيرات جوهرية على التفاعلات العربية الأمريكية. فهذه الرؤية تغلغت بقوة وبات من يتصدى لها ويحاول كشفها ويتحدث عن مخاطرها على المصالح الوطنية الأمريكية يتعرض لحملة ضارية مهما كان ثقله ووزنه، فإذا كان السياسي يمكن أن يهشم ويفقد المرشح دعم مكونات اللوبي الإسرائيلي ويتعرض لحملة شديدة قد تدفعه إما إلى تغيير موقفه والانتظام في الرؤية الراجحة، أو اعتزال الحياة السياسية، فإن الأكاديمي يمكن أن يتعرض لحملة ضغط وتشكيك وتقنيد تدفع

المؤسسة التي ينتمي إليها إلى التتصل منه أو مطالبتة بالاستقالة أو إجباره عليها وأخيرا فصله من الهيئة التي ينتمي إليها (وهو ما حدث بالفعل مع ستيفن والت الذي تقدم باستقالته من عمادة معهد كينيدي بجامعة هارفارد).

ويبدو واضحا أيضا أن سيطرة اللوبي الإسرائيلي على وسائل الإعلام وأدوات مخاطبة الرأي العام في الولايات المتحدة قد تزايدت في سنوات حكم إدارة الرئيس جورج بوش، كما أن سطوة مراكز البحث والفكر التي يسيطر عليها أنصار اللوبي وأعضاؤه أيضا قد تطورت على النحو الذي يجعل من دراسة والت وميرشامير الاستثناء من القاعدة، ويجعل من عواقب كتابة الدراسة ونشرها رادعا لغيرهما من الأكاديميين الأمريكيين عن السير في نفس الطريق. فاللوبي الإسرائيلي والروابط القوية مع المحافظين الجدد باتت تتحكم بقوة في عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ويكفي أن نشير هنا إلى القانون الذي أصدره الكونجرس في ٨ أكتوبر ٢٠٠٤ بعنوان "تعقب معاداة السامية" فهذا القانون جعل الولايات المتحدة مسئولة عن تعقب كافة الأعمال المعادية للسامية في كافة أنحاء العالم، وكلف وزارة الخارجية الأمريكية بإنشاء إدارة تتولى مهمة متابعة وتعقب الأعمال المعادية للسامية، وأن تصدر تقريرا سنويا يتضمن ما تراه أعمالا معادية للسامية، تستوجب المساءلة والمحاسبة. وعندما نقرأ بنود القانون نجد أن الولايات المتحدة تجند قدراتها من أجل تعقب كافة الأفعال التي تراها تتدرج ضمن "معاداة السامية" وتعمل على محاسبة كل من يوجه أي إساءة لليهود واليهودية، ولا تلزم نفسها على سبيل المثال بالدفاع عن الأديان الأخرى بما فيها المسيحية، فهي لم تصدر قانونا لحماية الأديان والمقدسات والمعتقدات، بل اليهودية فقط. أيضا فإن القانون نفسه ينص على أن بعض النقد الموجه لإسرائيل والصهيونية لا يخلو من عدا للسامية، أي أن نقد الحركة الصهيونية والسياسات الاستعمارية الإسرائيلية والانتهاكات التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني يندرج ضمن "العداء

للسامية". فقد ورد في البند العاشر من المادة الثانية في القانون " أتخذت بعض الحركات المعادية للسامية في بعض الأحيان أشكالاً لتشويه الصهيونية والحركة القومية اليهودية والتحريض ضد إسرائيل".

ورغم أن القانون صدر في ٨ أكتوبر ٢٠٠٤، فإنه طلب من وزارة الخارجية أن تصدر تقريرها السنوي الأول في موعد أقصاه ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤، وقد صدر بالفعل، وهو ما استوقفنا في المنظمة العربية لمناهضة التمييز لانتساءل عن كيفية إعداد تقرير سنوي عن حالة "العداء للسامية" في العالم في أقل من خمسة أسابيع. وبعد قراءة التقرير اكتشف الباحثون في المنظمة العربية لمناهضة التمييز أن ما ورد في التقرير من أحداث ووقائع اعتبرت "معادية للسامية" في مختلف دول العالم جاءت بالأساس من أقسام الرصد في المنظمات التابعة للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وتحديدًا من موقع عصبة مكافحة التشهير Anti Defamation League وعنوان الموقع <http://www.adl.org> وأيضا موقع معهد أبحاث وسائل إعلام الشرق الأوسط Middle East Media Research Institute وعنوان الموقع هو <http://memri.org> *

وقد فتحت الدراسة باب الجدل في الولايات المتحدة حول دور اللوبي الإسرائيلي على مصراعيه، فربما تلك هي المرة الأولى التي يطرح فيها هذا الموضوع من قبل دارسين أمريكيين على مستوى عالي من الحرفية والاحترام في الأوساط الأكاديمية، وعلى هذا النحو من الوضوح. ولذلك بدأت موجة من الجدل الشديد في الولايات المتحدة حول فكرة نفوذ اللوبي الإسرائيلي وسطوته في مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة. وظهرت عشرات الدراسات التي تتفق مع ما

* أنظر مجلة " ضد التمييز، العدد الثاني، فبراير ٢٠٠٥، المنظمة العربية لمناهضة التمييز. وأنظر كذلك الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمناهضة التمييز وهو www.aad-online.org

ذهب إليه المؤلفان، وأخرى تختلف معها جوهريا دون أن تدحض منطقها المتناسك أو تنفي الوقائع الدالة على ما خلص إليه المؤلفين.

ومن بين الدراسات التي حاولت الرد على والت وميرشامير، تلك الدراسة التي أعدها آلان ديرشوفيتز من مدرسة هارفارد للقانون، ونشرها بعد صدور دراسة والت وميرشامير بشهر واحد فقط، فقد صدرت في أبريل ٢٠٠٦، وخلص ديرشوفيتز إلى أن دراسة والت وميرشامير وقعت أسيرة نظرية المؤامرة، واستخدم الخطاب "اليهودي التقليدي" في الرد على الأفكار الواردة بالدراسة حيث اتهم المؤلفين بالتطرف وعدم الدقة واستلهم "برتوكولات حكماء صهيون" اللاسامية.

هذا بينما أيدت دراسات أخرى ما خلص إليه والت وميرشامير ومن قبيل ذلك دراسة جابريل آش الذي أيد ما ورد في دراسة والت وميرشامير بشكل واضح قائلا "اتفق مع المؤلفين، فاللوبي الإسرائيلي في الحقيقة قوي وذا نفوذ، ونفوذه طاغ ومدمر للأمريكيين والإسرائيليين وشعوب الشرق الأوسط بل وبقية البلاد في العالم".

وإذا كنا قد أشرنا في البداية إلى غياب العرب ومراكزهم البحثية والفكرية ومتقفيهم عن ساحة الجدل حول هذه القضية الهامة، فأعتقد أن هذه المبادرة بترجمة الدراسة وعدد من الدراسات والمقالات التي اشتبكت معها تأييدا أو معارضة تمثل خطوة مهمة على طريق الاشتباك العربي في الجدل والسجال حول القضايا الفكرية / السياسية.

اللوبى الإسرائيلى
والسياسة الخارجية الأمريكية
The Israel Lobby

By: John Mearsheimer and Stephen Walt

بقلم
جون ميرشايمر، ستيفن والت

*LRB/Vol.28 No.6 dated March 2006/John Mearsheimer and Stephen Walt.

على مدى عدة عقود مضت، خاصة منذ حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، تأسست سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في جوهرها على العلاقة مع إسرائيل.

وقد أدى كل من الدعم غير المشروط لإسرائيل والسعي لنشر الديمقراطية على امتداد المنطقة، إلى التهايب الرأي العام في العالم العربي والإسلامي، وعرض للخطر ليس فقط أمن الولايات المتحدة ولكن أمن العديد من دول العالم.

الحقيقة أنه لا يوجد لهذا الوضع مثيلاً في تاريخ السياسة الأمريكية على امتداده.

فلماذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتضحية بمقتضيات أمنها وأمن العديد من حلفاءها من أجل تنمية مصالح دولة أخرى؟

ربما افترض أحد أن العلاقة بين البلدين قامت على أساس المصالح الإستراتيجية المشتركة، أو على أساس الالتزام بالقواعد الأخلاقية؛ لكن لا يمكن لأي من التفسيرين أن يبرر هذا المستوى الرفيع من الدعم المادي والدبلوماسي الذي توفره أمريكا لإسرائيل.

على العكس تماماً، فإن إقحام السياسة الأمريكية في شئون المنطقة ينبع كلياً من سياسات داخلية لا ترتبط بالمصالح ولا بالقيم الأخلاقية إنما تنبع وبوجه خاص من نشاط "اللوبي الإسرائيلي"

ورغم أن هناك جماعات مصالح أخرى بعينها تمكنت أن تنحرف بمسارات السياسة الخارجية؛ لكن لا يوجد أي لوبي آخر تمكن أن ينحرف بالسياسة الخارجية إلى هذا المدى بعيداً عما تفرضه المصلحة القومية لأمريكا، بينما يستطيع في ذات الوقت إقناع الأمريكيين أن مصالح أمريكا ومصالح ذلك البلد الآخر - إسرائيل في هذه الحالة - متطابقة بالضرورة.

فقد وفرت واشنطن لإسرائيل - منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ - مستوى من الدعم يجعل من دعمها لأي بلد آخر يتضاءل مهما بلغ.

ومن وقتها أصبحت إسرائيل أكبر متلقي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية منذ حرب ١٩٦٧، وأكبر متلقي على الإطلاق للمساعدات إجمالاً منذ الحرب العالمية الثانية بلغت في مجموعها ما يزيد على ١٤٠ مليار دولار بأسعار الدولار في ٢٠٠٤.

كما تتلقى إسرائيل كل سنة حوالي ٣ مليار دولار كمعونة مباشرة، وهي بحسبة مبدئية ما يوازي خمس ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية أو ما يوازي ٥٠٠ دولار سنوياً لكل إسرائيلي.

تعد هذه النسبة الكبيرة نسبة صاعدة إلى حد كبير، خاصة وأن إسرائيل تعد الآن دولة صناعية غنية بمعدل دخل قومي إجمالي يساوي الدخل القومي لكوريا الجنوبية أو أسبانيا. وبينما تتلقى الدول الأخرى المعونات المقدمة لها من الولايات المتحدة على دفعات ربع سنوية فإن إسرائيل تتلقاها كاملة في بداية كل سنة مالية، وهي تستطيع لذلك إضافة أرباح عليها.

وبينما يطلب من معظم الدول التي تمنح معونات لأغراض عسكرية أن تنفقها كلها في الولايات المتحدة، يسمح لإسرائيل أن تستخدم ٢٥% من المعونة العسكرية كمنحة لتنمية صناعاتها العسكرية الدفاعية.

كما أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا يطلب منها تقديم مستندات حسابية عن كيفية إنفاق المعونة، وهو ما يجعل من المستحيل عملياً منع استخدام هذه الأموال في أهداف قد تعارضها أمريكا؛ بناء مستعمرات في الضفة الغربية مثلاً.

علاوة على ذلك منحت الولايات المتحدة لإسرائيل ٣ مليار دولار لتطوير أنظمة دفاعية كما أطلعته على رسوم تصميمات أسلحة سرية، مثل طائرات بلاك هوك الهليكوبتر وطائرات إف-١٦.

وأخيراً تطلع أمريكا إسرائيل على معلومات المخابرات التي تحجبها عن حلفاءها في حلف الناتو، كما أنها غضت النظر عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

كذلك تقدم أمريكا لإسرائيل دعماً دبلوماسياً متواصلاً، واستخدمت منذ عام ١٩٨٢ حق الفيتو ٣٢ مرة لمنع إصدار قرارات من مجلس الأمن تنتقد سياسات إسرائيل؛ وهو أكثر من عدد مرات استخدام حق الفيتو لباقي أعضاء مجلس الأمن مجتمعين.

كما تحول أمريكا دون نجاح جهود الدول العربية المستمرة لوضع النشاط والسلاح النووي الإسرائيلي على أجندة "وكالة الطاقة الذرية".

وفي أوقات الحرب تهرع الولايات المتحدة لإنقاذ إسرائيل، وفي مفاوضات السلام تتبنى مواقف الجانب الإسرائيلي على طول الخط، حيث منعت التدخل السوفيتي المباشر في ١٩٦٧، وأعادت إمداد إسرائيل بالسلاح في أثناء حرب أكتوبر.

كما انخرطت واشنطن بكل ثقلها في المفاوضات التي أنهت تلك الحرب، ثم في عملية السلام اتبعت سياسة الخطوة-خطوة التي تلت الحرب، تماماً مثلما لعبت الدور الرئيسي

والمحوري في المفاوضات التي سبقت والتي تلت اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ .
وفي كل مرة كانت هناك احتكاكات ومناوشات بين المفاوضين الأمريكيين والإسرائيليين،
لكن أمريكا ساندت باستمرار الموقف الإسرائيلي.
وقد ذكر أحد المشاركين في مفاوضات " كامب دافيد ٢٠٠٠ " فيما بعد قوله:
" بشكل معتاد وفي مرات كثيرة... كنا نعمل كمحاميين للدفاع عن الجانب الإسرائيلي."
ويهدف طموح الإدارة في عهد بوش لتغيير خريطة الشرق الأوسط في نهاية المطاف -
على الأقل جزئياً- سعياً لتحسين الوضع الإستراتيجي الإسرائيلي.
ومن الممكن فهم هذا الكرم غير العادي في دعم إسرائيل، إذا كانت تمثل رصيذاً
إستراتيجياً حيوياً لأمريكا، أو إذا كانت هناك قضية أخلاقية تفرض نفسها لتقديم هذه المساندة
الأمريكية، لكن كلا التفسيرين غير مقنع!!
يمكن للمرء أن يجادل بأن إسرائيل مثلت رصيذاً إستراتيجياً لأمريكا أثناء الحرب الباردة،
بأن خدمت كوكيل لأمريكا بعد حرب ١٩٦٧، فقد ساعدت على احتواء الانتشار السوفييتي في
المنطقة وألحقت هزائم مهينة بعملاء السوفييت مثل مصر وسوريا.
كما أنها دعمت باستمرار حلفاء أمريكا مثل الملك حسين في الأردن وساعدت على
حمايتهم، كما أن براعتها العسكرية الفاتكة أجبرت موسكو على المزيد من الإنفاق لدعم الدول
الحليفة لها، كما وفرت معلومات مخابرات مفيدة عن قدرات السوفييت.
على أية حال، لم يكن دعم إسرائيل منخفض التكلفة، فقد أدى إلى تعقيد علاقات الولايات
المتحدة في العالم العربي.
فعلى سبيل المثال؛ أشعل قرار أمريكا بمنح إسرائيل ٢,٢ مليار دولار معونة عسكرية
عاجلة فتيل الحظر البترولي الذي فرضته أوبك في ١٩٧٣ والذي كبد اقتصاديات الغرب خسائر
جسيمة.
ولم تستطع أمريكا الاعتماد على إسرائيل عندما أثارت الثورة الإيرانية في ١٩٧٩
المخاوف حول تأمين وصول إمدادات البترول، وكان عليها نشر قوة انتشار سريعة في الخليج.
وقد أظهرت حرب الخليج الأولى كيف أن إسرائيل صارت عبأ إستراتيجياً على أمريكا،
فلم تستطع أمريكا استخدام القواعد العسكرية في إسرائيل حتى لا تنسف التحالف الدولي ضد
العراق، بل كان عليها أن توجه معداتها العسكرية - بطاريات صواريخ باتريوت مثلاً- لمنع تل

أببب من اتآآآ أي إآراء من شأنه أن يضر بالتحالف ضد صدام حسين.
ومرة أخرى أعاد التاريخ نفسه في ٢٠٠٣ :

فبرغم أن إسرائيل كانت تتآرق لشن الهجوم الأمريكي على العراق؛ لم يتمكن بوش أن يطلب منها المساعدة لما قد يثيره من اعتراض الدول العربية؛ وبهذا بقيت إسرائيل على الخطوط الجانبية من المعركة مرة أخرى.

ومنذ التسعينات، وربما بدرجة أكبر بعد ١١/سبتمبر، بررت أمريكا دعمها لإسرائيل بالادعاء أن كلاهما يواجه تهديدات الجماعات الإرهابية في العالمين العربي والإسلامي ومن "الدول المارقة" التي تدعم هذه الجماعات، والتي تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل.

ويؤخذ على هذا الادعاء أنه يعني؛ لا أن تطلق واشنطن العنان لإسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين فقط، وأن لا تمارس عليها أية ضغط لتقديم أي تنازل حتى يتم القضاء على "كل" الإرهابيين الفلسطينيين إما بسجنهم أو قتلهم؛ ولكنه يعني أيضاً أن على أمريكا ملاحقة دول مثل إيران وسوريا.

بمعنى أن إسرائيل ينظر إليها كجليف إستراتيجي ضروري في الحرب على الإرهاب لأن أعداءها هم أعداء أمريكا، بينما على إسرائيل مسئولية قانونية في الحرب على الإرهاب، وهي مطالبة بجهد أكبر في التعاطي مع الدول المارقة، فالإرهاب ليس عدواً واحداً محدداً، لكنه بمثابة تآنيك تستخدمه جماعات سياسية ذات أنظمة متعددة واسعة المدى.

والحقيقة أن المنظمات الإرهابية التي تهدد إسرائيل لا تهدد أمريكا؛ إلا عندما تتدخل أمريكا بنفسها كما آآآ في لبنان ١٩٨٢.

علاوة على ذلك، لايعتبر الإرهاب الفلسطيني مجرد عنف عشوائي موجه ضد إسرائيل أو "العرب"؛ لكنه إلى آد بعيد رد فعل على سياسة إسرائيل المستمرة في الاستيطان في الضفة الغربية وغزة... والأهم أن القول بأن اتحاد إسرائيل وأمريكا ذا علاقة سببية بالتهديد الإرهابي المشترك الذي يتعرض له يعتبر فرضية معكوسة:

فالولايات المتحدة لديها مشكلة إرهاب هي في الجزء الأكبر منها بسبب أنها متحالفة - بصورة لصيقة- مع إسرائيل وليس العكس.

بالطبع فإن الدعم الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل ليس المصدر الوحيد للإرهاب الموجه ضد أمريكا، لكنه مصدراً هاماً ويجعل من كسب الحرب على الإرهاب أمراً بالغ الصعوبة.

فلا يوجد أدنى شك في أن قادة "القاعدة"، بما فيهم بن لادن، مدفوعين في حربهم بالوجود الإسرائيلي في القدس والمأزق الفلسطيني بشكل عام.

ولا شك أن الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل يسهل على المتطرفين كسب التأييد والدعم الشعبي، كما يمكنهم من تجنيد أعضاء جدد في منظماتهم.

ينطبق الأمر كذلك على الدول المسماة بالدول المارقة في الشرق الأوسط، فهي في الواقع لا تمثل تهديداً رهيباً أو ملحاً للمصالح الأمريكية، باستثناء أنها تمثل تهديداً لإسرائيل.

حتى لو امتلكت هذه الدول أسلحة نووية - وهو أمر غير مرغوب فيه بكل تأكيد - لا يمكنها ابتزاز إسرائيل ولا أمريكا بهذه الأسلحة، لأن المبتز - من هذه الدول - لا يمكنه المغامرة باستخدام أسلحته دون أن يعاني من ردود فعل ثارية وانتقام ساحق.

أما خطر استيلاء جماعات إرهابية على سلاح نووي فهو أيضاً أمر مستبعد، لأن الدول المارقة لا يمكنها التأكد من أن نقل مثل هذه الأسلحة لجماعة ما لن يكتشف، أو أنها لن تلام وتعاقب على ذلك.

واقع الحال أن العلاقة مع إسرائيل تزيد من صعوبة المهمة على أمريكا في تعاملها مع هذه الدول.

كما لا يخفى على أحد أن سلاح إسرائيل النووي أحد أسباب سعي الدول المجاورة للحصول على أسلحة نووية، ويجعل تهديد الدول المارقة والضغط عليها لتغيير أنظمة الحكم فيها من الرغبة في امتلاك السلاح النووي أكثر إلحاحاً.

هناك سبب أخير للتساؤل حول القيمة الإستراتيجية لإسرائيل؛ هو أنها لم تنصرف كحليف وفي!! فالمسنولون في إسرائيل يتجاهلون مراراً مطالب أمريكا، وينقضون وعودهم باستمرار بما فيها تعهداتهم بوقف بناء المستوطنات، والتوقف عن عمليات اغتيال القادة الفلسطينيين.

كما أن إسرائيل أعطت معلومات عن تكنولوجيا عسكرية حساسة لدول تعد منافساً لأمريكا في الواقع مثل الصين، وهو ما أطلق عليه مستشار الأمن القومي أنه: "اتجاه منظم ومتنامي لنقل غير مخول به للتكنولوجيا العسكرية".

وطبقاً لأقوال المسنول العام عن المالية في البيتاجون، فإن إسرائيل تقوم أيضاً:

"بأكثر عمليات التجسس عنفاً ضد الولايات المتحدة يمكن لأي حليف آخر القيام بها،

بالإضافة لقضية "جوناثان بولارد" الذي أعطى لإسرائيل كميات ضخمة من المعلومات فائقة السرية في أوائل الثمانينات (والتي يصف التقرير أنها سربت للإتحاد السوفييتي مقابل منح تأشيرات أكثر لهجرة اليهود السوفييت لإسرائيل).

وهناك خلاف جديد نشأ عام ٢٠٠٤، عندما كشف النقاب عن تسريب أحد موظفي البنتاجون ويدعى "لاري فرانكلين" معلومة فائقة السرية لديبلوماسي إسرائيلي. وتعد إسرائيل بالكساد الدولة الوحيدة التي تتجسس على أمريكا - حليفها الرئيسي - واستعدادها لذلك يلقي بظلال الشك على أهميتها الإستراتيجية.

فالقسيمة الإستراتيجية لإسرائيل ليست القضية الوحيدة في هذا الشأن، إذ يجادل مناصروها أيضاً بأنها تستحق دعماً غير محدود لأنها دولة "ضعيفة" محاطة بدول تناصبها العداء؛ كما أنها دولة ديموقراطية على النمط "الغربي"، وأن الشعب اليهودي "عاني" من جرائم تاريخية ارتكبت في حقه لذلك فهو يستحق معاملة خاصة، كما يجادلون بأن سلوك إسرائيل كان أكثر التزاماً على الجانب الأخلاقي من سلوك معارضيه.

إذا ما تحرينا الأمر بدقة وعن قرب لا يوجد ما يقنع في أي من هذه الفرضيات الجدلية. نعم هناك قضية أخلاقية متماسكة في دعم "وجود" إسرائيل، لكن ليس هناك ما يعوق أو يهدد هذا الوجود.

فإذا نظرنا للأمر بموضوعية نجد أن سلوكيات إسرائيل - في الماضي والحاضر - لا توفر أي أساس أخلاقي لتمييزها على الفلسطينيين. وتصور إسرائيل دائماً كما يصور الملك/داود في مواجهة جولياث، لكن العكس هو التصوير الأقرب للحقيقة.

فعلى النقيض من القناعة الشائعة، كان الصهاينة يملكون قوات أكبر عدداً وأفضل عتاداً قيادة أثناء حرب الاستقلال عام ١٩٤٧ - ١٩٤٩، كما حققت قوات الدفاع الإسرائيلي انتصارات سريعة وسهلة على مصر في ١٩٥٦، وعلى مصر والأردن وسوريا في ١٩٦٧، وهي انتصارات تحققت قبل تدفق المعونة الأمريكية على النطاق الواسع الذي يجري الآن. وتعد إسرائيل اليوم القوة العسكرية الأكبر والأقوى في الشرق الأوسط، وتتفوق قوتها التقليدية بكثير على تلك التي يملكها جيرانها، كما أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة نووية.

هذا في الوقت الذي وقعت فيه كل من مصر والأردن معاهدات سلام معها كما قدمت السعودية عرضاً بمعاهدة شبيهة.

في ذات الوقت فقدت سوريا حليفها السوفييتي، وتم تدمير قوة العراق الإقليمية من خلال ثلاثة حروب كارثية، بينما إيران على بعد مئات الأميال من حدود إسرائيل.

أما فلسطين فلا تملك سوى قوة أمن بوليسية داخلية يمكنها بالكاد أن تكون مؤثرة، ناهيك عن اعتبارها جيشاً يمكن أن يشكل تهديداً ما لإسرائيل.

وطبقاً لتقارير ٢٠٠٥ التي قام بها مركز "جافي" بجامعة تل أبيب للدراسات الإستراتيجية ؛ نجد أن "التوازن الإستراتيجي بالتأكيد في صالح إسرائيل التي استمرت في توسيع الهوة

النوعية بين قدراتها العسكرية وقوة الردع التي تملكها، مقارنةً بقدرات جيرانها". فإذا كان دعم الضحية دافعاً إجبارياً لأمريكا لضمان توازن القوى في المنطقة، فعليها أن

تدعم معارضي إسرائيل من جيرانها العرب. وكون إسرائيل دولة ديمقراطية على النمط الغربي محاطة بديكتاتوريات معادية، لا يبرر

مستوى المعونة الحالي: فهناك العديد من الحكومات الديمقراطية حول العالم، لكن أيها منها لا تتلقى مثل هذا

الدعم الحيوي السخي، وقد ساهمت أمريكا في قلب أنظمة حكم ديمقراطية في الماضي، كما دعمت الكثير من الطغاة عندما اعتقدت أن هذا الدعم من شأنه تنمية مصالحها، ولديها بالفعل

علاقات طيبة مع عدد من أنظمة الحكم الديكتاتورية اليوم. في ذات الوقت، هناك بعض الجوانب في النظام الديمقراطي الإسرائيلي على المحك

وهي محل انتقاد بمعيار القيم الديمقراطية الأمريكية. فعلى العكس من أمريكا التي يفترض أن يتمتع الشعب فيها بحقوق متساوية بغض النظر

عن الأصول العرقية أو الدينية أو الجنس، تأسست إسرائيل كدولة يهودية تقوم المواطنة فيها على أساس أخوة الدم اليهودي.

في ظل هذا لا يوجد ما يشير الدهشة في كون ١,٣ مليون عربي في إسرائيل يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، أو أن تجد لجنة حكومية إسرائيلية حديثاً أن إسرائيل تتصرف

بأسلوب: "يتسم باللامبالاة وعدم الاهتمام والتمييز تجاه عرب إسرائيل."

كما أن وضعها الديمقراطي يتراجع برفضها منح الفلسطينيين دولة مستقلة لهم، أو حقوقاً سياسية كاملة.

وبعد ثالث مبررات الدعم الأمريكي لإسرائيل، وهو تاريخ المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي خصوصاً أثناء الهولوكست وأن اليهود اضطهدوا لقرون ولا يمكنهم الشعور بالأمان إلا في أرض يهودية فقط، لذا يعتقد الكثير من الناس في يومنا هذا أن إسرائيل تستحق معاملة خاصة من أمريكا.

لا شك أن خلق وقيام دولة إسرائيل كان رد الفعل المناسب على السجل الطويل من الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود، لكنه أيضاً خلق سجلاً جديداً من الجرائم ضد طرف ثالث برئ إلى حد كبير "الفلسطينيين".

وهو ما كان قادة إسرائيل الأوائل يفهمونه جيداً، فقد أبلغ "دافيد بن جوريون" رئيس المجلس اليهودي العالمي "ناعوم جولدمان":

"لو كنت قائداً عربياً لم أكن لأوقع أية معاهدة مع إسرائيل؛ هذا أمر طبيعي، فقد استولينا على وطنهم... نعم قد أتينا من إسرائيل لكن من ألفي عام مضت، ماذا يعني ذلك لهم "العرب" لقد كان هناك عداوة للسامية من "النازي" و"أوشفيتز"، لكن أكانت تلك خطيئتهم هم؟ إنهم لا يرون إلا شيئاً واحداً فقط؛ لقد أتينا إلى هنا وسرقنا بلدهم، لماذا يجب عليهم أن يقبلوا بذلك؟"

منذ ذلك التاريخ سعى قادة إسرائيل مراراً وتكراراً لإنكار ورفض الطموحات القومية الفلسطينية.

فعندما كانت "جولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل صرحت تصريحاً شهيراً قالت فيه:

"ليس هناك مثل هذا الشيء الذي يدعى فلسطيني"

وقد أجبر الضغط الذي تعرض له قادة إسرائيل اللاحقين من عنف المتشددين مع تزايد تعداد السكان الفلسطينيين على فك الارتباط في قطاع غزة، كما ينظرون في إجراء تفاهات وتنزلات حدودية أخرى، لكن أياً منهم ولا حتى "إسحاق رابين" كان على استعداد لأن يعطي الفلسطينيين دولة مستقلة قابلة للحياة والاستمرار.

وكان عرض "يهود باراك" الكريم في كامب دافيد ٢٠٠٠ في خلاصته، يعطي الفلسطينيين فقط مجرد مجموعة من الكائنات (التجمعات) منزوعة السلاح تقع واقعياً تحت

السيطرة والتحكم الإسرائيلي.

إن التاريخ المأساوي للشعب اليهودي لا يجبر أمريكا على مساعدة إسرائيل اليوم، أياً ما كان ما تفعله تجاه الفلسطينيين.

ويصور مناصر وإسرائيل أيضاً أنها بلد سعى للسلام في كل مرحلة من مراحل الصراع، وأظهرت قدراً كبيراً من ضبط النفس، حتى عندما تتفجر الأوضاع في الأراضي المحتلة، بينما يصورون العرب على النقيض يتصرفون بفظاعة شديدة، لكن الواقع يقول بأن سجل إسرائيل لا يمكن تمييزه عن سجل معارضيها من العرب.

وقد أعلن "بن جوريون" أن الصهيونيين الأوائل كانوا يعيدون كل البعد عن كرم أهل الخير تجاه العرب الفلسطينيين الذين قاوموا انتهاك حقوقهم، وهو أمر ليس بمستغرب على الإطلاق إذا علمنا أن الصهيونيين كانوا يسعون لخلق دولتهم الخاصة بهم على أرض عربية. على نفس النهج، فإن قيام إسرائيل في ١٩٤٧-١٩٤٨ اشتمل على التورط في عمليات تطهير عرقي، بما في ذلك من أحكام الإعدام والمذابح والاغتصاب على يد اليهود، كما كان سلوك إسرائيل وحشياً في العادة فيما بعد قيام الدولة، نافية أي ادعاء بالتفوق الأخلاقي لدولة إسرائيل.

وفيما بين عامي ١٩٤٩، ١٩٥٦ على سبيل المثال، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما بين ٢٧٠٠ - ٥٠٠٠ من العرب المتسللين، الغالبية العظمى منهم كانوا من العزل. وقتلت قوات الدفاع الإسرائيلية المئات من الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧ بينما قامت بطرد ما بين ١٠٠٠٠٠ - ٢٦٠٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية التي احتلتها في ذات الحرب، وأجبرت ٨٠٠٠٠ سوري على النزوح من مرتفعات الجولان.

ثم خلال الانتفاضة الأولى في ١٩٨٧ وزعت قوة الدفاع الإسرائيلي على جنودها الهراوات، وحشنتهم على تكسير عظام المتظاهرين الفلسطينيين.

ويقدر الفرع السعودي من منظمة "إنقاذ الأطفال" أنه ما بين ٢٣٦٠٠ - ٢٩٩٠٠ طفل من أطفال الانتفاضة احتاجوا العلاج الطبي لتعرضهم للإصابة خلال العامين الأولين من الانتفاضة، وحوالي ثلث هؤلاء كانوا في العاشرة من عمرهم أو أقل.

وكان رد فعل إسرائيل على الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" أكثر عنفاً؛ مما حدا بجريدة هآرتس أن تعلن أن "قوات الدفاع الإسرائيلي... تحولت إلى آلة للقتل رغم أنها تتمتع

بكفاءة ملهمة؛ إلا أنها صادمة إلى حد بعيد.

فقد أطلقت مليون طلقة رصاص في الأيام الأولى للانتفاضة.

ومنذ ذلك الوقت قتلت إسرائيل حوالي ٣٠٤ فلسطيني مقابل كل إسرائيلي قتل، الغالبية منهم كانوا من الأبرياء غير المشاركين في الانتفاضة، وكانت نسبة الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا للأطفال الإسرائيليين ٥,٧ إلى ١.

ومما يستحق أن يوضع في الاعتبار أن الصهاينة اعتمدوا سياسة التفجيرات الإرهابية لإخراج البريطانيين من فلسطين، وأن إسحاق شامير الذي كان إرهابياً ثم فيما بعد رئيساً لوزراء إسرائيل أعلن أنه:

" لا الأخلاقيات ولا التقاليد اليهودية يمكن أن تنكر على اليهود الحق أو الأهلية لاستخدام الإرهاب كوسيلة في المعركة."

قد يكون لجوء الفلسطينيين للإرهاب أمراً لأخلاقي لكنه أمر ليس بمستغرب، فالفلسطينيون يؤمنون أنه لا توجد وسيلة أخرى لإجبار إسرائيل على الاعتراف بحقوقهم. وكما اعترف إيهود باراك ذات مرة:

" لو كنت ولدت فلسطينياً لكنت انضممت لمنظمة إرهابية."

فإذا لم تبرر الجدليات الإستراتيجية أو الأخلاقية الدعم الأمريكي لإسرائيل، كيف يمكننا إذن تفسير الأمر؟

يمكن التفسير في الحقيقة في القوة والنفوذ اللذان لا يقارنا، اللذان يتمتع بهما اللوبي الإسرائيلي في أمريكا.

نحن نستخدم كلمة "لوبي" كاختصار لوصف التحالف الهش - لكن الفعال - بين أفراد ومؤسسات تعمل بنشاط لتوجيه وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه مؤيد لإسرائيل. ليس مقصوداً من ذلك القول بأن اللوبي هو حركة موحدة لها إدارة مركزية، أو أن الأفراد داخل هذا اللوبي لا يختلفون حول بعض الأمور والقضايا، كما أنه لا يعني أن كل اليهود الأمريكيين أعضاء في اللوبي، حيث أن إسرائيل ليست قضية بارزة في نظر العديد منهم. على سبيل المثال في مسح ميداني تم إجراؤه عام ٢٠٠٤ قال حوالي ٣٦% من اليهود الأمريكيين أنهم ليسوا مرتبطين عاطفياً بإسرائيل بقدر كبير أو على الإطلاق.

ويختلف اليهود الأمريكيون حول سياسات إسرائيلية بعينها، لكن العديد من المنظمات

المحورية في اللوبي مثل "إيباك" أو "لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية العامة"، ومجلس رؤساء المؤسسات اليهودية الكبرى تدار كلها بواسطة الصقور المتشددون الذين يدعمون بشكل عام السياسات التوسعية لحزب الليكود بما فيها رفض عملية أوسلو للسلام.

في ذات الوقت فإن الغالبية العظمى من يهود أمريكا أكثر ميلاً لتقديم تنازلات للفلسطينيين، كما أن هناك جماعات قليلة مثل "الصوت اليهودي من أجل السلام" تتبنى وبقوة تلك الخطوات على طريق السلام؛ لكن برغم هذه الخلافات يفضل المتشددون والمعتدلون معاً منح إسرائيل دعماً متواصلاً مخلصاً.

ليس من الأمور المستغربة أن يستشير قادة اليهود الأمريكيون رجال الدولة في إسرائيل بصفة دورية معتادة، للتأكد من أن خطواتهم سوف تدعم أهداف إسرائيل.

وكما كتب عضو نشط في إحدى المنظمات اليهودية الكبرى: "من الإجراءات الروتينية لدينا أن نقول هذه سياستنا في قضية ما، لكن علينا أن نراجع الأمر لنرى قيم يفكر الإسرائيليون".

فنحن كجماعة نقوم بذلك طوال الوقت، ولا شك أن هناك اضطهاد قوي ودائم لكل صوت ينتقد سياسة إسرائيل، ويعد ممارسة أي ضغط على إسرائيل أمراً مرفوضاً تماماً.

وقد اتهم "إدوارد برونفمان الأب" رئيس المجلس اليهودي العالمي بتهمة "الخيانة"، عندما كتب خطاباً للرئيس/ بوش في منتصف ٢٠٠٣ بحثه فيه على إقناع إسرائيل بوقف بناء "الجدار العازل" محل الخلاف.

وقال منتقده:

"إنه لأمر فاحش في أي وقت، أن يدفع رئيس المجلس اليهودي العالمي رئيس الولايات المتحدة لمقاومة سياسات تؤيدها حكومة إسرائيل".

على نفس النهج، عندما نصح رئيس المنتدى السياسي في إسرائيل "سيمور ريش" السيدة/ كونداليزا رايس في نوفمبر ٢٠٠٣ أن تطلب من إسرائيل فتح أحد المعابر الهامة في قطاع غزة، أعتبر هذا عملاً غير مسئول!! وكما قال منتقده:

" لا يوجد في الاتجاه اليهودي العام مكان لمناقشة علنية ضد سياسات تتعلق بأمن... إسرائيل. فما كان من " ريش " إلا أن نکص على عقبيه بسبب هذه الانتقادات، وأعلن: (إن) كلمة ضغط" ليست من المفردات التي استخدمها عندما يتعلق الأمر بإسرائيل

وقد انشأ اليهود الأمريكيون مجموعة مميزة من المؤسسات للتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تعد أكثرها نفوذاً وشهرة. AIPAC "إيباك" ففي ١٩٩٧ طالبت مجلة "فورتشن" أعضاء الكونجرس وموظفيهم أن يضعوا قائمة بأكثر جماعات الضغط تأثيراً في واشنطن، وجاءت النتيجة أن "إيباك" تأتي في المرتبة الثانية بعد "اتحاد المحالين للتقاعد" وأعلى من "اتحاد العمال الأمريكي" و "الجمعية الأهلية للسلاح". وتوصلت دراسة شبيهة لجريدة أهلية في مارس ٢٠٠٥ لنتيجة مماثلة، ووضعت "إيباك" في المرتبة الثانية من مراتب القوى والنفوذ داخل واشنطن على قدم المساواة مع منظمة "إيه إيه آر بي".

ويشمل اللوبي أيضاً مسيحيين "إيفانجيليكال" من ذوي المكانة أمثال "جاري بوير" و "جيرى فالويل" و "رالف ريد" و "بات روبرتسون"، وكذلك "ديك آرمي"، و"توم ديلاي" وهو زعيم الأغلبية السابق في مجلس النواب "الكونجرس"، وكل هؤلاء يؤمنون بأن إعادة نشوء إسرائيل يعد بمثابة تحقيق لنبوذة العهد القديم، ويدعمون الأجندة السياسية لإسرائيل ومخططاتها التوسعية، وأن تقوم بعمل غير ذلك - حسب ما يؤمنون به- فهو أمر يناقض المشيئة الإلهية!!

كذلك يعد المحافظون الجدد من أمثال "جون بولتون"، و"روبرت باركلي" رئيس تحرير "ول ستريت جورنال"، و"ويليام بينيت" وزير التعليم الأسبق، و"جين كيركباتريك" سفير أمريكا السابق لدى الأمم المتحدة، وكاتب المقال المرموق والقلم المؤثر "جورج ويل"، كل هؤلاء من المؤيدين المخلصين لإسرائيل.

ويمنح نمط الإدارة الحكومية لهؤلاء النشاط طرقاً عديدة للتأثير على العملية السياسية؛ إذ يمكن لجماعات المصالح الضغط على النواب المنتخبين والموظفين التنفيذيين في الحكومة من خلال تنظيم حملات لتمويل الحملات الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، وتشكيل الرأي العام الخ.

كما تتمتع جماعات الضغط بقدر لامثيل له من النفوذ، فإذا تبنا قضية ما، يعتبرها عامة الناس ليست ذات بال، فإن ذلك يكون لأن الناس في غالبيتهم لا مبالين.

ويميل صانعو السياسة بشكل عام للملازمة والتوفيق بين أولئك الذين يهتمون بالقضية - حتى لو كانت أعدادهم قليلة-، وهم على ثقة بأن بقية الناس غير المبالين لن يلوموهم لأنهم

فعلوا ذلك .

بالنسبة للعمليات والإجراءات الرئيسية، لا يختلف اللوبي الإسرائيلي عن لوبي اتحاد المزارعين أو اتحاد عمال الصلب أو اتحاد عمال النسيج أو غيرها من جماعات الضغط العرقية. ولا يوجد ما هو غير لائق فيما يقوم به اليهود الأمريكيون أو مؤيديهم من المسيحيين من محاولة التحكم وتوجيه السياسة الأمريكية حيث أن:

" أنشطة اللوبي الإسرائيلي ليست مؤامرة من النوع المشار إليه في سياقات مثل بروتوكولات حكماء صهيون، إنما هي في الأغلب الأعم منها أنشطة يقوم بها الأفراد والتنظيمات المكونة لهذا اللوبي فقط، وهي مماثلة لما تقوم به جماعات المصالح الأخرى وإن تفوقوا عليها جميعاً، على عكس جماعات مؤيدي المصالح العربية، فهي في حدود وجودها إجمالاً ضعيفة مما يجعل هدف اللوبي أسهل."

ويسلك اللوبي استراتيجيتين رئيسيتين:

الأولى- استخدام نفوذها القوي في واشنطن بالضغط على كل من أعضاء الكونجرس والإدارة التنفيذية، فأياً ما كانت وجهة نظر رجال التشريع أو صانعي السياسة، يحاول اللوبي جعل الدعم لإسرائيل خياراً نكياً لهم على طول الخط.

الثانية- يجاهد اللوبي للتأكد من أن لغة الخطاب السائدة تصور إسرائيل في صورة إيجابية مضيئة من خلال تكرار الأساطير حول نشأة إسرائيل، وتأييد وجهة نظرها في كل جدل سياسي.

والهدف من ذلك منع أية تعليقات تنتقد إسرائيل من أن تحظى بأذان صاغية بشكل عادل ومتوازن في الدوائر السياسية.

ويعد التحكم في الجدل أمراً حيوياً وضرورياً لتأمين الدعم الأمريكي؛ لأن أي نقاش صريح علني للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية يمكن أن يقود الأمريكيين لتفضيل سياسة مختلفة. كما يعد نفوذ اللوبي في الكونجرس من الدعائم المحورية لتأثير اللوبي القوي في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث نجد إسرائيل واقعياً محصنة ضد أي نقد، وهو من الأمور الملفتة للنظر في ذاته؛ لأن الكونجرس نادراً ما يتجنب أو يتحفظ على مناقشة الأمور المثيرة للخلاف.

على أية حال عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، تسقط الانتقادات الممكنة في هوة الصمت!

أحد أسباب ذلك بالتأكيد أن بعض الأعضاء المحوريين هم من المسيحيين الصهاينة أمثال "ديك آرمي" الذي قال في سبتمبر ٢٠٠٢:

"إن أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل."

وقد يعتقد المرء منا أن الأولوية الأولى لأي عضو بالكونجرس هي حماية أمريكا، لكن واقع الحال أن هناك أيضاً أعضاء بمجلس الشيوخ ومجلس النواب من اليهود الذين يعملون بإخلاص على ضمان دعم السياسة الخارجية الأمريكية للمصالح الإسرائيلية.

من المصادر الأخرى في قوة اللوبي الإسرائيلي، استخدامه لموظفي الكونجرس المؤيدين لإسرائيل. وحسب اعتراف "موريس أميتاي" الرئيس السابق لإيباك:

"هناك العديد من الرجال على مستوى العمل هنا -في كابيتول هيل- الذين تصادف أنهم يهود، وهم على استعداد دائم للنظر في قضية بعينها من منظور يهوديتهم... هؤلاء جميعاً في وضع يمكنهم من صنع القرار في تلك الأمور لأعضاء مجلس الشيوخ... فيمكنك أن تحصل على قدر مهول من العمل فقط على مستوى الموظفين."

على أية حال، فإن "إيباك" نفسها تشكل قلب نفوذ اللوبي في الكونجرس، ويرجع نجاحها إلى قدرتها على "إثابة" أعضاء الهيئة التشريعية والمرشحين لعضوية الكونجرس الذين يساندون أجندتها الخاصة و"عقاب" أولئك الذين يتحدثون تلك الأجندة.

ويعتد المال عنصراً حيوياً في الانتخابات الأمريكية (ومثال على ذلك فضيحة التعاملات المشبوهة لعضو اللوبي "جاك إبراموف" التي يمكن أن تذكرنا بذلك)، والحقيقة أن إيباك تضمن حصول أصدقائها على دعم مالي قوي من اللجان التنفيذية العديدة المؤيدة لإسرائيل، فأى واحد ينظر إليه باعتباره معادياً لإسرائيل، يمكنه التأكد من أن إيباك سوف توجه حملات للممولين لتأييد معارضيه السياسيين.

كما تنظم إيباك حملات لكتابة الرسائل، وتشجع محرري الصحف لتأييد المرشحين المواليين لإسرائيل ولا يوجد أي شك في فعالية هذه التكتيكات. وهذا مثل واحد:

"في انتخابات ١٩٨٤ ساهمت إيباك في هزيمة السيناتور/شارلز بيرس من ولاية إلينوي، الذي أظهر عدم اهتمام بل وحتى عداوة تجاه اهتماماتنا، حسب أقوال عضو بارز في اللوبي."

وقد شرح "توماس دين" رئيس إيباك وقتها ما حدث: "كل اليهود في أمريكا من الساحل

الشرقي للساحل الغربي تكتلوا لإزاحة بيرس، ولاشك أن السياسيين الأمريكيين الذين يتولون مناصب رسمية الآن وأولئك الذين يحملون بها قد بلغت الرسالة.

ويمضي تأثير ونفوذ "إيباك" على "كابيتول هيل" إلى ما هو أبعد من ذلك، وحسب أقوال "دوجلاس بلومفيلد" أحد أعضاء إيباك العاملين: "من الشائع لدى أعضاء الكونجرس والعاملين معهم أن يستجوهوا لإيباك أولاً عندما يحتاجون لمعلومة ما، حتى قبل أن يتصلوا بمكتبه الكونجرس، أو خدمات البحوث فيه، أو لجنة العاملين أو خبراء الإدارة".

كما يسجل ملاحظة أهم مفادها أن إيباك "عادة ما تستدعي لكتابة مسودات الأحاديث، والعمل على التشريعات، وتقديم النصح حول التكتيكات، وإجراء البحوث، وتجميع الرعاية المعاونين وحشد الأصوات للتصويت".

خلاصة القول أن إيباك، وهي منظمة عميلة واقعية - سواء كان ذلك شرعياً أم لا - لحكومة أجنبية، لديها قوة تكبت وتخنق الكونجرس، وهو ما يؤدي إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل لا يدور حولها أي جدل داخل أروقة الكونجرس، برغم أن هذه السياسات لها تبعات بالغة الأهمية على العالم بأسره.

بمعنى آخر تلتزم واحدة من ثلاث سلطات رئيسية (الكونجرس، ومجلس الشيوخ، والبيت الأبيض) في واشنطن التزاماً صارماً بدعم إسرائيل.

وكما لاحظ السيناتور الديمقراطي السابق/ إيرنست هولنجرز عند مغادرته مكتبه في مجلس الشيوخ: "لا يمكنك انتهاج سياسة ما تجاه إسرائيل غير ما تمليه عليك إيباك هنا".

أو كما قال أرييل شارون ذات مرة لواحد من الجمهور:

"عندما يسألني الناس كيف يمكننا مساعدة إسرائيل أقول لهم: ساعدوا إيباك".

ويرجع الفضل في ذلك جزئياً لنفوذ الناخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية، ويملك اللوبي أيضاً فعالية بالغة ونفوذاً في القسم التنفيذي من الحكومة.

فبرغم أنهم يمثلون أقل من ٣% من تعداد الأمريكيين، إلا أنهم يقومون بحملات كبيرة للتبرع للمرشحين من الحزبين.

وقد رت "واشنطن بوست" في دراسة لها أن المرشحين للرئاسة "يعتمدون على المساندين اليهود ليمدوهم بما يعادل ٦٠% من الأموال اللازمة".

ولأن الناخبين اليهود يحافظون على معدلات تصويت مرتفعة، ويتمركزون في الولايات

الرئيسية مثل كاليفورنيا، والبنوي، ونيويورك، وفيلادلفيا فإن مرشحي الرئاسة يذهبون لأقصى مدى في عدم معارضتهم.

كما تعمل المنظمات الرئيسية في اللوبي على التأكد وضمان عدم حصول منتقدي إسرائيل على أي مناصب هامة في دوائر السياسة الخارجية بما فيهم الرئيس نفسه. فعندما أراد جيمي كارتر أن يجعل " جورج بال" وزيراً للخارجية؛ ثم علم أنه ينظر إليه باعتباره من الناقدين لإسرائيل وأن اللوبي سيعارض ترشيحه للمنصب، ألغى الفكرة. على هذا النهج، يتم تشجيع كل سياسي طموح كي يصبح مسانداً صريحاً لإسرائيل؛ ولهذا صارت فكرة النقد العام لإسرائيل وسياساتها من قبيل الجنس المهدد بالانقراض في كل مؤسسات السياسة الخارجية.

فعندما طالب " هوارد دين" " الولايات المتحدة باتخاذ دور أكثر توازناً في الصراع العربي الإسرائيلي، اتهمه السيناتور/جوزيف ليبيرمان بأنه يريد إلقاء إسرائيل في النهر، وقال أن تصريحه كان أهوجاً وغير مسئول، ووقع كل قادة الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ خطاباً ينتقدون فيه ملاحظات " دين "... محذرين أن "دين"- دون دليل كاف- يعد عدواً لإسرائيل!

كان هذا القلق غريباً في ضوء أن السيناتور/دين في الحقيقة من الصقور المؤيدين لإسرائيل:

فقد شارك في حملته الانتخابية رئيس سابق لإيباك، وقال "دين" أن وجهة نظره بخصوص الشرق الأوسط أقرب لوجهة نظر "إيباك" من تلك التي يتبناها " الأمريكيون المعتدلون من أجل السلام الآن".

كان ما اقترحه مجرد أن يتقابل طرفي الصراع معاً، وأن تعمل واشنطن كوسيط أمين بينهم، وهي فكرة من الصعب اعتبارها راديكالية؛ لكن اللوبي لا يحتمل التناول المتوازن للقضية.

وفي عهد إدارة كلينتون تشكلت سياسة الولايات المتحدة إلى حد كبير على يد رجال دولة لهم صلات قوية مع إسرائيل أو مؤسسات موالية لها، ومن بينهم "مارتن انديك" المدير المساعد للبحوث في إيباك، وأحد مؤسسي معهد واشنطن للشرق الأدنى الموالي لإسرائيل، و"دينيس روس" الذي التحق بالمعهد بعد ترك العمل الحكومي عام ٢٠٠١، و"أهارون ميلر"

الذي عاش في إسرائيل لفترة من الوقت ويزورها بشكل دوري.

هؤلاء كانوا من بين أقرب مستشاري كلينتون في قمة كامب دافيد في يوليو ٢٠٠٠.

ورغم أن ثلاثتهم كانوا يدعمون عملية أوسلو للسلام، ويفضلون إقامة دولة فلسطينية؛ إلا أنهم اتخذوا مواقفهم في حدود ما يمكن أن تقبل به إسرائيل، واتخذ الوفد الأمريكي في القمة مفاتيح الحوار والأدوار التي يتعين عليهم أن يلعبوها من "إيهود باراك"، ونسقوا مواقفهم التفاوضية مع إسرائيل مسبقاً، ولم يتجاسر أي منهم بتقديم اقتراحات مستقلة.

ليس بمستغرب والأمر كذلك، أن يشكو المفاوضون الفلسطينيون من أنهم كمن يتفاوض مع فريقين إسرائيليين؛ أحدهم يرفع علم إسرائيل، والثاني يرفع علم أمريكا.

وازداد هذا الوضع وضوحاً في عهد بوش الابن، والذي ضم فريق العاملين معه في المناصب الهامة غلاة المتحمسين للجانب الإسرائيلي أمثال "إيليويت ابرامز"، و"جون بولتون"، و"دوجلاس فايت"، و"آي. لويس ليببي"، و"ريتشارد بيرل"، و"بول وولفويتز"، و"دافيد وارسر".

وكما سيتبين لنا ظل هؤلاء الرجال يدفعون السياسة بإصرار في المسارات التي تفضلها إسرائيل مؤيدة بمنظمات اللوبي.

ولا يرغب اللوبي بطبيعة الحال في مناظرة علنية حول نشاطه؛ لأنها ممكن أن تقود الأمريكيين للتساؤل حول مدى الدعم الذي يقدمونه لإسرائيل.

لذلك تعمل المؤسسات المالية لإسرائيل بكل طاقتها للتأثير في مراكز البحوث التي تعمل على تشكيل الرأي العام، حتى تسود وجهة نظر اللوبي في الإعلام الرسمي الرئيسي في البلاد.

أما الحوار والنقد، فيكتب عنه أحد العالمين بشئون الشرق الأوسط "إيريك الترمان":

"... يسوده أناس لا يمكنهم مجرد تخيل أي نقد لإسرائيل".

ثم يعدد ٦١ من كتاب الأعمدة والمعلقين، الذين يمكن الاعتماد عليهم في مساندة إسرائيل بطريقة رد الفعل الانعكاسي، لكن من دون تأهيل كافٍ... وفي المقابل فهو يجد خمسة نقاد فقط ينتقدون إجراءات إسرائيل باستمرار، أو يتبنوا المواقف العربية.

قد تنشر الجرائد إعلانات تتحدى السياسات الإسرائيلية، لكن توازن الرأي ينحاز بوضوح للجانب الآخر، ومن الصعب تخيل صاحب أي وسيلة إعلامية واسعة الانتشار في الولايات المتحدة تنشر مقالاً يعارض سياسة إسرائيل!

ويعلق "روبرت بارتلي" قائلاً:

"أياماً ما كان ما يريده شامير (إسحاق شامير) أو شارون (إرييل شارون) أو ببني (بنيامين نتنياهو)، فهو مناسب لي.

لهذا ليس بمستغرب أن جريدته "وول ستريت جورنال"، مع غيرها من الصحف واسعة الانتشار مثل "شيكاغو تايمز" و"واشنطن تايمز"، تنشر بانتظام مقالات افتتاحية تؤيد إسرائيل بقوة.

كذلك تدافع مجلات مثل "كومنتري" و"نيو ريبليك" و"ويكلي ستاندارد" عن إسرائيل في كل منعطف تمر به.

ويمكننا أن نرى الانحياز في المقالات الافتتاحية لصحف مثل "نيويورك تايمز"، والتي قلما تنتقد السياسات الإسرائيلية، ربما تضرر ضمناً أن الفلسطينيين لهم قضية شرعية، لكنها ليست متعادلة من وجهة نظرها.

في مذكرات رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة "نيويورك تايمز" / ماكس فرانكل يعترف بالضغط الذي يقع على القرارات التحريرية بحكم موقفه الشخصي قائلاً:

"كنت مخلصاً وبعمق لإسرائيل للدرجة التي لا أجروء على تأكيدها... وبوحي من معرفتي بإسرائيل وصدقاتي هناك كتبت معظم تعليقات الصحيفة حول شئون الشرق الأوسط، وكما أدرك المزيد من القراء العرب واليهود، كتبت تعليقاتي دائماً من وجهة نظر موالية لإسرائيل". ولعل التقارير الجديدة أكثر توازناً؛ جزئياً لأن المراسلين يتوقعون لأن يكونوا موضوعيين، ولكن أيضاً لأنه من الصعب تغطية الأحداث في المناطق المحتلة دون الإشارة للإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

وللتقليل من التقارير غير المرغوب فيها، ينظم اللوبي حملات لكتابة خطابات تأييد ومظاهرات وحملات مقاطعة للمقالات التي تحتوي على مواد تعتبرها معادية لإسرائيل. ويقول أحد المديرين التنفيذيين في شبكة "سي إن إن" أنه أحياناً يتلقى ما يصل إلى ستة آلاف رسالة إلكترونية في اليوم الواحد، تشكو من رواية ما ذكرت على الشبكة.

ففي مايو ٢٠٠٣، نظمت "اللجنة الموالية لإسرائيل من أجل تقارير دقيقة عن الشرق الأوسط" أو "كاميرا" مظاهرات أمام محطات الإذاعة الوطنية العامة في ٣٣ مدينة، وحاولت إقناع المساهمين في الشبكة أن يوقفوا الدعم عن مصادر الصحف والإذاعة الوطنية حتى تصبح تغطيتها لأحداث الشرق الأوسط أكثر تعاطفاً تجاه إسرائيل.

وأفادت التقارير أن محطة بوسطن للراديو والصحافة الوطنية "إن بي آر"، و "دبليو بي يو آر" فقدت ما يزيد على المليون دولار نتيجة هذه الجهود.

كما مورس ضغط من نوع آخر من أصدقاء إسرائيل في الكونجرس، الذين طالبوا بعمل لجنة استماع داخلية لتغطية "إن بي آر" في الشرق الأوسط، والمزيد من المتابعة لها.

كما يسود الجانب المؤيد لإسرائيل أيضاً في مستودعات الفكر والتي تلعب دوراً هاماً في تشكيل وتوجيه الحوار العام، كما السياسة العامة في البلاد.

فقد أنشأ اللوبي مركزه الفكري الخاص في عام ١٩٨٥، عندما ساعد "مارتن إنديك" على تأسيس ال "دبليو آي إن إي بي"، ويرغم أنها لا تنكر صلاتها بإسرائيل، إلا أنها تدعي تقديم وجهة نظر متوازنة وواقعية حول قضايا الشرق الأوسط، بينما يمولها ويديرها رجال ملتزمين بعمق بالترويج للأجندة الإسرائيلية وتشجيعها.

على أية حال، يمتد نفوذ اللوبي لما وراء "دبليو آي إن بي".

فعلى مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية، رسخت القوى الموالية لإسرائيل من الوجود الرائد والمؤثر في "المعهد الأمريكي للمشروع"، و "معهد بروكينجز"، و "مركز سياسة الأمن"، و "معهد بحوث السياسة الخارجية"، و "مؤسسة التراث"، و "معهد هيدسون"، و "معهد تحليل السياسة الخارجية"، و "المعهد اليهودي لشئون الأمن القومي"، وهي مراكز فكرية قلما - إذا كان هناك أصلاً - تطرح أية انتقادات للدعم الأمريكي لإسرائيل.

خذ مثلاً معهد بروكينجز؛ كان الخبير الأول فيها لعدة سنوات في شئون الشرق الأوسط "ويليام كوندت"، وهو موظف سابق بمجلس الأمن القومي يتمتع بسمعة وصيت واسع في التداول الموضوعي للسياسة.

أما اليوم فتتم التغطية الميدانية للمعهد بواسطة مركز "سابان" لدراسة الشرق الأوسط، والذي يموله "حاييم سابان"، وهو رجل أعمال أمريكي إسرائيلي وصهيوني متحمس.

أما مدير المركز فهو "مارتن إنديك" صاحب النفوذ في كل المراكز السابق ذكرها.

بهذا فإن ما كان معهداً ذو سياسة واتجاه متوازن غير موالي أو مشايخ لسياسات إسرائيل، صار الآن جزء من الجوقة الموالية لها.

ولعل الجدل المكتوم في أروقة الجامعة مثل أكبر الصعوبات التي واجهت اللوبي، ففي التسعينات عندما كانت عملية أوسلو تدور رحاها، كنا نجد القليل من النقد لإسرائيل الذي اشتد

مع انهيار أوصلو ووصول شارون للسلطة، حتى أن النقد وصل لدرجة مزعجة عند إعادة احتلال قوات الدفاع الإسرائيلي للضفة الغربية في ربيع ٢٠٠٢، ومع استخدام "القوة المفرطة" لإخماد انتفاضة الأقصى.

على الفور، تحرك اللوبي لاستعادة السيطرة على أجواء الحوار في أروقة الحرم الجامعي، ونشأت جماعات جديدة مثل "القافلة من أجل الديمقراطية" والتي استقدمت متحدثين من إسرائيل للكلية الأمريكية. ثم انضمت الجماعات القديمة الراسخة مثل "المجلس اليهودي للشئون العامة"، وكذلك جماعة جديدة باسم "تحالف إسرائيل في الحرم الجامعي" للتنسيق بين الكيانات العديدة التي صارت تسعى لوضع القضية الإسرائيلية في دائرة الضوء.

في نهاية المطاف ضاغت إيباك من إنفاقها لأكثر من ثلاثة أضعاف على برامج لمراقبة الأنشطة الجامعية، ولتدريب الشباب المتعاطفين معها، من أجل:

"زيادة عدد الطلاب المشاركين في أنشطة الحرم الجامعي بصورة مطردة... لدعم الجهود الوطنية الموالية لإسرائيل".

كما يراقب اللوبي ما يكتبه الأساتذة وما يدرسونه، وفي سبتمبر ٢٠٠٢ أسس "مارتن كرامر" و"دانييل بايبس"، وهما من المحافظين الجدد الموالين بحماس لإسرائيل، موقعاً إلكترونياً باسم:

"مراقبة الحرم الجامعي" الذي أعد قائمة ملفات عن الأكاديميين المشتبه بهم، وشجع الطلاب على كتابة تقارير بالملاحظات والسلوك الذي يمكن اعتباره معادياً لإسرائيل.

وقد أشارت هذه المحاولة السافرة لوضع قائمة سوداء وترهيب الأكاديميين والباحثين ردود فعل عنيفة، ما أدى إلى إغلاق الملفات، لكن ظل الموقع يدعو الطلاب لكتابة التقارير عن الأنشطة المعادية لإسرائيل.

وتلقي الجماعات داخل اللوبي ضغطاً على أكاديميين بعينهم وجامعات بعينها. وكانت جامعة "كولومبيا" من الجامعات المستهدفة كثيراً بسبب وجود إدوارد سعيد في كليتها، ويستطيع المرء أن يكون متأكداً أن أي تصريح يؤيد الشعب الفلسطيني للناقد الأدبي المعروف سوف يثير منات من الرسائل الإلكترونية والخطابات والمقالات الصحفية التي تدعو الأمريكين لنيل سعيد أو معاقبته أو حرقه، كما يقرر "جوناثان كول" المدير الإداري بكليته. وعندما ضمت جامعة كولومبيا في صفوفها المؤرخ/راشيد خالبيدي حدث الشيء نفسه،

وهي المشكلة التي واجهتها جامعة "برنستون" بعدها بخمسة سنوات عندما قررت استمالة خالدي للعمل بها.

من المظاهر الكلاسيكية على الجهد الذي يبذل لتوجيه سياسة الأكاديمية ما حدث حول نهاية ٢٠٠٤، إذ أنتج مشروع "دافيد" فيلمًا يدعى فيه أن أعضاء الكلية في برنامج دراسات الشرق الأوسط معاد للسامية، ويرهب الطلاب اليهود إذا ما ساندوا إسرائيل وسيقت "كولومبيا" على الجمرات، لكن اللجنة التي شكلت للتحقيق في الاتهامات لم تجد دليلاً على معاداة السامية، ونكرت أن الواقعة الوحيدة التي تستحق التسجيل، أن أحد الأساتذة استجاب بانفعال لسؤال من أحد الطلبة، كما اكتشفت اللجنة أن الأكاديميين المتهمين هم أنفسهم كانوا هدفاً لحملة ضارية من التخويف والترهيب!

ربما كانت أكثر الجوانب إثارة للقلق في هذا كله، أن جهود الجماعات اليهودية دفعت الكونجرس لمحاولة وضع آليات لمراقبة ما يقوله الأساتذة في الجامعات؛ فإذا نجحوا في تمرير هذه الآلية فإن الجامعات التي يحكم عليها بالتحركات معادية لإسرائيل، سوف تحرم من الدعم الفيدرالي... حتى الآن لم تنجح تلك الجهود، لكنها دليل على الأهمية التي توليها الجامعات اليهودية للتحكم في مسارات الجدل والحوار.

حديثاً أسس عدد من المحسنين اليهود برامج للدراسات الإسرائيلية (بالإضافة لما يقارب ١٣٠ برنامج يتعلق بالدراسات اليهودية موجودة بالفعل) حتى يزدوا من عدد الباحثين الأصدقاء لإسرائيل داخل الحرم الجامعي.

كما أعلنت جامعة نيويورك في مايو ٢٠٠٣ تأسيس مركز "تاعوب" للدراسات الإسرائيلية، وغيرها من البرامج المماثلة في جامعات "بيركلي" و"برانديز" و"إيموري"، ومركز الأكاديميون والإداريون على قيمة تلك البرامج التعليمية، بينما الحقيقة أنها تهدف في الجزء الأكبر منها إلى تحسين صورة إسرائيل.

قالها "فريد لافر" رئيس "تاعوب" صريحة:

"أن مؤسسته مولت مركز جامعة نيويورك كي تساعد في مناهضة وجهة النظر العربية التي يعتقد أنها تسود برامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة نيويورك".

لا يوجد شك في أن اللوبي لا يكتمل تأثيره دون اختبار واحدة من أكثر أسلحته فعالية وهو الاتهام بمعاداة السامية؛ فأى واحد ينتقد الإجراءات الإسرائيلية، أو يجادل بأن الجامعات

الموالية لإسرائيل لها نفوذ قوي في السياسة الأمريكية - وهو نفوذ تتباهى به إيباك - عليه أن يكون متأكداً من تصنيفه معادياً للسامية!

الواقع أن أي أحد يدعي - مجرد ادعاء - أن هناك لوبي إسرائيلي، فهو دائماً ما يشير إلى اللوبي اليهودي في أمريكا.

بمعنى آخر، يباهي اللوبي أولاً بنفوذ، ثم يهاجم من يلتفت الانتباه إليه، وهو تكتيك ناجع تماماً؛ فمعاداة السامية تهمة لا يرغب أي أحد على الإطلاق أن يتهم بها.

لطالما كان الأوروبيون أكثر استعداداً من الأمريكيين لانتقاد السياسة الإسرائيلية، وهو ما يرجعه البعض لانبعاث موجة معاداة السامية في أوروبا.

وكما قال سفير أمريكا لدى الاتحاد الأوروبي في أوائل ٢٠٠٤:

"لقد وصلنا لهذا الحد، لدرجة من السوء مثلما كان الحال في ثلاثينات القرن الماضي مع ظهور النازية".

وبعد قياس مسألة معاداة السامية أمراً شديداً التعقيد، بينما تشير النقاط الدالة عليها للاتجاه المعاكس، ففي ربيع ٢٠٠٤ عندما امتلأ فضاء الرأي في أمريكا بالانتهاكات بمعاداة أوروبا للسامية، أظهرت استطلاعات منفصلة للرأي العام الأوروبي - قامت بها عصابة مناهضة تشويه السمعة المؤسسية في أمريكا مع مركز بحوث "بيو" للشعب والصحافة - تراجع معدلات معاداة السامية في أوروبا!

بينما في ثلاثينات القرن العشرين على النقيض، لم تكن معاداة السامية منتشرة في أوروبا فقط، لكنها كانت أمراً مقبولاً في المجتمع.

وعادة ما يصور اللوبي وأصدقاؤه فرنسا على أنها أكثر بلاد أوروبا معاداة للسامية، ولكن في عام ٢٠٠٣ قال رئيس الجمعية اليهودية الفرنسية:

"إن فرنسا ليست أكثر معاداة للسامية من أمريكا".

وطبقاً لمقال حديث في "هآرتس":

"سجل البوليس الفرنسي وقائع لمعاداة السامية بمعدل ٥٠% في ٢٠٠٥؛ برغم أن

فرنسا لديها أكبر جالية إسلامية في أوروبا على الإطلاق".

وعندما قتل يهودي فرنسي في باريس في مارس ٢٠٠٥ على يد عصابة مسلمة، انطلق

عشرات الآلاف من المتظاهرين في الشوارع للتنديد بمعاداة السامية، وحضر كل من شيراك

ودومينيك دو فيلبان جنازة الضحية ليظهروا تضامنهم!
لا يمكن لأحد إنكار وجود معاداة للسامية بين المسلمين في أوروبا، بعضها يثيره أسلوب
معاملة إسرائيل للفلسطينيين، وبعضها الآخر عنصري بشكل مباشر وصريح.
لكن هذا لا يمت بصلة بكون أوروبا الآن مثلها مثل أوروبا الثلاثينات أم لا أوحى في
الولايات المتحدة، لكن عدد المعادين للسامية إجمالاً صغير، ووجهات نظرهم مرفوضة من
الغالبية العظمى من الأوروبيين.
بينما يضغط اللوبي على مؤيدي إسرائيل ليذهبوا إلى أبعد من مجرد الإصرار على وجود
معاداة للسامية، بالادعاء أن هناك "معاداة جديدة للسامية"، وهي تتساوى من وجهة نظرهم مع
القديمة.

بمعنى آخر انتقد السياسة الإسرائيلية فتصبح بالتعريف معاد للسامية!!
فعندما صوت "سينود" الكنيسة الإنجليزية على أن تنسحب من مؤسسة "كاتربيلر" لأنها
تصنع البلدوزرات التي يستخدمها الإسرائيليون لهدم بيوت الفلسطينيين؛ اشتكى الحاخام الأكبر
أن ذلك: "سوف يكون له صدق عكسي بعيد على علاقات اليهود والمسيحيين في بريطانيا"
بينما قال رئيس حركة الإصلاح الحاخام "توني بايفيلد":
"هناك مشكلة واضحة من معاداة الصهيونية تتشابه مع اتجاهات معاداة السامية، وهي
تتبع من الجذور في الكنيسة بل وفي المستويات المتوسطة من بناءها الهرمي".
وكانت التهمة الموجهة للكنيسة؛ مجرد الاعتراض على سياسة الحكومة الإسرائيلية!
وتواجه تلك الانتقادات بتهمة أنها تضع إسرائيل في قياس غير عادل، أو أنها تنكر حقها
في الوجود، بينما الحقيقة أن انتقادات الغرب لإسرائيل لا تنكر أبداً حقها في الوجود، إنما
تتساءل حول السلوك الرسمي تجاه الفلسطينيين كما يفعل الإسرائيليون أنفسهم أحياناً؛ كما لا
يتم الحكم على إسرائيل بما هو جانر، فمعاملة الإسرائيليون للفلسطينيين تثير النقد لأنها تتناقض
مع الأفكار والمفاهيم المقبولة - على نطاق واسع - حول حقوق الإنسان والقانون الدولي ومبدأ
حق تقرير المصير للشعوب. وإسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة التي تواجه انتقادات حادة
حول هذه المفاهيم.

في خريف ٢٠٠١، وبشكل أكثر إلحاحاً في ربيع ٢٠٠٢ حاولت إدارة بوش أن تقلل من
مشاعر الكراهية للأمريكيين في العالم العربي، وأن تقلل من التأييد الشعبي الذي تلقاه الجماعات

الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، وذلك بمحاولة وقف السياسات الإسرائيلية التوسعية في الأراضي المحتلة، وتبني قيام دولة فلسطينية. وكانت لديه وسائل هامة تحت تصرفه تمكنه من إقناع إسرائيل، إذ كان يستطيع التهديد بتقليل الدعم الاقتصادي والسياسي لإسرائيل، وكان الشعب الأمريكي بالتأكيد سيؤيده في موقفه هذا.

فقد أظهر استطلاع للرأي في مايو ٢٠٠٣ أن أكثر من ٦٠% من الأمريكيين رحبوا بوقف المعونة إذا قاومت إسرائيل الضغط الأمريكي لإنهاء الصراع، وأن النسبة ارتفعت بين المهتمين بالسياسة إلى ٧٠%، وفي الواقع قال ٧٣% أن على الولايات المتحدة أن لا تتحاز لأي من الطرفين.

لكن الإدارة فشلت في تغيير السياسة الإسرائيلية، وأغلقت واشنطن ملف السعي لهذا التغيير، وبمرور الوقت تبنت أيضاً مبررات إسرائيل في مواقفها، وبدأت لغة الخطاب السياسي الأمريكي تتماثل مع لغة الخطاب الإسرائيلي!

يلخص عنوان رئيسي في "الواشنطن بوست" في فبراير ٢٠٠٣ الموقف:

"بوش وشارون متطابقين تقريباً في الرأي حول سياسة الشرق الأوسط".

كان اللوبي وراء هذا التحول!!

تبدأ القصة في أواخر سبتمبر ٢٠٠١ عندما بدأ بوش يضغط على شارون ليظهر قدرته على كبح الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وكذلك ليسمح لوزير خارجيته "شيمون بيريز" أن يتقابل مع ياسر عرفات برغم انتقاده لسياسات الأخير، وأعلن بوش أنه "يدعم قيام دولة فلسطينية".

على الفور وصلته الرسالة، واتهمه شارون بأنه يحاول التقرب من العرب على حساب إسرائيل؛ "محذراً أن إسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا".

غضب بوش من مقارنته بالرئيس/شاميرلين، ووصف المتحدث الرسمي للبيت الأبيض تصريحات شارون بأنها غير مقبولة، فعرض شارون اعتذاراً غير رسمي، لكنه انضم على الفور للقوى التي يمثلها اللوبي، لإقناع الإدارة والشعب الأمريكي أن الولايات المتحدة وإسرائيل يواجهان تهديداً مشتركاً من الإرهاب.

وبدأ رجال الدولة في إسرائيل وممثلي اللوبي في التأكيد على أنه لا يوجد اختلاف

حقيقي بين: " عرفات " و " أسامة بن لادن "؛ وقالوا أن أمريكا وإسرائيل يجب أن يعملتا على عزل الرئيس الفلسطيني المنتخب، وأن لا يعيراه أي اهتمام.

تحرك اللوبي سريعاً، حيث أرسل في ١٦ نوفمبر ٨٩ عضواً بمجلس الشيوخ خطاباً لبوش يؤيدون رفضه للقاء عرفات، كما يطلبون منه ألا تحول أمريكا بين انتقام إسرائيل من الفلسطينيين وعلى الإدارة - هذا ما كتبوه - أن تصرح علناً بدعمها لإسرائيل.

وطبقاً لما ذكرته " النيويورك تايمز " فإن الخطاب نبع من مقابلة تمت قبل أسبوعين بين قيادات المجتمع اليهودي الأمريكي مع الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ، وأضافت أن إيباك بوجه خاص كانت أهم من قدم النصيحة حول فحوى الخطاب.

ثم في أواخر نوفمبر تحسنت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن بشكل ملحوظ، وهو ما يرجع الفضل فيه جزئياً لجهود اللوبي، كما للنصر الأمريكي المبدئي في أفغانستان، والذي قلل من الاحتياج الذي استشعرته الإدارة لتأييد العرب في التعامل مع " القاعدة "، ثم زار شارون البيت الأبيض في أوائل ديسمبر وجمعه لقاء حميم مع "صديقه" بوش!

ثم تجددت الأزمة ثانية في إبريل ٢٠٠٢، بعد أن أطلقت قوة الدفاع الإسرائيلية حملة "الجدار الواقعي" واستعادت السيطرة عملياً تقريباً على كل المناطق الرئيسية في الضفة الغربية. علم بوش أن الحملة سوف تضر بصورة أمريكا في العالم العربي والإسلامي، وتحط من قدر الحرب على الإرهاب؛ وطالب شارون " أن يوقف الغارات وأن يبدأ في الانسحاب "

ثم عاد وقلل من أهمية الرسالة بعدها بيومين قائلاً:

أنه أراد من إسرائيل " أن تنسحب دون إبطاء ".

ثم أبلغت كونداليزا رايس - التي أصبحت مستشارة الأمن القومي - المراسلين في ٧ إبريل:

"دون إبطاء تعني دون إبطاء"، وهو ما يعني الآن.

وارسل " كولن باول " في ذات اليوم للشرق الأوسط إقتناع جميع الأطراف بضرورة وقف القتال وبدأ التفاوض.

على الفور تم دعوة اللوبي للتصرف، فقام الموظفون الموالون لإسرائيل في مكتب نائب الرئيس والبنجاجون - وكذلك رموز المحافظين الجدد مثل "روبرت كاجان" و "ويليام كريستول" - بإلقاء اللوم على "باول" واتهموه...

" أنه انحرف فعلياً في التمييز بين الإرهابيين وأولئك المقاتلين الإرهابيين".
ثم مارس زعماء اليهود والمسيحيين الإيفانجيليكان الضغط على بوش نفسه؛ وتحدث
كلاً من "توم ديلاي" و"ديك آرمي" بوجه خاص عن الحاجة لدعم إسرائيل، وزار "ديلاي"
البيت الأبيض مع "ترنت لوت" زعيم الأقلية بمجلس الشيوخ وحذروا بوش بأن عليه أن
يتراجع.

وظهرت أول إشارة على تراجع بوش في أول إبريل، بعد أسبوع واحد من طلبه أن
يسحب شارون جنوده؛ عندما قال المتحدث الرسمي للبيت الأبيض:
" أن الرئيس يؤمن بأن شارون رجل سلام".
ثم كرر بوش نفس التصريح علناً عند عودة باول من مهمته المجهضة وقال للمراسلين:
" أن شارون استجاب بصورة مرضية لدعوته من أجل انسحاب كامل".
ولم يفعل شارون شيئاً من هذا، لكن بوش لم يكن مستعداً أن يجعل من الأمر موضوع
حديث!!

في ذات الوقت كان الكونجرس يتحرك لتأييد شارون، ففي ٢ مايو ٢٠٠٢ رفض
اعتراضات الإدارة، ومرر قراراً للتأكيد على دعم إسرائيل؛ وفي حين صوت مجلس الشيوخ
بنسبة ٩٤:٢ على القرار، جاء قرار الكونجرس بنسبة ٣٥٢:٢١.
ويقرر القانون أن الولايات المتحدة تساند إسرائيل، وأن الدولتين منخرطتين - حسب
تعبير الكونجرس - في صراع مشترك ضد الإرهاب؛ كما استنكرت صياغة الكونجرس تعاون
عرفات مع الإرهاب ودعمه له.

بعدها بأيام قليلة ذهب وفد مشترك من الجمهوريين والديموقراطيين إلى إسرائيل في
لجنة لتقصي الحقائق، ثم صرح الوفد أن على شارون أن يقاوم الضغط الأمريكي من أجل
التفاوض مع عرفات.

ثم قامت لجنة فرعية في الكونجرس في ٩ مايو بالنظر في منح إسرائيل معونة إضافية
٢٠٠ مليون دولار لمحاربة الإرهاب، واعترض باول على الصفقة، لكن اللوبي دعمها وخسر
باول!

باختصار، تفوق شارون واللوبي على الرئيس الأمريكي وانتصروا عليه.
ثم كتب "هيمي شاليف" الصحفي بجريدة معاريف تقريراً قال فيه:

"لم يستطع حلفاء شارون إخفاء رضاهم عن إخفاق باول، حتى أن شارون رأى عيني الرئيس بوش وقد أبيضت..."

لكن من لعبوا الدور المحوري في هزيمة بوش كانوا أبطال إسرائيل في الولايات المتحدة، وليس شارون أو إسرائيل.

من وقتها لم يتغير الموقف كثيراً؛ فقد رفضت إدارة بوش بعدها التعامل مع عرفات، واحتضنت بعد وفاته الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية/ محمود عباس وإن لم تفعل الكثير لمساعدته.

واستمر شارون في خطته لفرض حل أحادي الجانب على الفلسطينيين، مستنداً على خطة فك الارتباط في غزة، مع الاستمرار في التوسع في الضفة الغربية.

كما رفض التفاوض مع أبو مازن، وجعل من المستحيل عليه أن يتمكن من جلب ولو فوائد طفيفة للفلسطينيين، وهو ما ساهم بشكل مباشر في فوز حماس في الانتخابات.

على أية حال، مع وجود حماس في السلطة صار لدى إسرائيل عذراً آخر في رفض التفاوض.

ودعمت الإدارة الأمريكية إجراءات شارون وخلفه إيهود أولمرت، كما أيد بوش خطة ضم الأراضي الأحادي الجانب من إسرائيل على خلاف السياسة الأمريكية المعلنة لكل رؤساء أمريكا منذ عهد ليندون جونسون!!

وقد أقدم رجال الدولة في أمريكا على بعض الانتقادات لبعض الإجراءات الإسرائيلية، إلا أنهم لم يقدموا الكثير للمساعدة في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وقال مستشار الأمن القومي السابق/ برنت سكوكروفت:

" أن شارون وضع بوش في خنصر يده كالأخاتم منذ أكتوبر ٢٠٠٤ " .

فإذا حاول بوش أن يضع مسافة بينه وبين الموقف الإسرائيلي؛ فهو على يقين من

مواجهة الحنق عليه من اللوبي وغضب مؤيديه في الكونجرس!

ويعلم مرشحي الرئاسة الديمقراطيون تماماً أن هذه هي حقائق الحياة السياسية، ما

كان سبباً في زهاب "جون كيري" إلى أبعد مدى ممكن في إعلان الدعم الخالص لإسرائيل في

٢٠٠٤ وهو السبب كذلك في أن "هيلاري كلينتون" تفعل نفس الشيء!

ويعد تأييد أمريكا لسياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين أمراً حيوياً وضرورياً فيما يخص

اللوبي، لكن طموح اللوبي لا يتوقف عند هذا الحد؛ فاللوبي يريد أيضاً أن تساعد أمريكا في الإبقاء على إسرائيل القوة الإقليمية السائدة والأقوى، كما عملت الحكومة الإسرائيلية والجماعات الموالية لها في أمريكا معاً لتشكيل سياسة الإدارة تجاه العراق وسوريا وإيران، جنباً إلى جنب مع إرساء دعائم "خريطة الشرق الأوسط الكبير".

ربما لم تكن ضغوط إسرائيل واللوبي هي العامل الوحيد وراء قرار احتلال العراق، إلا أنها كانت عاملاً حيوياً هاماً .

ويعتقد بعض الأمريكيين أنها حرب من أجل البترول لكننا بالكاد نجد دليلاً يدعم هذا الادعاء، إنما هناك في المقابل دليل على أن الدافع وراء حرب العراق في الجانب الرئيسي منه كان الرغبة في تأمين أفضل لإسرائيل.

طبقاً لأقوال "فيليب زيليكو" العضو السابق بمجلس مستشاري الرئيس من قسم الاستخبارات الأجنبية، والمدير التنفيذي للجنة ١١/سبتمبر، والمستشار الحالي لكونداليزا رايس:

"إن التهديد الحقيقي من العراق لم يكن تهديداً للولايات المتحدة؛ فالتهديد غير المعن كان تهديداً لإسرائيل".

هذا ما أخبر به "زيليكو" أحد الحاضرين في محاضرة ألقاها بجامعة فيرجينيا في سبتمبر ٢٠٠٢؛ وأضاف:

"لا تريد الحكومة الأمريكية أن تستند لهذا كثيراً في الخطاب الرسمي لأنه لن يلقى ترحيباً شعبياً".

وفي ١٦/أغسطس/٢٠٠٢ قبل إطلاق "ديك تشيني" الحملة من أجل الحرب، ألقى خطاباً متشدداً أمام المحاربين القدماء في الحروب الخارجية، وصرحت الواشنطن بوست:

"تلح إسرائيل على المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن لا يؤجلوا الهجوم العسكري ضد عراق صدام حسين".

وطبقاً لأقوال شارون فإن التعاون الإستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل عند هذه النقطة:

"وصل لأبعاد غير مسبوقة"، وأعطى رجال المخابرات الإسرائيلية العديد من التقارير لواشنطن عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية!

وكما بين جنرال إسرائيلي متقاعد:

"كانت المخابرات الإسرائيلية شريكاً كاملاً في تقديم الصورة التي خرجت من أروقة المخابرات الأمريكية والبريطانية عن القدرات العسكرية غير التقليدية للعراق".

وعبر زعماء إسرائيل عن بالغ استياءهم عندما قرر الرئيس/بوش السعي للحصول على تفويض من مجلس الأمن لشن الحرب على العراق، وعبروا عن مزيد من القلق عندما قبل صدام بعودة مفتشي الأمم المتحدة للعراق.

وقال شيمون بيريز للمراسلين في سبتمبر/٢٠٠٢:

"إن الحملة ضد صدام حسين أمر واجب" فالتفتيش والمفتشين أمر جانز مع الشعوب ذات اللياقة، لكن الشعوب غير المؤهلة وغير الأمانة يمكنها بسهولة أن تتغلب على التفتيش والمفتشين".

في ذات الوقت كتب "إيهود باراك" افتتاحية في نيويورك تايمز محذراً:

"الخطر الأكبر الآن يقع في عدم اتخاذ إجراء".

كما نشر رئيس وزراء إسرائيل السابق عليه "بنيامين نتنياهو" مقالاً في وول ستريت جورنال بعنوان "قضية إسقاط صدام".

"لا يوجد اليوم ما هو أقل من القضاء على نظامه يمكن أن يحقق الهدف" وأعلن:

"أعتقد أنني أتحدث عن الغالبية العظمى من الإسرائيليين، الذين يدعمون هجوماً وقائياً ضد نظام صدام حسين".

أو كما قررت صحيفة هآرتس في فبراير/٢٠٠٣:

"إن القيادة العسكرية والسياسية تتحرق للحرب في العراق".

على أية حال وكما افترض نتنياهو لم تكن الرغبة في الحرب قاصرة على قادة إسرائيل، فإذا ما نحينا "الكويت" جانباً - والتي غزاها صدام عام ١٩٩٠ - لم تكن إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي يرغب فيها، حيث أيد كل من السياسيون والعامّة حرب العراق!

كما لاحظ الصحفي/جديون ليفي وقتها:

"إسرائيل هو البلد الوحيد في الغرب الذي يؤيد قاداته الحرب دون تحفظ، أو حيث لا يوجد صوت واحد لرأي بديل".

في الحقيقة كان الإسرائيليون حريصون على الاتفاق مع حلفاءهم في أمريكا للتخفيف من لغة خطابهم المتشددة؛ و إلا ظهر الأمر وكأن أمريكا ستحارب نيابة عن إسرائيل.

كان الدافع الرئيسي داخل أمريكا وراء شن الحرب، فريق صغير من المحافظين الجدد الذين كان لدى العديد منهم صلات وثيقة بالليكوند، لكن قادة المنظمات الرئيسية في اللوبي أعاروا أصواتهم لتأييد الحملة... وكما حاول بوش الترويج للحرب في العراق، كتبت صحيفة "فوروارد":

"حشدت المنظمات اليهودية الكبرى قواها في جبهة واحدة للدفاع عن بوش"، وشدد قادة المجتمع اليهودي في تصريح تلو الآخر على الحاجة الملحة لتخليص العالم من صدام حسين، وأسلحة الدمار الشامل التي في حوزته". ومضت المقالات في الصحف إلى القول:

"إن الاهتمام بأمن إسرائيل لهو عامل له سند شرعي في الادعاءات التي تقول بها الجماعات اليهودية الرئيسية".

وبرغم لهفة المحافظين الجدد وغيرهم من زعامات اللوبي على غزو العراق؛ لم يكن المجتمع اليهودي في نطاقه الأوسع يؤيد ذلك!

لكن بعد أن بدأت الحرب فقط، كتب "صامويل فريدمان" مقررًا أن إحصاءات الرأي في البلاد على اتساعها، والتي أجراها مركز بحوث "بيو" تظهر أن:

"اليهود الأمريكيين أقل دعماً لحرب العراق من مجمل السكان، حيث كانت نسبة التأييد بين اليهود ٥٢% مقابل ٦٢% من الأمريكيين عموماً ساندوا الغزو".

واضح أنه من الخطأ إلقاء اللوم في حرب العراق على النفوذ اليهودي؛ لكن الحرب كان الدافع الرئيسي وراءها نفوذ اللوبي، خصوصاً نفوذ المحافظين الجدد داخل هذا اللوبي.

إذ كان المحافظون الجدد قد عقدوا العزم على إسقاط صدام حسين حتى قبل أن يصبح بوش رئيساً، وحرصوا على ذلك مبكراً في عام ١٩٨٨ حينما نشروا خطابين مفتوحين إلى كلينتون، مطالبين بعزل صدام من السلطة.

شملت التوقيعات على هذين الخطابين أسماء العديد من ذوي الصلة بالجماعات الموالية لإسرائيل؛ مثل جماعة "جينسا" (جي آي إن إس إيه)، وجماعة "وينب" (دبليو آي إن بي)، وكذلك كل من:

"إيليويت إبرامز" و"جون بولتون" و"دوجلاس فايت" و"ويليام كريستول" و"برنارد لويس" و"دوتالد رامسفيلد" و"ريتشارد بيرل" و"بول وولفويتز"...

كل هؤلاء لم يتكلفوا عناء كبيراً في إقناع إدارة كلينتون بتبني الهدف العام من خلع صدام، لكنهم لم يتمكنوا من تسويق الحرب لتحقيق هذا الهدف، بل إنهم عجزوا عن خلق الحماس اللازم لغزو العراق في الشهور الأولى من تولي بوش الحكم واحتاجوا للمساعدة في تحقيق هدفهم، وقد أتتهم مع أحداث ١١/سبتمبر، وبوجه خاص قادت أحداث ذلك اليوم كل من بوش وتشيني لتغيير المسار، وصاروا مؤيدين بشدة لحرب وقائية!

وفي لقاء حاسم مع بوش يوم ١٥/سبتمبر تبني وولففيتز مهاجمة العراق قبل أفغانستان، برغم عدم وجود دليل على تورط صدام في الهجوم على أمريكا، وأن "بن لادن" كان معروفاً أنه في أفغانستان.

رفض بوش نصيحته، وأختار الذهاب لملاحقته هناك، لكن صارت الحرب على العراق احتمالاً جاداً في نظره، وفي ٢١/نوفمبر كلف بوش المخططين العسكريين أن يطوروا خطاً قوية متماسكة لغزو العراق!!

في ذات الوقت كان هناك محافظون جدد يعملون في دوائر السلطة.

الحقيقة أننا لا نملك القصة الكاملة بعد؛ لكن باحثون أمثال "برنارد لويس" من جامعة برنستون، و"فواد عجمي" من جامعة جون هوبكنز لعبوا أدواراً هامة موثقة من خلال التقارير التي قدموها في إقناع تشيني أن الحرب هي الخيار الأفضل.

كما قام المحافظون الجدد من طاقم العاملين معه أمثال:

"إيريك إيدلمان" و"جون حنا" و"سكوتر ليببي" رئيس موظفي مكتب نائب الرئيس، وواحد من أقوى الكوادر في الإدارة بالأدوار المطلوبة منهم.

في أوائل ٢٠٠٢ أقتنع تشيني الرئيس بوش؛ ومع وجود بوش وتشيني في مجلس المؤيدين أصبحت الحرب أمراً لا بديل عنه.

لم يضيع المحافظون الجدد خارج الإدارة الوقت، وأثاروا قضية أن غزو العراق أمر ضروري لكسب الحرب على الإرهاب، وصمموا جهودهم جزئياً على النحو الذي يبقى على الضغط على بوش، وجزئياً على القضاء على أية معارضة للحرب داخل وخارج الحكومة.

في ٢٠ سبتمبر/٢٠٠٢ نشرت مجموعة من البارزين في صفوف المحافظين الجدد والموالين لهم خطاباً مفتوحاً آخر:

"حتى لو أن الدلائل لا تربط العراق بالهجوم على أمريكا، إلا أن أي إستراتيجية تهدف

لاستئصال الإرهاب ورعايته، لابد أن تشمل جهداً حثيثاً يصمم لإزاحة صدام حسين من السلطة في العراق".

ويذكر الخطاب بوش أن:

"إسرائيل كانت ولا تزال حليف أميركا الأقوى والأكثر إخلاصاً ضد الإرهاب الدولي".
ثم في عدد ١/أكتوبر/٢٠٠٢ من صحيفة الويكلي ستاندارد طالب "روبرت كاجان" و
"ويليام كريستول" بتغيير النظام في العراق في أقرب وقت ممكن؛ بمجرد هزيمة طالبان في
أفغانستان.

في نفس اليوم جادل "شارلز كروثامر" في الواشنطن بوست؛

"بعد أن تنتهي أميركا من مهمتها في أفغانستان، يجب أن تكون سوريا الهدف التالي،
تليها العراق وإيران".

"سوف تضع الحرب على الإرهاب أوزارها في العراق بعد أن نقضي تماماً على أخطر
نظام إرهابي في العالم".

كانت هذه المقالات بداية إطلاق حملة العلاقات العامة لكسب التأييد والدعم لغزو العراق،
وهي الحملة التي كانت تحريفات الاستخبارات جزء حيويًا منها بطريقة تجعل الأمر يبدو كما
لو كان صدام يمثل تهديداً وشيكاً!!

على سبيل المثال، ضغط "ليبي" على محلي جهاز الاستخبارات الأمريكية لإيجاد الدليل
الذي يدعم قضية الحرب، وساعد في إعداد التقرير الذي قدمه "كولن باول" لمجلس الأمن
والذي فقد أي مصداقية له الآن.

بينما داخل البنتاجون، كلفت مجموعة تقييم سياسة الإرهاب المضاد بإيجاد صلات تربط
القاعدة بالعراق، والتي يفترض أن الجهاز قد فقدها!

ولعل أهم عضوين بالمجموعة كانا "دافيد ورمسر" وهو من الحلقة المتشددة في أوساط
المحافظين الجدد، و"ميشيل معلوف" وهو لبناني أمريكي له صلات قوية مع "ريتشارد بيرل"!
وهناك مجموعة أخرى في البنتاجون تسمى مكتب الخطط الخاصة؛ وقد كلفت بتحقيق
هدف محدد؛ كشف الدليل الذي يمكن أن يستخدم في تسويق خطة الحرب، وكان "إبرام
شولسكي" الذي يرأس هذه المجموعة له علاقات قديمة ممتدة مع "وولففيتز"، فهما من طاقم
"مستودعات الفكر" الموالي لإسرائيل!

وقد تشكلت كلتا المجموعتين بعد ١١/سبتمبر، وكان عليها أن تقدم تقاريرها مباشرة إلى "دوجلاس فايت".

في الواقع كان ولاء "فايت" المطلق - مثله مثل كل المحافظين الجدد- لإسرائيل، كما كانت له أيضاً على مدى طويل علاقات بالليكوند، وكتب في التسعينات مقالات يدعم فيها الاستيطان مجدلاً بأن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالأراضي المحتلة، والأهم أنه مع كل من "بيرل" و"ورمسر" كتبوا التقرير الشهير:

"الاختراق النظيف" في يونيو ١٩٩٦ وسلموه لنييتياهو الذي كان قد تسلم السلطة في إسرائيل لتوه.

ومن بين أشياء أخرى يوصيه التقرير بأن:

"يركز على إزاحة صدام حسين من السلطة في العراق؛ لأنه هدف إستراتيجي هام لإسرائيل وهو من حقها" كما يطالب التقرير أيضاً بأن:

"تتخذ إسرائيل الخطوات اللازمة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله".

لم يتبع نييتياهو خططهم لكن "فايت" و"بيرل" و"ورمسر" فعلوا، فقد حثوا في وقت لاحق إدارة بوش على تحقيق الهدفين ذاتهم بعد إقناعهم بأهميتهم الإستراتيجية.

كتبت "أكيفا إدار" الصحفية بجريدة هآرتس محررة:

"إن "فايت و"بيرل" يسيران على خط رفيع يفصل بين ولاءهم للحكومات الأمريكية والمصالح الإسرائيلية".

والحقيقة أن "وولففيتز" يدين بالولاء ذاته لإسرائيل، ووصفته مجلة "فوروارد" ذات مرة

بأنه: "أقوى الصقور الموالية لإسرائيل وأعلامهم صوتاً في الإدارة"، ثم اختاروه عام ٢٠٠٢ الأول بين خمسين من المرشحين المرموقين الذين تحمسوا بإخلاص للنشاط اليهودي.

في نفس الوقت تقريباً منحتة جمعية "جينسا" جائزة هنري إم جاكسون المرموقة،

لتطويره علاقة شراكة متينة بين إسرائيل وأمريكا؛ ووصفته صحيفة جيروزاليم بوست بأنه

"أكثر الموالين لإسرائيل إخلاصاً"، كما سمته "رجل العام" في ٢٠٠٣.

أخيراً، هذه كلمة موجزة وواجبة عن دعم المحافظين الجدد قبل الحرب "أحمد الجلبى"،

العراقي المنفي عديم الضمير الذي ترأس المجلس الوطني العراقي؛ فقد ساندوا الجلبى لأنه

أسس علاقات متينة مع الجماعات اليهودية الأمريكية، وتعهد بأن يؤيد ويرعى قيام علاقات

طيبة مع إسرائيل ما أن يصل للسلطة.

هذا هو طبق الأصل لما كان أنصار إسرائيل يريدون سماعه؛ وقد أوضح "ماثيو برجر" جوهر الصفة في الصحيفة اليهودية:

"إن قوة التحالف ترى تحسن العلاقات سبيلاً يصل الفرع بالأصل، وعلى أصحاب النفوذ اليهودي في واشنطن والقدس أن يقرعوا وبشدة طبول الدعم المتزايد لقضيتها". وفي الجزء الخاص بها، ارتأت الجماعات اليهودية فرصة في تهيئة الطريق لعلاقات أفضل بين العراق وإسرائيل، عندما تتخبط قوة التحالف في استبدال نظام صدام حسين. وبالنظر للمكانة التي يتمتع بها المحافظون الجدد وإخلاصهم لإسرائيل ونفوذهم في إدارة بوش وهاجسهم بخصوص العراق؛ فإنه ليس بمستغرب أن العديد من الأمريكيين تشككوا في أن الحرب صممت لتحقيق مصالح إسرائيلية.

ففي مارس ٢٠٠٥ اعترف "باري جاكوبز" من اللجنة اليهودية الأمريكية؛ أن الاعتقاد السائد بأن إسرائيل والمحافظين الجدد تأمروا لتوريط أمريكا في حرب العراق كان منتشرًا في دوائر المخابرات، لكن القليل من الناس يمكنهم القول بذلك علانية وغالبية من فعلوا - بما فيهم السيناتور/إيرنست هولينجز وعضو الكونجرس/جيمس موران - أدنوا لإثارتهم الموضوع. كما كتب "مايكل كينسلي" في أواخر ٢٠٠٢ أن:

"افتقاد النقاش العام حول دور إسرائيل... هو ما يمكن التعبير عنه بمثال -القييل في الغرفة- أو الأمر المستحيل".

ولعل السبب في التقاعس عن الحديث حول هذا الدور، كما لاحظ كينسلي، هو الخوف من تصنيف المتحدث من المعادين للمسامية.

ولا يوجد شك في أن إسرائيل واللوبي كانوا من العوامل المحورية في قرار الذهاب للحرب؛ إنه قرار كانت أمريكا أبعد ما تكون عن اتخاذه لولا جهودهم؛ وكان المقصود بالحرب أن تكون مجرد خطوة أولى!

وتظهر الحقيقة كلها في عنوان رئيسي بالصفحة الأولى في جريدة وول ستريت جورنال بعد بدء الحرب بوقت قصير:

"حلم الرئيس؛ ليس فقط تغيير نظام ما بل المنطقة كلها، إن خلق شرق أوسط ديموقراطي موال لأمريكا يعد هدفًا له جذور إسرائيلية كما هو الحال لدى المحافظين الجدد".

لقد كانت القوى الموالية لإسرائيل مهتمة لزمن طويل بتوريط القوة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر في الشرق الأوسط، لكنها لم تحقق إلا نجاحاً محدوداً أثناء الحرب الباردة، لأن أمريكا تصرفت كقوة توازن في المنطقة تقف على حدود الصراع. فمعظم القوى التي صممت للعمل في الشرق الأوسط مثل قوة الانتشار السريع؛ بقيت دائماً بعيدة في الأفق، خارج حدود الخطر.

كانت الفكرة تدور حول تأليب القوى المحلية والإقليمية ضد بعضها البعض - وهو ما كان سبباً في أن إدارة ريجان دعمت صدام ضد إيران إبان الثورة الإيرانية من أجل الحفاظ على التوازن الذي تفضله أمريكا.

ثم تغيرت هذه السياسة بعد حرب الخليج الأولى عندما تبنت إدارة كلينتون استراتيجية "الاحتواء المزدوج"، إذ كانت حشود القوة الأمريكية بأعدادها الضخمة تبقى متركزة في المنطقة من أجل احتواء كل من إيران والعراق بدلاً من التدخل لوقف أي منهم.

لم يكن الأب الشرعي لنظرية الاحتواء المزدوج سوى "مارتن إنديك"، الذي كشف تلك الاستراتيجية لأول مرة في مايو ٢٠٠٣، وذلك في مؤتمر "الدبليو آي إن بي"، ثم طبقها كمدير لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي.

ثم حول منتصف التسعينات كان هناك استياء بالغ من تلك السياسة لأنها جعلت من الولايات المتحدة العدو الأخلاقي لدولتين تكره كل منهما الأخرى، كما أجبرت واشنطن على تحمل عبء هذا الاحتواء، لكنها كانت استراتيجية يفضلها اللوبي وسعى بنشاط في الكونجرس للإبقاء عليها.

وتحت ضغط من إيباك والقوى الأخرى الموالية لإسرائيل شدد كلينتون من تلك السياسة في ربيع ١٩٩٥ بأن فرض حصاراً اقتصادياً على إيران.

لكن إيباك والآخرين أرادوا المزيد، وكانت النتيجة قرار العقوبات ضد إيران وليبيا في ١٩٩٦ الذي فرض عقوبات على أي شركة أجنبية تستثمر ما يزيد عن ٤٠ مليون دولار في تطوير حقول البترول في إيران أو ليبيا!

كما كتب "زائيف شيف" المراسل العسكري لجريدة هآرتس في ذلك الوقت: "إن إسرائيل تعد عنصراً ضئيلاً في الخريطة الكبرى، وعلى المرء أن يستنتج أنها لا تستطيع التأثير على أولئك الذين يقعون على مسار الطريق!"

على أي حال، في أواخر التسعينات ألح المحافظون الجدد على أن الاحتواء المزدوج لم يعد كافياً، وهناك ضرورة لتغيير النظام في العراق.

فإزاحة صدام وتحول العراق إلى دولة ديمقراطية تنبض بالحياة - كما أُلحوا- سوف يهيئ الولايات المتحدة لإطلاق عملية بعيدة المدى من التغيير في الشرق الأوسط كله.

يبدو نفس اتجاه التفكير في دراسة "الاختراق النظيف" التي كتبها المحافظون الجدد لنتنياهو.

ثم بحلول عام ٢٠٠٢، عندما تأججت الرغبة في غزو العراق، كان السعي لإحداث تحول شامل في المنطقة بدأ من بنود الإيمان الراسخ في دوائر المحافظين الجدد.

ووصف "شارلز كروثامر" هذه الخطة الكبرى بأنها من بنات أفكار "تاتان شارنسكي"، لكن الإسرائيليين على مدى الطيف السياسي آمنوا بأن إزاحة صدام سوف تحول مسار الشرق الأوسط لصالح إسرائيل؛ ويسجل "ألوف بين" في هآرتس في ١٧/فبراير/٢٠٠٣:

"لقد رسم القادة العسكريون في قوة الدفاع الإسرائيلية، مع أولئك المقربين من رئيس الوزراء "أرييل شارون" مثل مستشار الأمن القومي / إفرام هالفي، صورة وريثة عن مستقبل رائع يمكن لإسرائيل أن تتوقعه بعد الحرب.

كان في خيالهم أن تأثيراً مثل الدومينو سيحدث بسقوط صدام حسين يتبعه سقوط متتالي لأعداء إسرائيل الآخرين... وأن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل سوف تختفي بسقوط أولئك القادة!"

وبمجرد سقوط بغداد في منتصف إبريل ٢٠٠٣، بدأ شارون وقادته العسكريون يستحثون واشنطن لاستهداف دمشق.

في حوار مع شارون في جريدة إيديعوت أحرونوت في ١٦ إبريل:

طالب الولايات المتحدة بأن تمارس أقصى درجات الضغط على سوريا؛ بينما قال وزير دفاعه شاؤول موفاز في صحيفة معاريف:

"لدينا قائمة طويلة بالأمر التي نعتقد أن السوريين مطالبين بها، وهي قائمة صحيحة ومناسبة ويجب أن يلتزم بها الأمريكيون."

ثم قال إفرام هالفي لأحد الحضور في مؤتمر "الدبليو آي إن إي بي":

"أصبح من المهم الآن أن تتشدد أمريكا مع سوريا".

ثم تقرر الواشنطن بوست:
أن إسرائيل كانت "تشعل نار الحملة" ضد سوريا، وذلك بإمداد مصادر المخابرات
الأمريكية بتقارير عن أفعال الرئيس السوري/ بشار الأسد!
بعد ذلك طرح الأعضاء البارزون في اللوبي نفس الاقتراحات، وأعلن "ولفغيتز":
أنه لا بد من تغيير النظام في سوريا؛ وأخير "بيرل" صحفياً:
أن "رسالة قصيرة" من كلمتين يمكن إرسالها للأنظمة المعادية الأخرى في الشرق
الأوسط "الدور عليك"...
في أوائل إبريل قدمت منظمة "الدبليو آي إن إي بي" تقريراً مشتركاً من الديمقراطيين
والجمهوريين يفيد بأن:
"سوريا لا يجب أن تتجاهل الرسالة" فالدول التي تتبع سلوك صدام المتهور والمتحدي
وغير المسئول، سوف ينتهي بها الحال لذات المصير".
ثم كتب "يوسي كلين هاليفي" مقالاً في لوس أنجلوس تايمز في ١٥ إبريل بعنوان:
"التالي: تحول التهديد نحو سوريا".
في اليوم التالي مباشرة كتب "زيف شافيتز" مقالاً في نيويورك ديلي نيوز بعنوان:
"سوريا التي تدعم الإرهاب تحتاج للتغيير أيضاً".
ولا يجب أن نغفل أن "لورانس كابلان" كتب في نيو ريبليليك في ٢١ إبريل:
"إن الأسد يمثل تهديداً خطيراً لأمريكا".
وفي كابيتول هيل أعاد عضو الكونجرس/ إيليويت إيجنيل طرح "كشف حساب مصداقية
سوريا، وقانون استعادة السيادة اللبنانية".
ويهدد القانون بتوقيع عقوبات على سوريا إذا لم تتسحب من لبنان وتتوقف عن دعم
الإرهاب، كما يطالب سوريا ولبنان باتخاذ خطوات جادة نحو إقامة سلام مع إسرائيل!!
وتبنى اللوبي هذا التشريع بقوة -خصوصاً إيباك- وطبقاً لوكالة التلغراف اليهودية
وضع الإطار العام له بعض أفضل أصدقاء إسرائيل في الكونجرس.
لم تتحمس إدارة بوش كثيراً للقانون، لكن القانون تم تمريره بحماس بالغ؛ (٣٩٨
صوت مقابل ٤ في الكونجرس و٨٩ صوت مقابل ٤ في مجلس الشيوخ) ووقعه بوش في
ديسمبر ٢٠٠٣.

بينما ظلت الإدارة ذاتها منقسمة حول الحكمة من استهداف سوريا، فرغم أن المحافظين الجدد كانوا يتحرقون للوصول لحرب مع دمشق، إلا أن السي آي إيه ووزارة الخارجية عارضوا الفكرة.

حتى بعد أن وقع بوش القانون الجديد أكد أنه سيمضي ببطء في تطبيقه، ولعل تناقض موقفه أمراً مفهوماً.

أولاً- لم تقدم الحكومة السورية فقط معلومات استخباراتية عن تنظيم القاعدة منذ ١١ /سبتمبر؛ بل حذرت واشنطن من هجوم إرهابي مخطط في الخليج وأعطت المحققين في السي آي إيه معلومات عن مكان محمد زمار أحد المتهمين في طاقم خاطفي الطائرات في ١١ /سبتمبر.

لذا فإن استهداف نظام الأسد سوف يعرقل مثل هذه العلاقات الأمنية الهامة، ويؤثر بالتالي سلباً على الحرب الأوسع ضد الإرهاب.

ثانياً- لم تكن علاقة سوريا وأمريكا سيئة قبل حرب العراق، فهي حتى صوتت في صالح قرار مجلس الأمن ١٤٤١ ولم تكن في ذاتها مصدراً لتهديد أمريكا في أي وقت، واللعب بخشونة معها سوف يظهر أمريكا بمظهر المستأسد الذي له شهية ونهم لضرب البلاد العربية.

ثالثاً- وضع سوريا على المحك في القائمة الساخنة، سوف يعطيها مبرراً لإثارة المشاكل في العراق.

ولو أراد المرء ممارسة ضغط يمكن تحمله؛ فإن هذا سيمنح شعوراً طيباً لإنهاء المهمة في العراق أولاً.

رغم هذا كله أصر الكونجرس على وضع دمشق على المطرقة، والسبب الأهم في ذلك كان الاستجابة لضغوط قادة إسرائيل وجماعات مثل إيباك؛ فلو لم يكن هناك لوبي لما كان هناك قانون لمحاسبة سوريا، ولكانت سياسة أمريكا تجاه سوريا أكثر انسجاماً مع المصلحة القومية الأمريكية.

ويميل الإسرائيليون لوصف كل تهديد لهم في مصطلحات هي الأكثر تشدداً؛ وينظر لإيران في هذا الإطار على أنها أخطر أعداء إسرائيل، لأنها الأقرب للحصول على أسلحة نووية. في الواقع يعتبر الإسرائيليون وجود دولة إسلامية في الشرق الأوسط تملك أسلحة نووية تهديداً مباشراً لوجودهم.

وقد صرح وزير الدفاع / بنيامين أليعازر قبل شهر من حرب العراق:
" العراق مشكلة... لكن عليك أن تفهم إذا سألتني، أن إيران أكثر خطرة من العراق."
وبدأ شارون في دفع أمريكا لمواجهة إيران في نوفمبر ٢٠٠٢ في حوار له مع مجلة
التايمز، واصفاً إيران " مركز الإرهاب في العالم "، وتستند في ذلك على الحصول على أسلحة
نوية، ثم أعلن أن إدارة بوش عليها أن تمد ذراعها العسكرية القوية إلى إيران في اليوم
التالي لاحتلالها العراق."
ففي أواخر إبريل ٢٠٠٣، صرحت هآرتس أن السفير الإسرائيلي في واشنطن يطالب
بتغيير النظام في إيران، فقد لاحظ أن إزاحة صدام " لم يكن كافياً "، وحسب كلامه فأمریکا "
عليها أن تتابع مهمتها " فلا يزال لدينا تهديدات كبرى بهذا الحجم تأتي من سوريا ومن إيران."
لم يضيع المحافظون الجدد الوقت لوضع خطة تغيير النظام في طهران على الأجندة،
وفي ٦ مايو ٢٠٠٣ رعت مؤسسة "الأيبي" مؤتمراً كاملاً حول إيران بالتعاون مع مؤسسة
الدفاع عن الديمقراطية ومعهد هرسون، وكلاهما من أبطال مناصرة إسرائيل.
كان كل المتحدثين من المؤيدين المخلصين لإسرائيل، وطالب العديد منهم الولايات
المتحدة بتغيير النظام الإيراني واستبداله بنظام ديمقراطي.
كالعادة خرج سرب من المقالات بأقلام المحافظين الجدد، لجعل قضية ملاحقة إيران محل
اهتمام الساسة.

كتب "ويليام كريستول" في ١٢/مايو في الويكي ستاندارد:
"... كانت حرب تحرير العراق الحرب الكبرى الأولى من أجل مستقبل الشرق الأوسط
الكبير، لكن الحرب التالية ستكون ضد إيران، وهي ليست - كما نأمل - حرباً عسكرية."

استجابت الإدارة لضغوط اللوبي على مدى وقت طويل وبدأت السعي للقضاء على
برنامج إيران النووي.
لكن واشنطن لم تحقق سوى قليل من النجاح، وبدأ أن إيران قد عقدت العزم على صنع
أسلحة نووية؛ لذا شدد اللوبي من ضغطه!

شرعت المقالات الافتتاحية وغيرها، تحذر من المخاطر المحتملة من إيران النووية، كما
تحذر من استرضاء أمريكا لنظام إرهابي، وأشاروا ضمناً لضرورة القيام بعمل وقائي إذا فشلت
الدبلوماسية، وحث اللوبي الكونجرس للموافقة على قانون " دعم الحرية في إيران"، والذي

يوسع من العقوبات القائمة.

ثم حذر قادة إسرائيل أيضاً، أنهم قد يتخذون إجراء عسكرياً وقائياً إذا استمرت إيران في طريقها النووي، وهو تهديد المقصود به -جزئياً- الإبقاء على اهتمام واشنطن بالقضية. ويمكن للمرء أن يجادل أن إسرائيل واللوبي، لم يكن لديهم مثل هذا النفوذ على سياسة أمريكا تجاه إيران، لأن الولايات المتحدة لديها الكثير من الأسباب التي تجبرها على الإبقاء على إيران بدون سلاح نووي.

هذا جزء من الحقيقة لا شك؛ لكن طموحات إيران النووية في الواقع لا تشكل تهديداً مباشراً لأمريكا، فإذا أمكن لأمريكا أن تعيش في ظل الاتحاد السوفييتي النووي والصين النووية بل وكوريا الشمالية النووية، فيالتأكيد يمكنها التعايش مع إيران نووية. لهذا كان على اللوبي أن يمارس ضغوطه باستمرار لمواجهة إيران.

فمن الصعب أن تكون أمريكا وإيران حلفاء حتى لو كان اللوبي غير موجود؛ ولكن كان ممكناً أن تكون سياسة أمريكا أكثر اعتدالاً، ولم تكن الحرب الوقائية ضدها بدون اللوبي إحدى الخيارات.

ليس غريباً أن ترغب إسرائيل ومؤيديها أن تتعامل أمريكا بحسم مع أي وكل تهديد يمس أمنها، فإذا نجحت جهودهم في تشكيل السياسة الأمريكية لصالح هذا الهدف، فإن أعداءها سوف يضعفون أو حتى يستبعدون من المعادلة، وسوف تحصل إسرائيل على حرية التعامل مع الفلسطينيين، وسوف تقوم أمريكا - نيابة عن إسرائيل - بالجزء الأكبر من القتال والموت وإعادة الإعمار وتمويل هذا كله!

لكن حتى لو فشلت أمريكا في خططها لتحويل اتجاهات السياسة في الشرق الأوسط، ووجدت نفسها في صراع مع عالم عربي وإسلامي أكثر تطرفاً، فإن إسرائيل تكون قد حققت حماية لنفسها بالقوة العظمى الوحيدة في العالم.

من وجهة نظر اللوبي يعد هذا مصيراً مثالياً، لكن جلي لنا أنه أفضل لواشنطن أن تتأى بنفسها عن هذا الصراع، وأن تستخدم نفوذها للضغط وإجبار إسرائيل على السلام مع الفلسطينيين.

ويبقى السؤال، هل يمكن تقليص نفوذ اللوبي؟

يمكن للمرء أن يعتقد ذلك واضحاً في الاعتبار الهزيمة الكاملة للعراق، والحاجة

الواضحة لإعادة بناء صورة أمريكا في العالم العربي والإسلامي، وفضح تمرير موظفي إيباك الأسرار الأمريكية لحكومة إسرائيل.

يمكن للمرء أن يعتقد أن موت عرفات وانتخاب محمود عباس - الأكثر اعتدالاً - سوف يدفع واشنطن للضغط بقوة وبصورة متوازنة من أجل اتفاق سلام شامل.

باختصار هناك الكثير من الأسباب والدوافع لدى القادة في أمريكا لكي يبعدوا أنفسهم عن دوائر النفوذ في اللوبي، وأن يتبنوا سياسة أكثر توافقاً مع المصالح الأمريكية العليا خصوصاً أن؛

" استخدام قوة أمريكا لتحقيق سلام عادل بين إسرائيل والفلسطينيين، سوف يساعد قضية الديمقراطية في المنطقة."

لكن هذا لن يحدث؛ ليس في المدى القريب على أية حال.

الحقيقة أنه لا يوجد معارضون أقوياء لإيباك وحلفاءها - بما فيهم المسيحيين الصهاينة - في عالم جماعات المصالح في أمريكا، فهم يعلمون أنه صار من الصعب عليهم اليوم تأييد الجانب الإسرائيلي، وهم في المقابل يلقون باللوم على طاقم العاملين وتوسيع أنشطتهم.

كما أن السياسيين الأمريكيين صاروا حساسين للغاية تجاه تدشين حملات التبرعات والأشكال الأخرى من الضغط السياسي، وأن مصادر الإعلام الرئيسية ستبقى في الغالب متعاطفة مع إسرائيل مهما كان ما تقوم به!

ويسبب نفوذ اللوبي مشكلة من عدة جوانب؛ فهو يزيد من خطر الإرهاب الذي يواجه كل دول العالم تقريباً - بما فيها حلفاء أمريكا في أوروبا - وجعل من المستحيل إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو ما يمنح المتطرفين أداة نافذة في تجنيد المزيد من العناصر، ويوسع من البركة الموحلة من الإرهابيين المحتملين والمتعاطفين معهم، كما يساهم في راديكالية الإسلام في كل من أوروبا وآسيا.

بنفس القدر من إثارة القلق، يمكن لحملة اللوبي من أجل تغيير النظام في إيران وسوريا أن تقود الولايات المتحدة للهجوم العسكري عليها، مع ما يحمله هذا الهجوم من آثار كارثية محتملة.

فنحن بالتأكيد لا نريد عراق آخر!

فسي الحد الأدنى؛ فإن عداو اللوبي تجاه سوريا وإيران يجعل من المستحيل تقريباً على واشنطن أن تضمهم لقائمة الدول المتحالفة في الحرب ضد القاعدة وضد المتمردين في العراق، في الوقت الذي نحن فيه في أشد الحاجة لمساعدتهم.

كما أن هناك بعد أخلاقي كذلك يخص نفوذ اللوبي؛ فقد صارت أمريكا - والفضل يعود للوبي- القوة التي تمثل السند الوحيد لتمكين التوسع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتعد شريكة لإسرائيل في جرائمها ضد الفلسطينيين.

لا شك أن هذا الموقف يخصم من جهود واشنطن التي تبذلها لدعم الديمقراطية دولياً، ويجعلها تبدو منافقة عندما تضغط على الدول لاحترام حقوق الإنسان!!

كذلك تبدو منافقة في سعيها للحد من الانتشار النووي بالنظر لقبولها بالسلح النووي الإسرائيلي، وهو السبب الوحيد الذي يشجع إيران وغيرها للسعي للحصول على نفس القدرات العسكرية.

إضافة إلى أن حملة اللوبي لإسكات الجدل حول سياسات إسرائيل غير صحي للديموقراطية، فالصمت المثير للشك حول تنظيم القوائم السوداء، أو افتراض أن انتقاد تلك السياسات معاداة للسامية ينتهك مبدأ الحوار المفتوح الذي تعتمد عليه الديمقراطية.

إن عدم قدرة الكونجرس على إجراء حوار موضوعي أصيل حول هذه الأمور الهامة يشل عملية التشاور الديمقراطي المتأنيّة وتبادل الرأي برمتها.

لأشك أن من حق مساندي إسرائيل أن يكونوا أحراراً في عرض قضيتهم، وأن يوحّدوا جهودهم في تحديهم لمن لا يوافقونهم الرأي؛ لكن سعيهم لخنق أصوات الحوار والجدل بالتهديد والوعيد يجب أن يتوقف في المقابل.

الحقيقة أن نفوذ اللوبي كان في مجمله في غير صالح إسرائيل، فقدّته على إقناع واشنطن لتدعم الأجندة التوسعية قلل من فرص تشجيع إسرائيل على الإمساك بفرص الحل - بما فيها معاهدة سلام مع سوريا- والتطبيق الصارم لمقررات أوسلو، والذي كان لبقّي حياة الإسرائيليين من خطر الإرهاب ويقلص من مكانة المتطرفين الفلسطينيين.

فمن المؤكد أن إنكار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين لم يجعل إسرائيل أكثر أمناً، والحملة طويلة الأجل من قتل وإضعاف جيل من القادة الفلسطينيين كانوا على استعداد لقبول تسوية عادلة، وقادرين على وضعها موضع التنفيذ لم يكن في صالح إسرائيل.

بل أن إسرائيل نفسها كانت ستصبح أفضل حالاً لو كان اللوبي أقل نفوذاً، وكانت السياسة الأمريكية أكثر توازناً.

على أية حال لازال هناك شعاع من أمل!

فرغم قوة نفوذ اللوبي إلا أن الآثار العكسية لنفوذه صار من الصعب إنكارها.

فالدول القوية يمكنها أن تبقى على سياسات خطأ لزمن ليس بالقصير؛ لكن الواقع لا يمكن تجاهله للأبد!

إننا في حاجة إلى مناقشة صريحة ونزيهة حول نفوذ اللوبي، وإلى حوار أكثر انفتاحاً حول مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية.

لاشك أن رفاهية إسرائيل إحدى هذه المصالح؛ لكن الاحتلال المستمر في الضفة الغربية والأجندة الإسرائيلية التوسعية في المنطقة ليست كذلك.

إن حواراً صريحاً لكشف الحدود الإستراتيجية والأخلاقية لقضية الدعم الأمريكي لجانب واحد هو الجانب الإسرائيلي، يمكن أن يدفع أمريكا لوضع أكثر انسجاماً مع مصالحها القومية الخاصة ودعم مصالح الدول الأخرى في المنطقة، بل والمصالح طويلة المدى لإسرائيل ذاتها.

فضح زيف المؤامرة اليهودية الحديثة - القديمة
Debunking the Newest-and Oldest-Jewish Conspiracy:
في الرد على ورقة عمل/ ميرشايمر - والت
Reply to Mearsheimer-Walt
"Working Paper" A

بقلم

آلان ديرشوفيتز

Alan Dershowitz

مدرسة هارفارد للقانون

إبريل ٢٠٠٦

مؤلف هذا البحث هو الوحيد المسنول عن وجهات النظر المطروحة فيه،
وكمعهد أكاديمي، فإن جامعة هارفارد لا تتخذ موقفاً من الجانب الأكاديمي
لأعضاء هيئة التدريس بها منفردين، وهذه الورقة لا يجب أن تصور على
أنها تعكس الموقف الرسمي للجامعة، أو أي من مدارسها.

ملخص البحث:

تقدم ورقة العمل التي قدمها العميد الأكاديمي الأستاذ/ جون ميرشايمر نظرة تأمرية للتاريخ، يبدو فيها اللوبي الإسرائيلي "يمسك بخناق" السياسة الخارجية الأمريكية والإعلام الأمريكي ومستودعات الفكر والمجتمع الأكاديمي.

ويوضح الأستاذ/ ديرشوفيتز في ردة فعله أن الورقة البحثية بها ثلاثة أشكال من الأخطاء الرئيسية:

أولاً- الجمل والفقرات المقتبسة محرفة عن سياقها.

ثانياً- الحقائق الهامة تقرر بصورة خطأ، أو تستبعد.

ثالثاً- المنطق المستخدم في الورقة ضعيف إلى درجة محرجة.

ويعترف أحد مؤلفي الورقة أنه " لا يوجد دليل ما يمثل توثيقاً أصيلاً أو نبع من مقابلات مستقلة".

في ضوء أخطاء الورقة، واقتقادها المعترف به للتوثيق الأصيل يتساءل ديرشوفيتز لماذا اختار هذان الأستاذان نشر ورقة عمل لا تتناسب مع مستواهم الأكاديمي المعتقد، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار حجم المخاطرة -التي تبدو جلية للواقعيين- إذ أن ترويج هذه الاتهامات بموافقة شخصية منهم على النشر وهما من المؤلفين البارزين، سوف يظهرها -كما حدث فعلاً- على المواقع الإلكترونية للمتطرفين؟!.

ثم يتساءل ديرشوفيتز حول ادعاء المؤلفين بأن الناس الذين يدعمون إسرائيل لا يريدون " حواراً مفتوحاً حول قضايا تتعلق بإسرائيل".
ثم يعيد تحديه لمناظرة حول هذه القضايا موضوع الخلاف.

مقدمة:

أطلق النشر الإلكتروني لمدرسة كينيدي بجامعة هارفارد ورقة عمل قام بها أستاذ بالمدرسة مع أستاذ من جامعة شيكاغو عاصفة باردة من الجدل، كما أثار أسئلة إشكالية.

فقد كتب الورقة اثنين من الأساتذة وصفوا أنفسهم بالانتماء لواقعية السياسة الخارجية هما: "ستيفن والت" و "جون ميرشايمر".

وتؤكد الورقة أن اللوبي الإسرائيلي يؤلف عصابة - مركزها "اليهود الأمريكيين"- سرية تتآمر لكي تمسك بخناق التيار الرئيسي للإعلام الأمريكي ومستودعات الفكر والمجتمع الأكاديمي والحكومة.

ويقود اللوبي "لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية aipac إيباك"، والتي ينتقدها المؤلفين بوصفها "عميل واقعي - سواء كان وجوده شرعياً أم غير شرعي - لحكومة أجنبية تضع مصالحها في أولوية أسبق على مصالح الولايات الأمريكية".

ويستخدم اليهود "المال" اليهودي لابتزاز موظفي الدولة، بينما أهل الإحسان من اليهود يسيطرون على البرامج الأكاديمية ويضعون سياساتها ويشكلون التيار الرئيسي للرأي العام، كما يستثمر أعضاء الكونجرس اليهود مواقعهم ويخونون ثقة رؤسائهم بأن:

"يسدوا المنافذ على نقاط خلافية بعينها، على أساس انتماءهم اليهودي بدلاً من انتماءهم لأمریکا".

ويدعي المؤلفين أن اللوبي يعمل ضد مصالح أمريكا، ليس فقط لأن مصالح إسرائيل مختلفة عن مصالح أمريكا، لكنها أيضاً تتناقض معها لأسباب عديدة بما فيها:

"أن مشكلة الإرهاب في أمريكا، يرجع السبب فيها بشكل مباشر لتحالفها مع إسرائيل" كما أن إسرائيل تورطنا للقتال في حروب - مثل حرب العراق - ليست في صالحنا بشكل عام؛ وأنها تجسست على الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة وأعطت "العدو" الاتحاد السوفييتي معلومات سرية حساسة!!

ثم يؤكد المؤلفين أيضاً أن إسرائيل تفتقد أي مبرر أخلاقي في دعم أمريكا لها، حيث أن: "زرع إسرائيل انطوى على جريمة أخلاقية ضد الشعب الفلسطيني" وأن إسرائيل استمرت في ارتكاب جرائم بما فيها "المذابح... والاغتصاب بواسطة اليهود" وأن إسرائيل لا تمثل ديموقراطية حقيقية إذ أن:

"المواطنة" فيها تقوم على مبدأ نقاء العرق اليهودي.

كذلك فإن إسرائيل "نظام استعماري" يسير على طريق تحقيق نظام من النبذ العنصري - الذي كان قاصراً على دول الأبارتهيد مثل جنوب أفريقيا قبل الاستقلال.

كما رفضت إسرائيل دائماً أن تمنح الفلسطينيين - الأبرياء إلى حد كبير - دولة ذات سيادة؛ كما أن سلوك إسرائيل لا يختلف أخلاقياً عن سلوك معارضيه الفلسطينيين.

هذا اللوبي بوجه خاص، الذي يضخم المؤلفين من حجم نفوذه ويشيران إليه باللوبي في المقال المعني، يستخدم النفوذ الهائل لليهود في أمريكا لتوريثها في القيام بالقتال وموت أبناءها... والإففاق على حروب ليست من مصلحتنا"، وهم بذلك يدفعون الجنود الأمريكيين للموت من أجل مصالح إسرائيلية!!

طبقاً لوالس وميرشايمر، فاللوبي هو الذي جر الولايات المتحدة لحرب العراق، ويهدد بجرها لحرب ضد إيران.

بمعنى آخر يقتل الأمريكيون، بسبب أمريكيين آخرين ولاءهم المبدئي للدولة اليهودية يتلاعبون بالقادة السياسيين وقادة الإعلام والقادة الأكاديميين والثقافة الأمريكية، وحتى بالمواطنين الأمريكيين البسطاء.

إن اليهود الأمريكيين الذين يدعمون إسرائيل بهذا الأسلوب الحاسم والخطير، يصبحون بدعمهم هذا عديمي الولاء لأمريكا بوضعهم مصالح دولة أجنبية فوق مصلحة بلدهم أمريكا. إذا كانت هذه الاتهامات تبدو مألوفة، فالسبب كما سأوضح، أنه يمكن رؤيتها على المواقع الإلكترونية للمتطرفين من اليمين المتشدد مثل "دافيد ديوك"، أو اليسار المتشدد مثل "الكسندر كوكبورد".

كما أنها اتهامات تظهر يومياً في الصحف العربية والإسلامية، في الواقع هي تنويعات معاصرة لأفكار قديمة كانت متداولة منذ أيام روسيا القيصرية في "بروتوكولات حكماء صهيون"، أو أدبيات النازي وأمريكا في الثلاثينات والأربعينات، وفي النشرات الدعائية للإحاد السوفييتي.

"قارن اتهامات والس، وميرشايمر باتهامات أعضاء اللجنة الأمريكية الأولى، وشارلز ليندبيرج قبل دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، فقد سافر ليندبيرج عبر البلاد ليجادل بأن الأمريكيين المخلصين عارضوا الحرب مع الألمان، بينما "المتحمسين للحرب" مارسوا ضغوطاً لدفع أمريكا في الصراع الأوروبي.

ثم ذكر ليندبيرج في خطبة ألقاها في "دي مونيه" في ١١/سبتمبر/ ٢٠٠٤ بعنوان "من هم مشعلوا الحروب":

"في سبتمبر ١٩٤١ حذرت: بدلاً من إشعال الرغبة في الحرب، كان على الجماعات اليهودية في هذه البلاد أن يعارضوها بكل طريقة ممكنة، لأنهم أول من سيشعر بتبعاتها...

وأدرك القليل من اليهود بعيدى النظر ذلك وعارضوا التدخل، لكن الغالبية لم تفعل... إن خطرهم الأكبر على هذا البلد، هو في ملكيتهم ونفوذهم الكبير في أفلاننا، وصحافتنا، وإذاعتنا، وحكومتنا كذلك."

جوهر الأمر أن ورقة العمل لاتعدو أن تكون تجميعاً لاتهامات باطلة قديمة، لم تعتمد على السلطات الأكاديمية في إطار العمل الأكاديمي الجاد، والشيء الوحيد الجديد هو الموافقة على نشر تلك التأكيدات التي أعيد تدويرها، وأعطيت منحة تميز مؤلفيها وانتماءهم المؤسسي والعلمي.

وكما لاحظ دافيد ديوك:

" إن تقرير هارفارد عن اللوبي يحتوي على القليل من المعلومات الجديدة." فقد قمت مع القليل من الأمريكيين المعاصرين على مدى سنوات بتوضيح نفس التأكيدات التي تطرحها الورقة البحثية الجديدة. فهي تعطي صلاحية لكل النقاط الرئيسية التي طرحتها من قبل لزمان طويل."

كما كان من السهل توقع - خصوصاً بالنسبة للواقعيين- أن تقرير هارفارد سوف يصور كما لو كان منشوراً على المواقع الإلكترونية للنازيين الجدد والمتطرفين بل والمنظمات الإرهابية؛ وأنها ستستخدم من قبل المعادين للسامية العلنيين لإضفاء الصلاحية على دعاوهم بالاضطهاد والارتياح حول مؤامرة يهودية عالمية.

وقد اعترف أحد مؤلفي الورقة أنه "لا يوجد دليل يمثل توثيقاً أصيلاً أو نبع من مقابلات مستقلة"، وهو اعتراف صادم إذا ما نظرنا إلى المؤلفين كاساتذة في جامعات عريقة يتم الحكم عليهم بأصالة بحوثهم.

علاوة على ذلك فالتقرير ملئ بالأخطاء والتشويش، وهو ما يبدو واضحاً لأي قارئ ناقد، كلها موجهة ضد إسرائيل واللوبي اليهودي

وكما سأوضح، هناك ثلاثة أنواع من الأخطاء الرئيسية:

أولاً - الجمل والفقرات المقتبسة محرفة عن سياقها الأصلي؛ على سبيل المثال:

يحرف المؤلفان جملة مقتبسة من "بن جوريون" ليبدو أنه يحذّر ترحيل العرب ب"الإجبار

الوحشي"، بينما هو في الواقع قال:

"لأن الترحيل سوف يتطلب إجباراً وحشياً فلا يجب أن يصبح جزء من برنامجنا."

ثانياً - يتم تقرير الوقائع بصورة خطأ؛ على سبيل المثال:
 أن المواطنين في إسرائيل تقوم على نقاء العرق "الأخوة في الدم اليهودي" ذلك يماثل
 القانون الإسرائيلي في حق العودة؛ فربح سكان إسرائيل ليسوا يهوداً".
 ثالثاً - المنطق الفقير لدرجة الإحراج الذي يحكم الورقة؛ على سبيل المثال:
 حينما تسعى أمريكا وإسرائيل لمصلحة مشتركة، فلا بد أن يكون نتيجة لضغط "اللوبي"،
 وأن مجرد وجوده دليل على أن "دعم إسرائيل ليس من المصلحة الأمريكية القومية".
 وفي ضوء أخطاء البحث العديدة، واعتراف مؤلفيه أن بحثهم لا يحتوي على دليل
 أصيل، فمن العدل أن نسأل لماذا كان على هذين الأستاذين المرموقين اختيار نشر هذه الورقة
 التي لا تتوافق ومستواهم الأكاديمي المعتقد؟
 خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار المخاطرة الواضحة أن نشر وتوزيع تلك الاتهامات
 القديمة المستفجرة بموافقة منهم وجامعتهم، سوف يستغلها المتعصبون الدينيون للترويج
 لأجندتهم المعادية للسامية.
 كمناصر للحوار الحروم معارض للرقابة على المطبوعات - القائمة على الانضباط
 السياسي-، فإنني أرحب بدراسة جادة متوازنة حول نفوذ جماعات المصالح - بما فيها
 جماعات الضغط الإسرائيلية - في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية.
 لنضع سوق الأفكار مفتوحاً للجميع!
 لكن، هذه الدراسة مليئة إلى حد بعيد بالتحريفات وخالية تماماً من المصداقية أو الدليل
 الجديد، وقد كتبت بنغمة متحيزة تفتقر للدقة في المعنى، وهي غير أكاديمية في مداخلاتها،
 وملغزة للغاية بما فيها من أخطاء واقعية واضحة يسهل اصطياها - لكن هذا لم يحدث - كما
 أنها تعتمد على مصادر خطأ متشعبة ومعادية لأمريكا، حتى أنها لتثير التساؤل عن الدافع من
 نشرها.
 وعادة لا يستجيب الأكاديميون لأنواع التأكيدات والاتهامات التي تظهر على المواقع
 الإلكترونية للكراهية؛
 "لكن بسبب الوضع الأكاديمي الذي ظهر به بحث "والث- ميرشامير" أجذني مجبراً
 للاستجابة له والرد عليه بالتفصيل وعلى تلك الاتهامات التي أعيد تدويرها، وأن أوضح كيف
 تفشل أمام أكثر الاختبارات الأكاديمية الأساسية ومعايير الدقة".

"مراراً ما أواجه الهجوم على هذه المواقع الإلكترونية، لكنني لا أرد عليها، لكن هنا يتهمني زميل بأنني جزء من المؤامرة على أمريكا ويدعوني بـ "المدافع عن قضية إسرائيل" ص ١١... برغم انتقاداتي المتكررة لسياسات إسرائيلية بعينها، ومعارضتي للحرب على العراق؛ وعلى سبيل المثال في كتبي عن الشرق الأوسط " قضية السلام"، أصرح بعدم موافقتي وشكواي من العديد من السياسات الإسرائيلية وأتبنى مواقف مختلفة عن تلك التي تدعمها الحكومة الإسرائيلية. أنظر مثلاً في ص ١٢، كيف يمكن حل الصراع العربي الإسرائيلي؟ "إعلان معالي أدونيم توسعها في تجاه القدس قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، فإن الحكومة الإسرائيلية قد اغتصبت فرص "سقيفة" التفاوض من الفلسطينيين، وخلقت جواً من عدم الثقة بين بعض الفلسطينيين المعتدلين".

في هذه الورقة أطرح بجلاء أسئلة عن الدافع، وقد جادلت في مواقع أخرى بأن قضية الدافع هو اهتمام مشروع من قبل الأكاديميين خاصة الواقعيين، الذين عادة ما يبحثون عن الدوافع المنطقية وراء الأفعال.

وهو ما ينطبق بشكل خاص على ورقة والت- ميرشايمر، عندما تتساعل حول الدوافع وولاء الآخرين وعندما تثير الانتقادات التي أثارها بالفعل.

وقد طلبت من مدرسة كينيدي أن توزع ورقة العمل على موقعها الإلكتروني، وأن تمنحها نفس الانتشار والظهور مثل الورقة الأصلية.

وقد استجاب العميد/ دافيد إيلوود بكل ترحيب، وأنا على ثقة بأننا نتشارك الالتزام بسوق الأفكار المفتوح أداة لتأسيس الوصول إلى مصداقيتها أو زيفها.

كان متاحاً لي أياماً قلائل لهذه الاستجابة المبدئية على ورقة عمل كانت تحتاج وقتاً أطول بكثير لإنتاجها، لذا فإن استجابتي هي ورقة عمل بالفعل؛ وهو عمل مستمر.

لكن بسبب الاهتمام الذي لقيته الورقة الأصلية، كان من الضروري نشر وتوزيع هذا الرد في أقرب وقت ممكن.

أمل أن يحفز عملي هذا القراء للقيام ببحوث خاصة بهم لاختبار النقاط التي طرحتها، وتلك التي طرحها والت - ميرشايمر.

ليس المقصود من ردي أن يكون مجهداً، وسأركز فقط على النقاط المركزية بدء من الاتهام بأن اللوبي وجد ليخصم من مصالح أمريكا، لحساب قوة أجنبية أخرى.

اللوبي :

من ينتمي للوبي؟

مع اعتراف المؤلفين أن اللوبي ليس وحدة كلية متناغمة، ويشيرون إلى أن المتشددين حول الحقوق الدينية والسياسية ضمن هذا اللوبي، برغم أنهم يخرجون - بشكل واعى - الليبراليين من غير اليهود من المعادلة من السيناتور/إدوارد كينيدي و"إيفان باي"، إلى الرئيس/ بيل كلينتون ونائب الرئيس/ آل جور، إلى الأب/روبرت درينان، والأستاذ/ هنري لويس جيتس.

رغم ذلك فهم يدعون أن اللوبي ذا عقل متوحد في نضاله من أجل تحقيق مصالح إسرائيل وإعلاءها على مصالح أمريكا.

يضم المؤلفان في الكتالوج الخاص بهم عن أنصار اللوبي صحفيين مثل؛ روبرت كاجان، وويليام كريستول، وشارلز كروثمر؛ وبنارد لويس الأستاذ بجامعة برنستون؛ ودبلوماسيين في إدارة كلينتون مثل، دينيس روس، ومارتن إنديك، وموظفين في البيت الأبيض بإدارة بوش مثل سكوتر ليبى، وبول وولففيتز، والسيناتور الديمقراطي/ جوزيف ليبرمان، وعضو الكونجرس/ إليوت إنجيل؛ وعضو الكونجرس الجمهوري السابق/ ديك آرمي، إضافة لمعهد بروكينجز، وتقريباً كل مستودعات الفكر الكبرى الأخرى.

في الصفحات ١٦، ١٧ من الورقة يشار إلى الهدفين الذهبين لكل أعضاء اللوبي:

"يمارس اللوبي استراتيجيتين للتعزيز من دعم أمريكا لإسرائيل.

أولاً- يستخدم بنجاح نفوذه الهام فى واشنطن، ضاعطاً على الكونجرس والجهاز التنفيذي له لدعم إسرائيل على طول الخط. ومهما كانت وجهة نظر المشرع أو صانع السياسات، يسعى اللوبي لجعل دعم إسرائيل الخيار السياسي الأكثر حصافة... ثانياً- يجاهد اللوبي للتأكد من أن تيار الرأي العام حول إسرائيل يصورها بصورة إيجابية، وذلك من خلال إعادة طرح الأساطير عن إسرائيل وتأسيسها، وبالذعاية للجانب الإسرائيلي في الجدل السياسي المعاصر.

الهدف منع التعليقات التي تنتقدها، لضمان دعم الولايات المتحدة، لأن نقاشاً علنياً صريحاً حول علاقات أمريكا بإسرائيل يمكن أن يقود الأمريكيين لتفضيل سياسة مختلفة!"

"وتعد مجلة نيويورك تايمز وجريدة وول ستريت جورنال أعضاء في المؤامرة، بينما

شبهات سي إن إن، وإن بي آر تستدرج للمؤامرة بالضغط عليها من قبل المتبرعين اليهود، وكتابات الخطابات المفتوحة. وهو ما يفسر -حسب رأيهم- لماذا يحتوي الإعلام الأمريكي على القليل من النقد لسياسات إسرائيل."

"وهو تصريح له وقع شاذ، خصوصاً لأي قارئ يقرأ بانتظام النيويورك تايمز التي كثيراً ما تنتقد إسرائيل، والتي يبدو مجلس التحرير بها معارضاً لحزب الليكود بشكل خاص، والذي تسيد السياسات الإسرائيلية أثناء فترة النقاش الذي أداره المؤلفان."

على سبيل المثال يضع المقال الافتتاحي في التايمز، بعد فوز حماس في انتخابات يناير الماضي، على الأقل مسؤولية جزئية على شارون في هذا الفوز: "يمكن للمتشددين الإسرائيليين أن يلوموا أنفسهم، فرغم أن معظم الناس أصحاب المنطق اعترفوا بالسيد/ محمود عباس شريكاً ومفاوضاً أكثر براجماتية بكثير مما كان عليه عرفات، إلا أن رئيس الوزراء/ أرييل شارون فشل في منحه أي اعتراف يستطيع الإشارة إليه كإنجاز."

بدلاً من ذلك شغلت إسرائيل نفسها بتنفيذ خطة شارون للفصل الأحادي عن الفلسطينيين، وهي خطة من المؤكد قد اكتسبت مزيداً من التأييد الآن، حتى أن الفلسطينيين اختاروا "حماس" كرد فعل عليها."

عدد ٢٧/يناير/٢٠٠٦ من مجلة النيويورك تايمز "الشرق الأوسط، خطوة كبرى للوراء" بينما التايمز التي كانت في الأصل شديدة العداء للصهيونية، حتى أنها رفضت إعلاناً مدفوع الأجر يدعم إسرائيل في الحروب مع العرب، لكنه ينتقد بعض الطموحات الإسرائيلية الحدودية وإجراءاتها ما بعد الانتصارات نشر في ١٩٩٧.

أنظر "الحاخام/لوشتاين والنيويورك تايمز" النشر اليهودي ٢٠/يونيو/٢٠٠٤. في الواقع نظم بعض الأعضاء فيما يسمى اللوبي، مقاطعة للنيويورك تايمز نظراً لتحيزها ضد إسرائيل، وبمراجعة متأنية للسياسات الإسرائيلية في وسائل الإعلام الأخرى، والتي يدعى بأنها جزء من اللوبي، سوف تظهر انتقادات متكررة أيضاً لسياسات إسرائيلية بعينها. ويخطئ المؤلفان بوضوح عندما يؤكدون أن "الإعلام الأمريكي يحتوي القليل من النقد للسياسات الإسرائيلية" وكذلك عندما قالوا أن اللوبي يتآمر لتوجيه الحكومة الأمريكية لشن الحرب على دول عربية وإسلامية، ناهيك عن حقيقة أن الرموز الرئيسية في إدارة بوش هي المسنولة عن حرب العراق، بما فيهم الرئيس ونائب الرئيس، وكلاً من وزير الخارجية

والدفاع وكلهم من غير اليهود!

مثل هذه التفصيلة المزعجة يمكن استبعاد تفسيرها، بادعاء أن قمم السياسيين متأثرين كلهم إلى حد كبير بالمحافظين الجدد، كما يضغط عليهم أعضاء الكونجرس اليهود، للقيام بمزايدات على إسرائيل حتى ولو كانت ضد مصالح الولايات المتحدة. كما تحذر الخلاصة: "يجب على القادة الأمريكيين أن يبعدوا أنفسهم عن اللوبي، حتى يعملوا بأسلوب أكثر انسجاماً مع مصالح الولايات المتحدة الأكبر".

بالطبع، فالواقع أن أولئك الذين يطلق عليهم أعضاء اللوبي لا يجمعهم الكثير من الأمور المشتركة، فيما عدا تفضيلهم للديموقراطية على الطغيان؛ والإيمان بأهمية إسرائيل الاستراتيجية لأمريكا، وضرورة دعم حليف لأمريكا في خطر، والالتزام بالحفاظ على بقاء ديموقراطية صغيرة يمكن للثقافة اليهودية أن تنمو فيها، والاعتراف بالحاجة لدولة واحدة تظل مفتوحة لليهود المهددين بالتمييز العنصري والاضطهاد، في عالم يستمر فيه العداء للسامية إن لم يتزايد.

كما يشرح "بريت ستيفنز" السبب في دعم "روبرت بارتلي" - وهو مسيحي معتدل من وول ستريت جورنال - إسرائيل:

"لقد أيد إسرائيل لنفس السبب الذي يؤيد من أجله بريطانيا العظمى وبولندا وتايوان - لأنهم أصدقاء للولايات المتحدة - لأنها بلاد تسود فيها معتقدات جوهرية عن حرية الفرد وحرية الأسواق. في هذا الصدد مثل العديد من منا فإن الذين يعدون أصدقاء لإسرائيل ليسوا من العملاء السريين في مؤامرة إسرائيلية، لكنهم جزء من الضمير الأمريكي".

إن بعض مؤيدي إسرائيل يمثلون اليسار ويؤيدون حلولاً وسط واسعة النطاق حول الحدود، والحل المتمثل في دولتين إسرائيلية وفلسطينية؛ بينما آخرون يمثلون اليمين ويفضلون خطوات محدودة، بعضهم علمانيون، وبعضهم متدينون، بعضهم ديموقراطيون، وآخرون جمهوريين، بعضهم أيد الحرب في العراق، وآخرون - غالبية اليهود - عارضوها.

ليس فيما بين بعضهم البعض أمراً مشتركاً آخر يختلف عما يفعله "أعضاء" اللوبي المعادي لإسرائيل الذي يضم دافيد ديوك، وبات بوكاتان، وناعوم تشومسكي، وألكسندر كوكبورن، والعديد من المنظمات العربية والإسلامية وبعض جماعات الكنيسة، وأخيراً مؤلفي ورقة العمل تلك.

ففي الواقع، يوجد العديد من جماعات المصالح التي تؤيد مداخل متباعدة مع الصراع الإسرائيلي العربي تماماً مثلما يوجد العديد من جماعات المصالح برؤى مختلفة حول كوبا، والصين، وكوريا الشمالية، وروسيا.

من بين جماعات المصالح ذات النفوذ القوي، التي لها صلة بالشرق الأوسط "لوبي البترول الأمريكي"، واللوبي السعودي، وجماعات المصالح التي تعمل لصالح الإمارات، وعدد من جماعات الكنيسة التي تلج على التجرد ضد إسرائيل!!

كانت إيباك - نظراً لسمعتها - جماعة ضغط ذات نفوذ، وكذلك كانت جماعات أخرى. وعندما يتصادم أعضاء اللوبي السعودي مع اللوبي الإسرائيلي، فإن العادة أن ينتصر اللوبي السعودي!!

على سبيل المثال؛ عارض اللوبي الإسرائيلي بشدة جهود اللوبي السعودي لتأمين صفقة بيع طائرات إنذار مبكر وأجهزة تحكم للسعودية بقيمة ٨,٥ مليار دولار، ولكن الصفقة تمت برغم الاعتراض الإسرائيلي القوي.

وكان أقوى أعضاء اللوبي حتى وقت قريب الأمير/بندر بن سلطان، الذي وصف بأنه قريب جداً من والد الرئيس/جورج بوش حتى أنه يعد أحد أفراد العائلة. وقد أطلقت العائلة عليه اسماً للتدليل "بندر بوش" لكن والته - ميرشايمر يستبعد أية إشارة لجماعات الضغط المنافسة للوبي الإسرائيلي.

وتمتلئ الورقة باتهامات مبطنه حول التحكم اليهودي في مسار الفكر الأمريكي. فيشير المؤلفان لـ"التلاعب" و"النفوذ" اليهودي على الإعلام الأمريكي والحكومة ٣٤ مرة. هم يعرفان جماعة ضغط أمريكية - يهودية (إيباك) "عميلاً يمثل دولة أجنبية" لديه "سيطرة" تامة على الحكومة الأمريكية، و"يمسك بخناق تيارات الجدل".

لا تختلف هذه الاتهامات كثيراً عن توسل "بات بوكاتان" لحكومة الولايات المتحدة لكي تستخذ وضعها محل إسرائيل في الاهتمام!، وإشارته إلى الكونغرس بوصفه "أرض تحتلها إسرائيل"، والدعاوى التي قادت ويليام إف باكلي - من بين دعاوى أخرى - لوصف رؤى بوكاتان بأنها "تصل لحد معاداة السامية".

يحيد والته - ميرشايمر عن جادة الطريق فينكر أن النظرية السائدة في ورقة العمل التي كتبوها شبيهة بالنص سيء السمعة "بروتوكولات حكماء صهيون"؛ ليبعدوا أنفسهم عنها،

بينما بشكل عام يتمسكون بتنوية على فكرته المحورية في نظرية المؤامرة.

مرة أخرى أنصت لبريت ستيفنز في وول ستريت جورنال:

"إن جوهر نظرية والت - ميرشايمر يجب أن يكون جلياً تماماً، وكذلك نسبها وأصلها. يتألم المؤلفان من ملاحظة أن اللوبي الإسرائيلي يهودياً خالصاً بكل السبل، لأن ليس كل أمريكي يهودي جزء منه بالضرورة.

لكن هل كانت هناك مؤامرة لمعاداة السامية يوماً لا تتفق مع هذه النظرية في ملامحها

الأساسية على الأقل؟

فالولاء المزدوج، وعدم الولاء، والتلاعب بالإعلام، والتلاعب بالنظام السياسي باستخدام المال، واستغلال المسيحيين - غير اليهود - وتوريطهم ليحاربوا بالوكالة حروب إسرائيل، ورعاية أعمال قسوة غير مبررة ضد شعب بريء؛ كلها من قبيل الإشاعات الكاذبة والمضللة التي أطلقت عن اليهود دائماً، وتطلق هنا عن اللوبي الإسرائيلي وقضيته.

كتحذير إضافي، يتهم المؤلفان اللوبي - بالشفعة - بالصراخ دون تمييز باتهام معاداة

السامية:

"أي أحد ينتقد أفعال إسرائيل أو يجرؤ على القول بأن الجماعات الموالية لإسرائيل تملك نفوذاً قوياً على سياسة أمريكا في الشرق الأوسط... يضمن لحد بعيد تصنيفه معاد للسامية."

"بمعنى آخر انتقد إسرائيل، فتكون بالتعريف معاد للسامية."

جلي أن هذا ادعاء باطل رغم أنه اتهام يتكرر في أدبيات الكراهية!

فقبل عدة سنوات تحدث أولئك الذين وجهوا اتهامات شبيهة لوصف قائد يهودي مستقل ساوى بين الانتقاد المجرد للسياسة الإسرائيلية والمعاداة للسامية، ولم يقبل أحد بالتحدي، ذلك أنه لا يوجد أحد من قادة اليهود وجه مثل هذا الادعاء الشاذ!

هناك من بين أكثر المنتقدين لسياسة إسرائيل تشدداً يهود وإسرائيليون.

فقط عليك بقراءة التيار الرئيسي لصحافة إسرائيل والصحافة الأمريكية اليهودية، وهو إجراء كان على المؤلفين أن يقوموا به لكنهم لم يفعلوا؛ قبل أن يقوموا بهذا التعميم الباطل لمحتويات بحثهم.

كما أن والت - ميرشايمر لا ينتقدون سياسات إسرائيل أو حتى إسرائيل نفسها بشكل مجرد؛ لكنهما يستهدفان علناً وبوضوح اليهود الأمريكيين إلى حد بعيد:

"إن دائرة اللوبي وجوهره يتكون من أمريكيين - يهود، يبذلون جهوداً مضنية في حياتهم اليومية ليتلاعبوا بالسياسة الخارجية لأمريكا، حتى تعطي من شأن المصالح الإسرائيلية على مصالح الولايات المتحدة."

فسي واحدة من أكثر فقرات البحث فريدة يحاول المؤلفان نحض الادعاء بأن معاداة السامية تزدهر في فرنسا بالإشارة إلى أن " ٨٥% من الفرنسيين الكاثوليك الذين يذهبون للكنيسة، يرفضون الاتهام بأن اليهود لديهم نفوذ بالغ في عالم المال والأعمال."

يسببو أنهما بتقريرهم لهذه الإحصائية الغريبة - حيث أن القليل من الفرنسيين الكاثوليك في الواقع يذهبون للكنيسة - يعترفوا ضمناً بأن أولئك الذين يجادلون بوجود نفوذ يهودي زائد عن الحد، هم في الحقيقة يمارسون جدلاً يتميز بتعصب ديني!

فهناك حقيقة تصاعد معاداة السامية بين الفرنسيين كما يشير الدليل في استطلاع حديث للرأي إذ أظهر أن ٦٤% من الفرنسيين - سواء كاثوليك أو غير متدينين - يعتقدون أن هناك تصاعد في حدة المعاداة للسامية في فرنسا."

كما كتبت النيوبيورك تايمز حديثاً تقريراً عن "المشكلة التي لا يمكن إنكارها: معاداة السامية بين الجيل الثاني من المهاجرين الشباب في فرنسا..." وعنوان التقرير:

"السيهود في فرنسا يشعرون بألم حاد كلما تصاعدت موجة العداء للسامية بين أطفال المهاجرين"، وتوثق المقالة " المناخ المتدهور" الذي "دفع بالآلاف اليهود الفرنسيين للانتقال إلى إسرائيل في السنوات الخمس الماضية..."

برغم هذا يصبر والت - ميرشايمر على إنكار "ما لا يمكن إنكاره"، لأن تصاعد العداء للسامية سوف يقلل من مصداقية نظريتهم عن "عصبة اليهود السرية" أو مؤامرة كل اليهود الأقوياء.

بصرف النظر، فالمشكلة الحقيقية في هذه الورقة أنها تطرح نظرية تأمرية للتاريخ، ومثل هذه النظرية الاضطهادية التي يتلاعب فيها اليهود ويحكموا في الإعلام والحكومة ليست من نوع الجدل الذي كان المرء ليتوقعه من أستاذين أكاديميين بارزين.

هي نظرية تتشابه كثيراً مع ما وصفه الأستاذ/ريتشارد هوفستادر في "النمط الاضطهادي للسياسات الأمريكية" والتي يتبنى فيها كل من أقصى تيار اليمين وأقصى تيار اليسار خيالاً مبالغاً فيه عن نفوذ جماعة ديموجرافية بعينها

من أبرز أنصار نظرية المؤامرة اليهودية من تيار اليمين المتشدد دافيد ديوك وبات بوكاتان؛ ومن تيار اليسار المتشدد ناعوم تشومسكي ونورمان فنكلشتاين وألكسندر كوكبورن. حيث تتسق وجهات نظرهم المشحونة بالكراهية مع الأشكال الأخرى من نظرية المؤامرة، التي تنبثق عبر أولئك الذين، على سبيل المثال، يلقون بكل اللوم في مشاكلهم ومشاكل أمريكا الاقتصادية على المهاجرين، وبكل اللوم في ارتفاع معدلات الجريمة على الأمريكيين الأفارقة، وأولئك الذين يلومون الدنيويين من أنصار النزعة الإنسانية للتراجع الثقافي وللتراجع الأخلاقي المنتشر بين الشواذ.

يدافع هذا النوع من الناس الذين يتمحورون حول مثل هذه النظريات ضد اتهامهم بالاضطهاد بأن يصروا على أنهم لا يرون "كل" المهاجرين يضررون بأمريكا أو أن "كل" السود يخرقون القانون.

لكن مجرد اعتقاد شخص بوجود استثناء لتعميمه الذي ينطوي على إزدراء عنصري لا يمحو الاضطهاد المتضمن في اعتقاده.

هناك ثلاثة مناطق سينصب عليها حديثي حول ورقة والت - ميرشايمر بتفصيل أكثر: المنهج الأكاديمي، وترتيب الحقائق، والتحليل المنطقي.

الثقافة والعلم:

يعتمد المؤلفان إلى حد كبير على ادعاءات لا مصداقية لها والاقتباس خارج السياق التي نجدها في مصادر المتطرفين وغير ذوي الثقة، بما فيها المواقع الإلكترونية المعروفة بالكراهية.

من المثير للسخرية أن ميرشايمر - والت عند تأييدهما الافتراض بعدم ولاء اليهود الأمريكيين لأمريكا ينوهان بالكارهين لأمريكا، الذين يصنفون بلادنا على أنها قائدة محور الشر الحقيقي والذين يدعون بأنها منظمة إرهابية أسوأ من تنظيم القاعدة، وأننا نستحق ما جرى لنا في ١١/سبتمبر!!

يشيد المؤلفان بميل واضح بألكسندر كوكبورن في أربع مواقع مختلفة، وهو من المعروفين بأنهم الأفضل في توجيه اتهامات معادية لأمريكا معبراً عن "الحماسة التي يشترك فيها الفوهرر مع كل رؤساء أمريكا - باستثناء وحيد محتمل هو الرئيس/ وارين هاردينج - بممارسة القتل الجماعي كتعبير مناسب عن سياستها الخارجية، ويروج اتهامات لإسرائيل

لأنها ربما تأمرت في ١١/سبتمبر، وفي النهاية يستنتج بأنه ليس متأكداً " إذا ما كانت الاتهامات حقيقة أم لا؟"

كما ينوهون أيضاً بناعوم تشومسكي ونومان فنكلشتاين ثلاث مرات في فقرة واحدة. وقد عبر تشومسكي عن كراهيته للولايات المتحدة بإطلاقه ادعاءات من نوع: " إذا طبقت قوانين محكمة نورمبرج اليوم، لكان كل رئيس أمريكي بعد الحرب عرضة للإعدام شنقاً."

وقادت معاداة اليهودية الأمريكية فنكلشتاين لأن يدعم حزب الله، وأن يلوم أمريكا على ما حدث في ١١/سبتمبر: "إننا نستحق ما جرى، والمشكلة التي بين يدينا الآن أن بعض ما يقوله بن لادن صحيح."

كما ينوه والْت - ميرشايمر بفنكلشتاين في مسألة اللاجئين الفلسطينيين حين افترض افتراضاً غريباً:

أن إسرائيل بدأت حرب استقلالها فعلياً من أجل تطهير أرضها عرقياً من الفلسطينيين! لماذا اختار أستاذين جادين أن يشيرا - بالنظر لسلطتهم الأكاديمية - إلى موضوع شائك مثل قضية اللاجئين، منوهين بكلام رجل ليس خبيراً في شؤون إسرائيل كتب كتاباً وصف في نيويورك تايمز بوك ريفيوتائه

" مثير وغادر " ومن نوع " نظرية المؤامرة "؟! وقد وصفته الواشنطن بوست بأنه " كاتب يحتفي به جماعات النازية الجديدة، لمراجعته "الهولوكست" ومقارنته إسرائيل بالنازي الألماني! "

وقد أوضح "بيتر نوفيك" المؤرخ في جامعة شيكاغو الأمر بشكل صحيح تماماً عندما ذكر أن ثقافة من يدعى فنكلشتاين - والتي يستشهد فيها بأمور مختلفة ومصادر مختلفة - هي نوع من تحديث القرن الواحد والعشرين " لبروتوكولات حكماء صهيون" ويواصل نوفيك:

فيما يخص الاهتمامات قدم فنكلشتاين تأكيدات بعينها... رد الفعل المناسب عليها ليس جدلاً نشطاً إنما الاختبار المممل للهوامش، فهي تظهر أن تأكيدات مجرد اختلاق خالص... فلا توجد حقائق ادعى بها يفترض أنها واقعية، وهما لا يستشهدا بدقة دون استهلاك الوقت في مقارنة ادعاءاتهم مع المصادر التي يشيرا إليها.

(بيتر نوفيك أو "فن فينستر أوندتويرن" أو "بيرنورمان فنكلشتاين كروزيج"، طبعة بيترا شتاينبرج المترجمة عن الألمانية).

علاوة على ذلك يستشهد المؤلفان في مناسبات عدة بمقاطع من مصادرهما الأولى، عندما يبدو جلياً عدم وجود مادة موضوعية فيها.

على سبيل المثال يختاراً فقرة واحدة ظهرت أصلاً في السيرة الذاتية لـ "ماكس فرانكل"، في الصفحات ٤٠١-٤٠٣ بعنوان "أوقات حياتي وحياتي في التاييمز".

"وهبت نفسي لإسرائيل بالدرجة التي تجعلني لا أجرو على الاعتراف بالأمر". هذا هو نوع الاقتباس الذي يفس بانتظام وبصورة مفاجئة على المواقع الإلكترونية لانتصار نظرية المؤامرة، التي تؤكد على ذات النوع من السيادة اليهودية على الإعلام؛ كما يدعي المؤلفان. واضح أنهما لم يقرأ السيرة الذاتية لـ ماكس فرانكل، لكنهما يتقاطعان مع الرؤية الموجودة في الفقرة في مكان ما بعيد كثيراً عن المصادقية.

وفي مناسبة واحدة على الأقل، يستشهدون بالمصدر الأصلي بطريقة خطأ؛ فبرغم أنهما يشيران إلى ص ٩٩ من ترجمة ستيف كوكس لكتاب ناعوم جولدمان "النموذج اليهودي المتناقض" فهما لا يستخدمان ترجمة كوكس ولا كتب جولدمان.

وبدلاً من الإشارة إلى حيث وجد الفقرة فعلياً، أخذاً ببساطة نسخة من إشارة دون فحص المصدر.

اتهمني فنكلشتاين منذ سنوات بـ "الانتحال" على أساس ادعائه أنني أشرت لمصادر أصيلة بدلاً من مصادر ثانوية، التي اعتقد خطأ أنني وجدت فيها الفقرات التي اقتبسها. بمعنى آخر فعل والى - ميرشايمر بالضبط ما سبق أن اتهمني به فنكلشتاين، لكني لم اتهم أبداً بالاستدلال بمقاطع خارج سياقها على أي نحو.

كما لاحظت أن فنكلشتاين لم يثر أي اتهام بالاحتيال ضد والى - ميرشايمر، إما لأنه يدرك غرابة الاتهام أو لأنه لديه ازدواجية في المعيار عندما يتعلق الأمر بانتقاد أشباهه الأيديولوجيين، وإن كنت أرى كلا السببين وراء قرار اتخاذ جانب الصمت. وقد حقق فنكلشتاين مكانته المهنية من افتراؤه زيفاً على النزاهة الأكاديمية تقريباً لكل مؤرخ متميز لليهود أو يدعم حق إسرائيل في الوجود، بما فيهم إيلي ويزل الذي وصفه "بالكاذب" و"المخادع" و"المهرج".

فإذا كانت هناك مصادر موثوقة بها أكثر، ربما لم يكن المؤلفان اضطررا للتقريب في مهمات أعيد تدويرها لدعم تأكيداتهم التي لا يمكن الدفاع عنها بحال. فهما لا يختلقا المقاطع التي يقتبسها، لكنهم يقتلعها من سياقها الأصلي؛ فهما استشهدا مرتين من بن جوريون خارج سياق كلامه وجعلوه يظهر وكأنه يقول العكس تماماً لما قاله بالفعل.

أولاً - جعل بن جوريون يقول:

بعد تكوين جيش ضخّم عقب قيام الدولة، سوف نمنع التقسيم ونتوسع في كل فلسطين. والتطبيق الواضح لذلك، إنجاز المهمة بالقوة! بينما في سؤال تالي لهذا التصريح سنل بن جوريون إذا ما كان يعني تحقيق ذلك بالقوة؟ فأجاب بالنفي.

"من خلال الفهم المتبادل والاتفاق بين اليهود والعرب".

لكن المؤلفان يستبعدا هذا السؤال بمغراه الواضح!

ثانياً - يستشهدا بقول بن جوريون أنه "من المستحيل تخيل إخلاء تام للسكان العرب دون إجبار، بل وإجبار وحشي" كي يبدو وكأنه يتبنى "الإجبار الوحشي". وذلك بأن حذفاً قوله بعد ذلك: " لكننا لا يجب بأي شكل جعله جزء من برنامجنا".

هناك تفسيرين محتملين فقط لهذا الحذف المتعمد:

إما أنهما كانا غير واعين بسياق الفقرة المقتبسة، لأنهم قرأ الفقرة المقطعة عنوة من السياق من مصدر خطأ وجدوها فيه، أو أنهما اتخذاً قراراً بإساءة استخدام الاقتباس لتضليل القارئ، وعليهما إخبارنا أي التفسيرين صحيح.

تظهر هذه الاقتباسات من بن جوريون بعينها على المواقع الإلكترونية لليسر المتشدد، حيث تكون عادةً مقطعة من سياقها ليظهر أنه قال عكس ما قاله تماماً، كما ينطبق ذلك أيضاً على الاقتباسات الأخرى، فهي أيضاً مقطعة من سياقها.

مثلاً الاقتباس من ماكس فرانكل، والذي ينفخ في أبواقه موقع الحرب المقدسة وهو موقع يدعي أن:

"إسرائيل دولة شيطانية".

ويقتبس قول إيهود باراك "لو ولدت فلسطينياً لانضممت إلى منظمة إرهابية".

وهو يظهر على العديد من المواقع الإلكترونية اليسار المتشدد؛ بينما يحذف رفضه للإرهاب!!

نفس الشيء يحدث عندما يقتبس من بن جوريون "لو كنت قائدًا عربيًا، لما أقدمت أبدًا على اتفاقية مع إسرائيل." ثم في الاقتباس من موريس أميتاي: "كيف ينظر أعضاء الكونجرس لقضايا بعينها من منظور يهوديتهم"، وهي كلمات متضمنة في مقال كتب منذ ٢٢ عاماً مضت، إذ تشي بما يطابق أفكارهم. على موقع "توك إسرائيل. كوم" ومواقع كراهية أخرى يمكن للمرء أن يجد العديد من الفقرات الشبيهة:

"مجموعة من اليهود الأمريكيين أصحاب النفوذ ينحرفون - بصورة خيالية مغايرة لكل التوقعات - بالسياسة الخارجية لأمریکا لتقديم دعم أعمى متعصب لإسرائيل." أما المقطع التالي الأكثر إزعاجاً من معادلة المؤلفين فيظهر على موقع "النازي الجديد أون لاين":

"برغم أن انتقاد سياسات إسرائيلية معينة قد يسمح به في أمريكا، إلا أنه من المحظور بشكل أو بآخر أن تعبر عن نقد مبدئي للدولة الصهيونية، أو لسياسة أمريكا في دعم إسرائيل، أو في السيطرة اليهودية - الصهيونية على الإعلام الأمريكي أو على مجمل الحياة السياسية والأكاديمية في أمريكا."

بالإضافة للاعتماد على اقتباسات منتزعة من سياقها؛ فهما يحذفان إرادياً السياق التاريخي برغم أهميته البالغة، فيذكر حروب ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣ ليشيرا إلى التفوق العسكري لإسرائيل، لكنهم أبداً لا يذكر لما حوربت هذه الحروب في الأساس؟ بمعنى آخر، لا توجد إشارة على الإطلاق أنه في كل تلك الحروب هاجمت الدول العربية إسرائيل، تطبيقاً لمعادلتهم المعروفة "إلقاء اليهود في البحر".

ويقول المؤلفان أن إسرائيل حققت انتصارات سريعة وسهلة في هذه الحروب، دون ذكر لمعدلات القتلى والإصابات التي قضت على حياة ما يساوي ١% من سكان إسرائيل (العديد منهم من الناجين من الهولوكست) أثناء حربي ١٩٤٨، أو معدل القتلى الذي يقترب من المأساة الذي عانت منه إسرائيل إثر الهجوم المصري في يوم كيبور ١٩٧٣!

ولا يوجد أي ذكر للإرهاب الفلسطيني إلا لاستبعاده بحماقة، بوصفه إزعاج بسيط له ما

يبرره كرد فعل يمكن تفهمه على الاحتلال!

لا حاجة للقول أن عقلانية الاستاذين ومنطقتهم لا يفسر انتشار الحملات الإرهابية الفلسطينية بدء من ١٩٢٩؛ كما لا يسمي المنظمات الإرهابية التي تعتبر كل إسرائيل "أرض محتلة" بما فيها حماس والتي تتولى السلطة الفلسطينية الآن.

في النهاية، فإن "فتح" الفرع الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تأسست كمنظمة تتعهد بتدمير إسرائيل بالإرهاب من قبل حرب ١٩٦٧ والاحتلال الذي جرى بعدها.

وتعاني مناقشة المؤلفين للوساطة الأمريكية في الشئون الإسرائيلية من نفس الانحراف، فيذكر أن واشنطن تورطت بشدة في المفاوضات التي أنهت حرب ١٩٧٣، دون القول بأن تدخلها كان ضد مصلحة إسرائيل!!

ثم يقول أن إسرائيل كانت عضواً محتملاً في تحالف حرب الخليج الأولى (١٩٩١) دون ذكر لمنعها من دخول الصراع بناء على طلب أمريكا، برغم صواريخ "سكود" التي أقيمت على تل أبيب.

وفشل المؤلفان أيضاً في ذكر أنه كان من الصعب إن لم يكن مستحيلاً على أمريكا مواجهة العراق في تلك الحرب، إذا لم تدمر إسرائيل المفاعل العراقي النووي قبل عشر سنوات.

وقد اعترف وزير الدفاع "ديك تشيني" بعدها بدور إسرائيل الحيوي في تسهيل النصر الأمريكي، عندما قدم في ديسمبر ١٩٩١ الجنرال الإسرائيلي الذي نظم الهجوم على مفاعل "أوسيراك" العراقي وعرض صورة بالقمر الصناعي للمفاعل المدمر مع الإهداء التالي:

"مع الشكر والتقدير للمهمة الخارقة... من الهجوم على البرنامج النووي العراقي في ١٩٨١ الذي جعل مهمتنا في "عاصفة الصحراء" أسهل كثيراً."

ثم يكتب المؤلفان:

"حتى عندما تأسست إسرائيل كان اليهود يمثلون ٣٥% فقط من السكان في فلسطين، ويملكون ٧% من الأرض"، دون إشارة إلى الإحصاء الديموجرافي الأهم والذي يحدد أن اليهود كانوا غالبية في المناطق التي خصصت لإسرائيل في قرار التقسيم، ما جعل إشارتهم إلى نظام الفصل العنصري "الأيثارتهيد" في جنوب أفريقيا محل مقارنة مع الوضع في فلسطين!!

تظهر انحرافات المؤلفين بوضوح في قولهم:

"إن خلق إسرائيل ينطوي على جريمة أخلاقية" دون أن يدققا في التفسير التاريخي لميلاد إسرائيل، والرفض العربي الذي يقارب الإجماع لقبول دولة يهودية في الشرق الأوسط، ولا يعترفان أو يقران بأنه أثناء وبعد "الهولوكست" لم تقبل أية دولة بأكثر من حفنة من اليهود تحت ضغط اللجوء اليهودي.

لا نجد ولو كلمة عن خطط التقسيم المختلفة؛ بلقور ١٩١٧، أو بيل ١٩٣٧، والأمم المتحدة ١٩٤٧، والتي رفضها العرب كلها وقبل بها قادة اليهود، حتى يمكن إقامة دولة يهودية ذات سيادة تعيش في سلام وعلى قدم المساواة مع جيرانها، مهما كان صغر مساحتها أو عدم اتصالها جغرافياً أو عدم قابلية حدود الدولة اليهودية المقترحة للدفاع عنها.

كما لا توجد كلمة عن التصريح العظيم في ذلك الوقت الذي أطلقه الرئيس/ وودرو ويلسون على لسان وزير خارجيته/ هاري ترومان ووينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، الذين دعما بقلوبهم حق تقرير المصير اليهودي بقيام دولة إسرائيل!

يعكس المؤلفان السبب بالنتيجة، بتقديم تأسيس إسرائيل - دون أي سياق تاريخي- باعتبارها السبب في جريمة كبرى، بدلاً من الاعتراف بأنه كان رد فعل على جريمة كبرى.

هذه أمثلة قليلة فقط، فكل مقطع في ورقة البحث تمتلئ بأخطاء شبيهة من حذف تفاصيل حيوية لتضليل القارئ، والتي يشير إليها المحرر في المقدمة:

"هناك حقائق لا حصر لها، ببساطة هي حقائق زائفة، فلاستشهد الطويل في الجدل لا يمكن قبوله أحياناً إلى حد يثير السخرية، وهناك الكثير في بحثهم على مستوى الهواة بصورة شاذة لا يستقى من مصادر موثوقة بها... وبعضها مقتبس بانحراف بالغ، فإذا ما قام أحد الطلبة بعمل كهذا لكان أثار ضحك كل زملاءه في الفصل!"

لكن هذه ليست مسألة مضحكة، حيث أن مؤلفي هذه التفاهة من البحث الاجتماعي التفاهة - وصفها أحد زملاء ميرشايمر عديمة النفع مثل البول - أحادي التوجه يتبوأ مكانة متميزة في جامعات كبرى.

تبعاً لذلك يجب اختبار "الحقائق" التي ادعيا بها والتي تأسست عليها الدراسة في مواجهة الوقائع.

الحقائق -

يتطلب الأمر مقالاً أكبر وأطول لفضح زيف التقارير في الورقة، والتي في الحقيقة لا

تعدو كونها تجميعاً للمعلومات المضللة، وسوف أشير فقط للقليل جداً من التصريحات المضللة الأكثر وضوحاً التي استعارها المؤلفان من غلاة المعادين لإسرائيل.

- ١ -

"على النقيض، تأسست إسرائيل بصورة جلية كدولة يهودية، يقوم حق المواطنة فيها على مبدأ نقاء الدم اليهودي."

يعد هذا التقرير الكاذب عن شرط الدم اليهودي من قبيل الدعاية المفضلة لدى النازية الجديدة، بينما في الواقع يمكن لأي شخص من أي عرق وأي دين أن يصبح مواطناً يهودياً، في الواقع ربع سكان إسرائيل ليسوا من اليهود، وهي نسبة أعلى من أية أقلية في أي بلد آخر! برغم اعترافهم أن في إسرائيل ١,٣ مليون مواطن عربي أي حوالي ٢٠% من تعداد سكان إسرائيل، إلا أنهم يكرروا الاتهام بالنقاء العرقي.

كما يخلط المؤلفان بين القانون الإسرائيلي لحق العودة - والذي شرع ليضمن وجود ملجأ آمن لأولئك الذين كانوا ضحايا معاداة السامية بما فيهم الأقارب من غير اليهود المضطهدين - مع قانون المواطنة الإسرائيلي.

إذ أن كل المواطنين الإسرائيليين سواء كانوا يهوداً أم لا يتمتعون بنفس الحقوق القانونية والحريات كما يستدل على ذلك بالأحزاب العربية العديدة المزدهرة الممثلة في الكنيست الإسرائيلي، وبالقضاة المسلمين في القضاء الإسرائيلي.

أين يوجد مشروع أو قاضي يهودي واحد في أي دولة بها غالبية مسلمة؟

وكدليل على الطبيعة غير الديمقراطية لإسرائيل في علاقتها مع مواطنيها العرب، يشير المؤلفان إلى التقرير الرسمي لوكالة أور، دون ذكر أن التقرير يصرح بأن: "المواطنون العرب في إسرائيل يتمتعون بحق المساواة، على أساس جوهر دولة إسرائيل كديموقراطية، ويوصفه حق أصيل لكل مواطن فيها."

ويذهب التقرير إلى التصريح بأن أشكال عدم المساواة القائمة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب، في جزء منها نتيجة لجهود بعض قادة عرب إسرائيل لنزع الشرعية عن حكومة إسرائيل:

"أكدت اللجنة أنه بينما يدين معظم المواطنون العرب بالولاء لإسرائيل، إلا أن الرسائل التي تناقلتها وسائل الإعلام أثناء أكتوبر الماضي أثارت قضية الولاء، وأحياناً ما أزلت الحد

الفصل بين المواطنين العرب في إسرائيل وصراعهم المشروع من أجل حقوقهم، وبين الصراع المسلح ضد الدولة والذي تقوده منظمات وأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي أكثر من مرة يتم تصوير الصراع من القادة العرب على أنه صراع واحد ضد عدو واحد، وتؤكد اللجنة أن مفهوم المواطنة لا يتلاءم مع وصف الدولة بالعدو...

ويستجامل المؤلفان عن اقتناع الفروق الدقيقة في دلالة التقرير عن مدى مصداقيته، فلو كنا مهتمين حقيقة بمواقف المواطنين العنصريين، لأمكنهم النظر على مدى البصر للأردن، التي ترفض صراحة وبوضوح منح حق المواطنة لليهود - وهو ما تفضله الأغلبية في دولة عربية "معتدلة"!

وعندما سنلا عن قوانين المواطنة في البلاد العربية أجاب "والت":

"نحن لا نكتب عن السعودية ولا عن الأردن".

هذا ليس صحيحاً أولاً وقبل أي شيء؛ فهما يقارنا إسرائيل بجيرانها العرب في مناسبات عديدة، ووجدنا - بشكل غير قابل للتصديق - أنه "من منظور السلوك الفعلي لا يختلف سلوك إسرائيل عن سلوك معارضيه".

تذكرني إجابة "والت" المراوغة بجدال يعود لأحد موظفي إدارة جامعة هارفارد "إيه. نورانس لويل" الذي حارب بحماس للإبقاء على اليهود بعيداً عن هارفارد وكان مبرره أن "اليهود يخادعون".

وعندما أشار خريج جامعي إلى أن بعض غير اليهود يخادعون كذلك، أجاب لويل:

"أنت تغير الموضوع، أنا أتكلم عن اليهود".

يستخدم المؤلفان ذات التكتيك: حيث يميزون اليهود وإسرائيل دون أي بيانات مقارنة، تاريخية كانت أو معاصرة، وعندما يكشف أحد ما انحراف هذا المنهج يتهمونه بأنه يغير الموضوع.

- ٢ -

يقول المؤلفان:

"تعاني الولايات المتحدة من مشكلة الإرهاب، والسبب في الجزء الأكبر منه تحالفها القوي مع إسرائيل لا العكس... فليس هناك شك - على سبيل المثال - أن العديد من قادة القاعدة، بما فيهم بن لادن، الدافع الأساسي لقيامهم بأعمالهم الإرهابية هو وجود إسرائيل في

القدس ومأزق الشعب الفلسطيني في إسرائيل".
بينما الحقيقة أن الدافع الرئيسي لبن لادن كان في الوجود العسكري الأمريكي في السعودية.. رغم أن المملكة السعودية هي التي طلبت من أمريكا، كما هو معروف، الدفاع عن الخليج العربي ضد العدوان العراقي قبل بدء حرب الخليج الأولى.
لهذا كانت علاقات أمريكا بدولة "عربية" سبباً في الدفاع عنها - بلد خرج منها ١٥ إلى ١٩ من المتهمين خاطفي الطائرات في أحداث ١١/سبتمبر - ولم تكن الدولة اليهودية من توقع أحداث ١١/سبتمبر، وقبلها كانت بالكاد إن كانت موجودة أصلاً، على رادار بن لادن أو قائمة أعداءه .
فلا يمكن أن تكون الهيمنة اليهودية المفترضة على الحياة العامة في أمريكا، تفسيراً مقنعاً لمذابح الإرهاب في "بالي" و"مدريد" و"لندن" وغيرها.

-٣-

"على نقيض الاعتقاد السائد، كان لدى اليهود "الصهيانية" عدداً أكبر من القوات أفضل عتاداً وقيادة أثناء حرب الاستقلال في ١٩٤٧ - ١٩٤٩...".
بهذه المقولة يحاول المؤلفان إقناع القراء، أنه برغم المحاولات المتكررة من العرب للقضاء على الدولة اليهودية ونفي سكانها، لم تكن إسرائيل أبداً في خطر داهم.
بل على العكس، كانت القوات العربية الغازية - وهي قوات عسكرية محترفة - تملك قوة مدرعة وافية، وتفوق عددي!
بينما إسرائيل كان لديها "القليل من الأسلحة الثقيلة بلا سلاح مدفعية ولا عربات مدرعة ولا طائرات".
تتباين الإحصاءات كثيراً حول عدد الجنود والتسليح في حرب ١٩٤٨، وتوضح إحداها أن الجيوش العربية كانت تملك عشر أضعاف الطائرات الحربية و ٣٠ ضعفاً من المدفعية و ٩٠ ضعفاً من الدبابات عن جيش إسرائيل... دون ذكر لآلاف الجنود المقاتلين المدربين الذين كانوا في حوزة العرب، بسبب ميزة التفوق في تعداد السكان.
بينما تفترض إحصاءات أخرى أن ميزات القوة العربية أقل انسجاماً فيما بينها، وأن بعض الأرقام لا يعتد بها.
فمن السهل، على سبيل المثال، إحصاء المئات من الطائرات التي تحت سيطرة الجيوش

العربية، مقابل الطائرات التي كانت الدولة اليهودية الوليدة قادرة على تأمينها للدفاع. أما القوة البشرية فهي أصعب في التقييم، لأن الأرقام تعتمد على ما إذا كان المرء يحسب جنود الجبهة الأمامية في إسرائيل في أي وقت مع الجيوش العربية المتحالفة كاملة الاستعداد.

ويختار المؤلفان بما يلاءم أسلوبهم في التأويل المتطرف، حذف الفرق الدقيق بين الأرقام وتضارب الإحصاءات، بل يقدمها وكأنها غير قابلة للنقاش.

- ٤ -

ادعى رجال الدولة الإسرائيليون ولزمن طويل، أن العرب نزحوا لأن قادتهم قالوا لهم ذلك، لكن ثقافة وعلم متأنيان (الكثير منه بلسان مؤرخين إسرائيليين) تدحض هذه الأسطورة. الحقيقة أنه لا يوجد ضمير مهني من هذا النوع؛ على النقيض فإن كل العلماء والمثقفين تقريباً يعترفون بأن هذا موضوع معقد وأن بعض القادة العرب طالبوا الفلسطينيين بالفعل بالنزوح من بيوتهم.

كما لم يقل المؤرخ "موريس" أي شيء يشبه ما نقله عنه المؤلفان؛ وهذا ما كتبه "موريس":

"في بعض المناطق، أمر القادة العرب سكان القرى بالإخلاء لتهينة الأرض لأغراض عسكرية، ولمنع الاستسلام.

ففي أكثر من ستة قرى - شمال القدس في الجليل الأدنى - استسلم السكان وهجروا قراهم خلال أشهر نتيجة لتلك الأوامر. ويذكر موريس أنه:

"لم تكن هناك سياسة صهيونية لطرد العرب أو ترويعهم أو دفعهم للفرار..." وإن كان من المؤكد أن العديد من الفلسطينيين الأبرياء نزحوا لأنهم خافوا من الجيش اليهودي الذي اقترب منهم.

مثل هذا الهروب من ميدان المعارك يحدث في معظم الحروب - إذا سمح به الجيش المنتصر - بدلاً من قتل الفارين كما يفترض أنه حدث.

وكما أعلن عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية قبل الغزو الإسرائيلي بقليل: "تلك الحرب ستكون حرب إبادة ومذبحة خطيرة، سوف يذكرها التاريخ مثل مذابح المغول والحروب الصليبية".

أما في الواقع فقد قتل الفلسطينيون العديد من الإسرائيليين العزل، والجنود الذين استسلموا!!

مع الوضع في الاعتبار أن الفلسطينيين والجيش العربية هم الذين بدعوا الحرب، ووقتها لم يكن هناك لاجئين إذًا، وكان العرب مستعدين لقبول قرار التقسيم - كما فعلت إسرائيل- ما كان يعني دولة فلسطينية كاملة السيادة جنباً إلى جنب أرض الميعاد الإسرائيلي (وطن يهودي) .

يبين هذا التزييف اختيار المؤلفين السير على درب ناعوم تشومسكي ووسيلته المفضلة في الجدل:

فهم يدعون ببساطة أن تأكيداتهم المنافية للعقل مقبولة عالمياً بوصفها حقائق، وهم يسمون دليلهم بأنه:

" غير قابل للنقاش " تماماً مثل قول تشومسكي:

" الحقائق الأكثر أهمية - التي اخترعها ويعتمد عليها - " ليست قابلة للنقاش " .

- ٥ -

انطوى خلق إسرائيل على جرائم إضافية ضد حزب ثالث برئ "الفلسطينيين". بالنظر لتعاون الفلسطينيين ودعمهم للنازية أثناء الحرب العالمية الثانية ومشاركتهم في حرب إبادة عدائية في ١٩٤٨-١٩٤٩، من الصعب تسمية الشعب الفلسطيني "حزب ثالث برئ إلى حد كبير"!

وقد أيد الزعيم المعترف به من الشعب الفلسطيني المفتي الأكبر للقدس / الحاج أمين الحسيني الزعيم النازي هتلر بكل جوارحه .

كما طلب من قوى المحور المساعدة في حل المشكلة اليهودية في فلسطين على أساس " المصالح العرقية للعرب طبقاً لمسارات شبيهة لتلك التي استخدمت لحل مسألة اليهود في ألمانيا...".

حتى أنه طلب إذا ما كان يمكنه إرسال اليهود إلى "بولندا" لحماية فلسطين من خطرهم. وعندما ألغت الأمم المتحدة الانتداب البريطاني بعد الحرب، وافق اليهود على قرار التقسيم السلمي، بينما اتخذ الفلسطينيون جانب الجيوش العربية الغازية، في حرب هدفها تخليص الانتداب البريطاني السابق من اليهود.

لا يذكر المؤلفان أبداً تقرير لجنة "بيل" ١٩٣٧ ، أو خطة الأمم المتحدة الفلسطينية ١٩٤٧ وقبول إسرائيل بكانتونات غير متصلة، لأن ذلك يقلل من مصداقية جدلهم الزائف بأن إسرائيل لم تقبل أبداً " بدولة فلسطينية كاملة السيادة ومتصلة جغرافياً " .

-٦-

"لم يكن التيار السائد بين قادة الصهيونية مهتماً بتأسيس دولة ذات قوميتين أو قبول تقسيم دائم لفلسطين بين اليهود والفلسطينيين".
في الواقع لقد قبلت إسرائيل كل خطة تقسيم اقترحت منذ إعلان وعد بلفور ١٩١٧، من خطة لجنة "بيل" ١٩٣٧، إلى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم ١٩٤٧ حتى مقترحات "كامب دافيد" ٢٠٠٠. وأخيراً خطط كلينتون المتوازنة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠.
أما قادة فلسطين، فقد رفضوا كل تلك الاقتراحات الدولية بالتقسيم، لكنك لن تعلم شيئاً عن ذلك من قراءة هذه الورقة أحادية الجانب!!

-٧-

"أجبرت ضغوط العنف من المتشددون ونمو تعداد الفلسطينيين قادة إسرائيل المتعاقبين لفك الارتباط في بعض الأراضي المحتلة، وإعلان حلول وسط لمشاكل الحدود، لكن لم تكن أية حكومة إسرائيلية مستعدة لمنح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة والاستمرار.
حتى العرض السخي للرئيس الوزراء / إيهود باراك في كامب دافيد ٢٠٠٠، كان ليعطي الفلسطينيين مجرد مجموعة من " التجمعات المعزولة " غير المسلحة وغير متصلة ببعضها تقع واقعياً تحت تحكم إسرائيل".
ويعد الاتهام باقتراح التجمعات المعزولة أكثر تصريحات المؤلفين الكاذبة وقاحة؛ فهم يستشهدون بإيهود باراك، رغم أن ما قاله فعلياً:
أن اتهام " التجمعات المعزولة " كان" واحداً من أكثر الأكاذيب إثارة للحرع " فيما قاله عرفات عن كامب دافيد.
فهم لا يشيران إلى الخريطة التي نشرها "دينيس روس" في كتابه "السلام الضائع"، والتي تمثل " الموقف الفلسطيني من الاقتراح النهائي في كامب دافيد والذي نجد فيه "خريطة تعكس الاقتراح الفعلي".
أما الخريطة الثانية - التي تعكس اقتراح الرئيس / كلينتون الذي رفضه عرفات - تظهر

دولة فلسطينية متصلة جغرافياً في الضفة الغربية.
ولقد دهش الأمير/ بندر السعودي من كرم العرض الإسرائيلي في كامب دافيد حتى أنه
أخبر عرفات أن يقبل به دون شروط غير مؤكدة قاتلاً:
" إذا فقدنا هذه الفرصة، فلن تكون مأساة بل إنها ستكون جريمة ".
بينما اختار المؤلفان أن يكررا كذبة عرفات حول كلمة قالها تقريباً كل واحد من الوفد
الفلسطيني عن الخرائط المنشورة تثبت بالضبط ما الذي رفضه عرفات، ويصرون على وصفهم
المزيف - بكل وضوح- بالقول: " غير قابل للنقاش ".
ربما يقصدون غير قابل للنقاش "على كوكب تشومسكي" لكن ليس في عالم الواقع!!

- ٨ -

لا أمريكا ولا إسرائيل يمكن أن تبتزهم "قوة شريرة" مسلحة نووياً (إيران)، لأن المبتز لا
يمكنه تنفيذ تهديده دون أن يتلقى رداً مهولاً.
كما أن خطر تسليم سلاح نووي للإرهابيين مجرد احتمال ضئيل بنفس القدر، لأن أي
دولة شريرة لا يمكنها التأكد من أن يتم النقل دون أن يتم اكتشافه، أو أنها لن تلام وتعاقب على
ذلك".

ويقلل المؤلفان من المخاطر التي تمثلها إيران لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل؛ فهما
يفترضان أن إيران سوف تكون عرضة لتهديد خطير برد تدميري شامل، كما كان الاتحاد
السوفييتي أثناء الحرب الباردة، أو كوريا الشمالية اليوم.
هذا الجدل يتجاهل حقيقة أن قادة إيران قد أكدوا بكل وضوح أنهم لا يخشون رداً انتقامياً
نووياً، كما هدد هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني الأسبق إسرائيل بتدميرها نووياً، محذراً أن
أي هجوم إيراني عليها سوف يتسبب في قتل خمسة ملايين يهودي.
وقدر رافسنجاني أنه حتى إذا ما ردت إسرائيل بإلقاء قنابلها النووية على إيران، فهي
لن تخسر سوى ١٥ مليون إيراني، وهو ما قال أنه: "تضحية بسيطة من بين مليار مسلم في
العالم!"، ثم قال أمام حشد في طهران:

" إذا أتى اليوم الذي يتسلح فيه العالم الإسلامي كما يجب بالأسلحة التي تتحكم فيها
إسرائيل، سوف تواجه استراتيجية الاستعمار مأزقاً - شبيهاً بمأزق الملك في لعبة الشطرنج -
لأن استخدام القنبلة النووية لن يترك شيئاً في إسرائيل، بينما استخدامه ضد إيران سينتج عنه

- فقط - بعض الخسائر في العالم الإسلامي".
وفي مؤتمر بعنوان " العالم بدون الصهيونية " في أكتوبر ٢٠٠٥ أعلن خليفة
رافسنجاني / محمود أحمد نجاد:
أن إسرائيل " يجب محوها من الخريطة".
بالتالي لا يمكن للولايات المتحدة أو إسرائيل الوثوق بأن انتقال الأسلحة النووية
للإرهابيين، يمكن منعه بمجرد التهديد بالانتقام.
هذا هو السبب أن الدولتين تماماً مثل الدول الأوروبية لديهم مصلحة مشتركة في منع
إيران من تطوير أسلحة نووية.

- ٩ -

هناك أيضاً مبدأ قوي ضد انتقاد السياسة الإسرائيلية، وأن "القادة اليهود الأمريكيين
نادراً ما يدعموا فرض ضغوط على إسرائيل".
فإذا ما كان المؤلفين يعتقد أن اليهود الأمريكيون يتقاعسون عن انتقاد إسرائيل أو
محاولة الضغط على المسؤولين في إسرائيل، فإنهم بهذا يكونون على جهل وتنقصهم الخبرة
بالمجتمع اليهودي في أمريكا الذي يحيا على الخلاف!

- ١٠ -

ينخرط اللوبي في "حملة للقضاء على أي نقد لإسرائيل من أروقة الحرم الجامعي، حتى
الجامعات".
إذا كان هذا الجزم الشاذ حقيقياً؛ فإنه يثبت أن "اللوبي" أقل تأثيراً ونفوذاً مما يحاول
المؤلفان إقناعنا به، إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن المشاعر المعادية منتشرة بدرجة تفوق
أي مشاعر أخرى في الحرم الجامعي
ثم يحاول المؤلفان وضع الأمر بما يوحي بالمعنيين؛ فمن ناحية اللوبي قوة نفوذ مؤثرة،
تتلاعب بالفكر والجدل والسياسة في أمريكا، ومن ناحية أخرى، اللوبي غير مؤثر في محاولته
اللياسة لإخماد أصوات الجدل الدائر حول إسرائيل في الحرم الجامعي.
بينما الحقيقة أن ورقة البحث التي نشرها، ربما كانت من أقوى الأعمال البحثية دلالة
على الثقافة القوية التي تمثل الميول المعادية لإسرائيل في حرم الكليات! وكما أشارت "
كارولين جليك":

" كل من والت - ميرشايمر رجلان عاقلان، وضعا في الاعتبار - بما لا يدع مجالاً للشك - التبعات المتوقعة من نشر وجهة نظرهم، واستنتجوا أن الطبيعة المعادية لإسرائيل في مقالهم، سوف تحميهم من انتقادات جودة العمل أكاديمياً الأقل من المعدل الطبيعي لهم. بمعنى أنهما اعتقدا أن العداء لإسرائيل صار مقبولاً في أمريكا، حتى أن تأليف مثل هذا البحث الرديء الزائف، الذي يؤدي نشره في المعتاد لتدمير سمعتهم المهنية يمكن أن يفلت، فيمر بمستواه الأقل من المعدلات المتفق عليها أكاديمياً، فقط لأن العمل له علاقة بإسرائيل".

المنطق -

حتى لو كانت الثقافة والجانب العلمي للبحث صحيحاً، والحقائق دقيقة - وهو ما لا يقترب البحث من أيهم - فإن النظرية المطروحة في الورقة تظل غير صحيحة. فالعلة والأسباب التي يقدمها المؤلفان ببساطة غير منطقية، فمثلاً أول جدل طرحوه يعد نموذجاً على اللا منطق والمدخل التأمري. فهم يقررون بداية أن مجرد وجود لوبي إسرائيلي، يثبت أن الدعم المقدم لإسرائيل بالضرورة لا ينبع من المصالح الأمريكية؛ ها هو ما يقولونه:

" في الواقع، مجرد وجود اللوبي يوحى بأن الدعم غير المشروط لإسرائيل ليس من المصلحة القومية لأمريكا، فلو كان الأمر غير ذلك لما احتاج جماعة مصالح خاصة ومنظمة للحصول على هذا الدعم.

بمعنى آخر، أي جماعة تحتاج إلى لوبي لا بد وأنها تعمل ضد " المصالح القومية الأمريكية"؛ وتظهر غرابة هذا الجدل في الحقيقة التي تقول أن أكثر جماعات المصالح نفوذاً هي " إيه إيه آر بي " AARP .

طبقاً للمؤلفين، فهذا يعني أن حقوق الناس المحالين للتقاعد لا تتوافق مع المصالح القومية الأمريكية، وكذلك المساواة بالنسبة للأمريكيين الأفارقة NAACP ، وحقوق الاختيار للنساء " جماعات حقوق الإنجاب "، وحقوق الهواء النظيف بالنسبة لجماعات البيئة، وآلاف الجماعات الأخرى التي تبقى على جماعات ضغط ذات نفوذ في واشنطن.

بنفس المنطق، فإن مجرد وجود جماعة "ACLU"، يثبت أن الحريات المدنية، ليست من المصالح القومية الأمريكية!!

بالطبع، الواقع يشير إلى أن كل جماعات المصالح عملياً - والعديد منها يعمل لصالح

دول أجنبية - توظف جماعات ضغط لتحقيق مصالحها؛ لكن اللوبي الإسرائيلي فقط هو المتهم بتناقضه مع المصلحة القومية الأمريكية!

لعل أكثر الجدليات شيوعاً لدى المؤلفين افتراض أنه إذا اعترف يهودي بشيء سلبي عن اليهود الآخرين فهو حقيقي بالضرورة.

فقد كتب "جيريون ليفي" مقالاً يقول فيه:

لا يوجد واحد في إسرائيل عارض الحرب في العراق - وهو ادعاء سخيف ويسهل إثبات افتراؤه - لكن ميرشايمر - والت يستشهدا به.

واتهم "أكيفا إدا" كلا من "دوجلاس فايت" و "ريتشلد بيرل" بأنهما "يسيران على خط رفيع بين ولاءهم للحكومات الأمريكية... ومصالح إسرائيل". فيستشهد المؤلفان بالفقرة ويقدمونها كدليل قابل للتصديق.

ثم يستشهدا بما قاله "موريس أميتاي" وهو يهودي آخر، يفترض أن رجال الدولة اليهود ينظرون لمكائتهم المهنية من منظور "يهوديتهم" لا من منظور وطنهم أمريكا؛ وهو اتهام خطير يؤكدون عليه بالاستشهاد بفقرة واحدة من شخص مثله مثل العديد في واشنطن، له سمعة مهنية تنبع من المبالغة في قربيه من صناعات القرار؛ لكنه يهودي ولهذا لابد أن كلامه حقيقي!

تلك أمثلة على التضليل القائم على الأهواء لا العقل، الذي يستند فيه المؤلفان لصحة جدلهم على هوية المتحدث لأعلى حقيقة ومصادقية ما يطرحه من أفكار.

ومثلما كتبت عن أسلوب الجدل في "الحالة الإسرائيلية":

"ما يعد نوعاً من التزييف الأساسي أن نستخلص أن أحد طرفي الجدل يجب أن يكون على حق، إذا أيد بعض من ينتمون عرقياً لهذا الجانب الطرف الآخر.

على سبيل المثال، حقيقة أن هناك ما يقارب أصابع اليد الواحدة من اليهود أنكروا محرقة الهولوكست - مثل بعض اليهود البارزين كناعوم تشومسكي وهم على استعداد للمصادقة على 'بحث موسع' قام به أحد ناكري الهولوكست - لا يعني أنها لم تحدث.

كما أن حقيقة تأييد بعض اليهود الإيطاليين لموسيليني في أوائل الثلاثينات، لا يثبت أن الفاشية كانت على حق.

لكن زمرة من مؤيدي البروباغندا الفلسطينية يصدر عنهم الجدل الذي نبني كالاتي:

"أترى؟ حتى يهودي مثل (ضع أية اسم) يعتقد أن إسرائيل على خطأ، والفلسطينيين على حق فيما يخص كذا (الموضوع الفلاني)".

مثل هذا الجدل العرقي خادع من منظور منطق التجريب القائم على الاختبار والنظر، كما ينطوي على تضليل واضح!

نحن نجد أن النظرية التي تقوم عليها ورقة العمل غير منطقية بالتساوي، فالمؤلفان يرجعون كل شيء تقوم به إسرائيل وأمريكا أو نظمها إليه أو تحققاته في المجمل نتيجة للتلاعب الإسرائيلي.

كما يقوموا بطرح أقصى المغالطات المنطقية بداهة، إذ يخلطوا بين العلاقة المتبادلة والسببية. استمع لهذه الفقرة:

"في ٢٣/فبراير/٢٠٠٣ لخص عنوان رئيسي في الواشنطن بوست الموقف: "بوش وشارون يتفقان تماماً على السياسة الشرق أوسطية". والسبب الرئيسي في هذا التحول، هو نشاط اللوبي..

جوهر تأكيدهم للاستنتاج الصريح هنا هو أن شارون خدع الرئيس بوش، وورطه في الإطاحة بصدام حسين، ويرى أن التفسير الأقرب للحقيقة: أن بوش وشارون يتشاركا في نفس النظرة العالمية ووجهات النظر حول قضايا الشرق الأوسط".

بالطبع لا يوجد ميزان دقيق بلا دليل؛ إلا أن المؤلفان اختارا ببساطة أكثر التفسيرات إغواء - وتصادف أيضاً أنه أقل التفسيرات جدارة بالتصديق - وأزاحا جانباً كل الاحتمالات الأخرى برغم اعترافهم بأن هناك تحليلات أخرى ممكنة!! لذا ليس عجباً أن زميل لميرشايمر انتقد البحث ووصفه بالبحث الفقير أو "علم اجتماع أحادي السببية".

ووجد زميل والت "دافيد كريجين" - الذي اكتسب خبرة طويلة بعملية صناعة القرار الفعلية في البيت الأبيض - أن النظرية التي تقوم عليها ورقة العمل "تقوم على الاختلاف بصورة وحشية مع ما شاهده بنفسه".

برغم ذلك فهما لم يحاورا "كريجين" أبداً، وإذا ما فعلاً لكانا تعلمنا الآتي: طوال الطريق في أربع جولات لي من العمل في البيت الأبيض، لم أر ولو مرة واحدة

قراراً في المكتب البيضاوي، لتحويل السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل على حساب مصالح أمريكا.

وفيما عدا "ريتشارد نيكسون" - الذي قال في مناسبات متفرقة أشياء رهيبة عن اليهود، برغم عدد من يعملون معه منهم في فريقه - لا يمكنني تذكر أي رئيس يتكلم حتى عن لوبي إسرائيلي.

ربما أكون نسيت، لكن يمكنني أن أتذكر العديد من المناقشات حول قوة لوبي السلاح الأمريكي، والبيبيين والمسيحيين الإنجيليين وصغار أصحاب الأعمال واتحاد المدرسين. ثم أضاف "كريجين" الآتي:

لا تستعاض تلك الاتهامات فقط مع ما شاهدته شخصياً في المكتب البيضاوي على مر السنين، لكنها أيضاً تطعن في الولاء، وتهدر الخدمة اللامحدودة للأمن القومي الأمريكي التي قدمها رموز عامة من أمثال: "دينيس روس" أو "مارتن إنديك" وغيرهم كثيرين. دعني أضيف كمسيحي أنه من الظلم التساؤل حول ولاء ملايين اليهود الأمريكيين الذين أيدوا إسرائيل بإخلاص، بينما كانوا في ذات الوقت يعملون بلا كلل من أجل نصرته القضايا القومية الأمريكية داخل الوطن وعلى امتداد العالم، وهم في الحقيقة من بين أفضل مواطنينا، ويجب تكريمهم لا التشهير بهم.

فقط لمجرد أن لدى إسرائيل وأمريكا عادة مصالح مشتركة لا يعني أن أمريكا تغير سياستها لصالح إسرائيل.

فبهذا التحليل فأني أحد يتفق مع ورقة المؤلفين، لابد أنه في الحقيقة يتلاعب بهم ليثبتنا على عقيدتهم المعينة.

حتى الآن جاء أعلى الأصوات المؤيدة لورقتهم من "دافيد ديوك"، لكن هذا لا يعني أنهما ينتميان مثله لجماعة مصالح أو لوبي "كلان".

التفسير الأفضل ببساطة، هو أنهما وديوك تصادف أنهم توصلوا لذات الاستنتاجات، وتشاركوا في ذات المصلحة لتشويه سمعة قادة اليهود، وإطلاق نظريات المؤامرة عن مكائد الصهيونية ضد المصالح الأمريكية.

ما هو أكثر إثارة للدهشة حول نظرة المؤلفين العالمية للمؤامرة، أنهما يعتقدان أن ٥ ملايين يهودي - أقل من ٢% من سكان أمريكا وليس ٣% كما أكدا - قادرون بشكل أو بآخر،

على التمر ب وتضليل ٢٩٥ مليون من الأمريكيين غير اليهود، كي يتصرفوا - وبإصرار - ضد مصلحتهم الذاتية!

هنا يرددنا معاً مبدأ "ماركس" كالبغاء عن " الوعي الزائف " بمعنى أن " الجماهير لا تدرك حقيقة ما هو في مصلحتها الذاتية الخاصة."

وتعرض الأستاذة/ روث ويزي التي اختلفت معها - مع تقديري لها - حول شئون إسرائيل والمجتمع اليهودي ما توصلت إليه من حقائق في هذه المرة، عندما كتبت:

"سيكون من الخطأ تناول هذا المقال عن اللوبي الإسرائيلي كهجوم على إسرائيل وحدها، أو على اليهود المدافعين عنها فقط، أو حتى على المنظمات والأفراد الذي يشير إليهم لديهم. إن هدف المقال الحقيقي هم عامة الأمريكيين الذين يدعمون إسرائيل الآن بمعدلات عالية من الثقة والاقتناع أكثر من أي وقت مضى.

فعندما يلمح المؤلفان بأن الدعم المؤيد من أعضاء الحزبين في الكونجرس - الجمهوري والديموقراطي - لإسرائيل يعد نتيجة للنفوذ اليهودي، فهم يعملون على نهج أصحاب النظرية الكلاسيكية للمؤامرة، الذين يرجعون اتخاذ القرارات في الكونجرس للتحالف المشين لنفوذ القوى لا لاختيارات النواب المنتخبين بديموقراطية.

إن احتقارهم للمواطنين رفاقهم في الوطن يتطابق مع ادعاءهم أن الشعب الأمريكي شعب غبي يسهل خداعه، كما أن إصرارهم على أن دعم أمريكا لإسرائيل يشترطه ويدفع ثمنه اللوبي يجلب الازدراء على طبيعة حكم الأمريكيين على الأمور، وسوء تقديرهم للقيم الأمريكية. مرة أخرى، فالتفسير الأكثر احتمالاً هو أن غالبية الأمريكيين - يهود وغير يهود - عادة ما يدركوا أن مصالحهم بالضرورة تتوازى مع المصالح الإسرائيلية، بينما كلا الدولتين دول ديموقراطية ولدت من رحم التقاليد الغربية والثقافات الغربية بكل ثراءها.

هل من العجيب في شيء أن الأمريكيين يعرفون كشعب بصورة أقرب مع دولة علمانية ديموقراطية، عن أن يعرفون بالدول الشيوعية الشمولية، أو بالديكتاتوريات القمعية التي تحيط بإسرائيل، أو مع دولة تؤيد أمريكا بكل حماس وإخلاص لا مع دول لديها مشاعر كراهية حقيقية ضد أمريكا.

ويعد تطبيق رؤية ورقة المؤلفين التي تقول بأن اليهود الأمريكيين يضعون مصالح إسرائيل قبل مصالح أمريكا، ويثيرون ظهور الشبح القبيح " الولاء المزدوج "، هو من قبيل

الإشاعات الكاذبة التي لازمت يهود "الدياسورا" الشتات من زمن لا يمكن تذكره!
ويعتبر من الإزدراء بحق في أمريكا اليوم أن تفترض أن سياسيين أمريكيين كاثوليك
مثل "جي إف كينيدي" و "جون كيري" يعلنون من شأن ولاءهم المبدئي للفاشيون على ولاءهم
لأمريكا، لكن المؤلفان لا يشعران بوخز الضمير وهم يواجهون اتهام مماثل ضد السياسيين
ورجال الدولة من اليهود.
"... فهناك أيضاً أعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب من اليهود يعملون بكد
ليجعلوا السياسة الخارجية الأمريكية تدعم المصالح الإسرائيلية."
فعندما تعمل أمريكا بالتوافق مع بريطانيا أو إيطاليا أو ألمانيا أو الهند أو الصين، لا
يتساءل أحد عن ولاء ووطنية المنحدرين من تلك الأصول، ذلك أن المؤلفين يستهدفان اليهود
فقط في الاتهام بعدم الولاء وتدمير مصالح أمريكا!!

الخلاصة

ليست الكلمات فقط - على زيفها وعدم توازنها - هي التي تبرز نماذج وقوالب مكررة؛
بل حتى "الموسيقى" الصادرة عنها أيضاً - النبرة ودرجة الصوت والإحساس في المقال - سبباً
في كل هذا الغضب من الأكاديميين والمواطنين المهتمين من كل ألوان الطيف السياسي
والديني، باستثناء اليمين واليسار المتشددين!

ما الذي دفع بالمؤلفين ذوي المكانة الأكاديمية المرموقة أن ينشروا جميعاً لتصريحات
سبق الإدلاء بها، ولا بد أنهما علما يقيناً أنها أداة المعادين العلنيين للسامية لمجرد أن يجادلوا
بأن لليهود نفوذ بالغ، وهو ما يعطي رخصة نشر أكاديمية لتعصب أعمى تام يضع كل اليهود
الأمريكيين في أجهزة الدولة ووسائل الإعلام محل اشتباه بعدم الولاء.
تخيل لو أن أستاذين جمعاً مثل هذا العدد من التصريحات المؤسسة على بحث رديء
ومصادر مشكوك فيها عن الأمريكيين الأفارقة لادعاء بأنهم سبب كل المشاكل في أمريكا، ثم
قدموا هذا التجميع كدليل على أنهم يتصرفون بما يتناقض مع المصالح العليا للولايات المتحدة،
وبغض النظر عن أي قدر من الهوامش، من يمكنه أن يفشل في تقدير أن هذا المشروع
تدميري.

إنني لأعجب مما اعتقد المؤلفان أنهم سوف يحققونه من إعادة تدوير مثل هذه

المعلومات المغلوطة عن رابطة الدم اليهودي عند إثارة تلك الروابط الزائفة بين "جوناثان بولارد" والاتحاد السوفييتي، أو بالقول أن جيش الصهيونية كان أكبر وأفضل عتاداً من الجيوش العربية التي حاولت تدميره في ١٩٤٨، وبتكرار العديد من المعلومات المضللة التي يسهل دحضها.

لماذا يولسون تلك الأهمية لأعضاء الكونجرس من اليهود؟ هل لأن هذا سيؤدي لإيقاف الاستعانة باليهود مثلاً؟ أم أنهم سيطلبون من أعضاء الكونجرس اليهود دخول اختبارات في الولاء؟ إنني ببساطة لا أفهم "ما الدافع؟"

لهذا فأنا أكرر التحدي لكل من "ستيفن والت" و "جون ميرشايمر"، أن يقولوا لنا أي الجدلّيات التي طرحوها جديد؟ لم تطرحه من قبل المواقع الإلكترونية الحاكمة وفي الخطب والمقالات المعادية لإسرائيل؟

يدعي والت وميرشايمر أنهما كتبا تلك الورقة، على الأقل جزئياً، لحفز الحوار فيما يتعلق بنفوذ اللوبي.

كما يدعي أن الجانب المؤيد لإسرائيل يسعى لواء أي مناقشة عامة حول الموضوع: "فاللوبي لا يريد أن يفتح حواراً جدلياً مفتوحاً حول مواضيع تشمل إسرائيل، لأن حواراً مفتوحاً يمكن أن يجعل الأمريكيين يتساءلوا حول مدى الدعم الذي يقدمونه حالياً لإسرائيل". لكن هذا الجانب انتفض في مواجهتهما ليتحداهم ويشارك في سوق الأفكار، فقط ليتلقى من المؤلفين تحية الصمت، إذ رفضا أي حوار حول وجهات نظرهم! لقد عرضت على المؤلفين شخصياً فرصة الحوار حول المواضيع التي أثارها في الورقة، لكنهما لم يقبلتا بهذا التحدي ولا تزال دعوتي مفتوحة. إنني أتحدى أن ينظرا في عيني مباشرة ويقولوا لي ذلك، لأنني يهودي فخور بيهوديتي ومؤيد فعال لإسرائيل، كما أنني أدين بالولاء لوطني.

"آلان ديرشوفيتز" أستاذ القانون في هارفارد،

وأخر كتاب صدر له: "حق الشقعة: سكين تقطع في الاتجاهين"

(نورتون ٢٠٠٦).

لماذا نعارض اللوبي الإسرائيلي
Why Oppose Israel Lobby

بقلم
جابريل آش
By Gabriel Ash
"صوت منشق" Dissident Voice

١٩/١٠/٢٠٠٦

صدم اثنان من الأكاديميين في قسم علوم السياسة بجامعة شيكاغو ومدرسة كينيدي للحكومات في جامعة هارفارد الحساسية المرفقة للفصول المغلقة، عندما نشرنا دراسة ملعونة (مدانة بعقوبة سرمدية) عن كيف وإلى أي مدى يؤثر "اللوبي الإسرائيلي" في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد تم تشريح النص ونقده عادة بشكل هستيري من كلا التيارين اليساري واليميني وكذلك من طرف الإعلام الرئيسي العام والراديكالي.

وتعتبر الحالة الهستيرية التي أصابت الجميع في حد ذاتها فاضحة، وهو ما أمل أن أنكب على توضيحه في مقال منفصل.

لكني أولاً أرغب في اختبار مصداقية جدل المؤلفين بهدف طرح ترياق ربما يبطل أثر ما يحدث من ردود فعل في اليسار الأمريكي ما أن يذكر اللوبي الإسرائيلي.

للقيام بذلك سأنقد ورقة البحث، كما سأعيد بناء الجدل المطروح حولها في إطار يساري متناسق.

تقول نظرية المؤلفين الآتي:

"إن مجمل الضغط القوي المتواصل لإقحام السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، يأتي كنتيجة للسياسات الداخلية الأمريكية، وبوجه خاص نشاط "اللوبي الإسرائيلي"... فلم تتمكن أية جماعة ضغط أخرى من الانحراف بالسياسة الخارجية الأمريكية - بعيداً إلى هذا الحد - عن ما تمليه - بدون هذا الضغط - المصالح القومية الأمريكية."

ثم تلخص الورقة المستوى "الفائق للعادة" من الدعم الدبلوماسي والمادي الذي توفره أمريكا لإسرائيل على مدى العقود القليلة الماضية.

فالمؤلفان يدمران بشكل محكم بارع الإيجاز، الجدليات الثنائية التي تدور كثيراً لتبرير الدعم الأمريكي لإسرائيل والتحالف الاستراتيجي معها، وكذلك الجدل حول الحجج الأخلاقية.

إذن لم تدعم أمريكا إسرائيل؟

يجيب المؤلفان بالإشارة إلى اللوبي الإسرائيلي الذي يعرفونه بأنه "مجال صارم متشدد يتكون من تحالف هش بين أفراد ومنظمات تعمل بإخلاص وحيوية، لتشكل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه تأييد إسرائيل."

فاللوبي يشجع ويعزز الدعم لإسرائيل... "بالضغط على الكونجرس والإدارة التنفيذية

لدعم إسرائيل على طول الخط "، وبالكفاح " للتأكد من أن الخطاب العام حول إسرائيل يصورها في صورة إيجابية بتكرار الأساطير عن إسرائيل ونشأتها، وبترويج رؤية الجانب الإسرائيلي في الخلافات السياسية الحالية... لمنع أي تعليقات نقدية عن إسرائيل من أن تحظى بقدر عادل من الإبصاف داخل الملعب السياسي".

ثم يوالى المؤلفان توثيق الأدلة على قوة اللوبي ووسائله في ممارسة نفوذه على الكونجرس والإدارة التنفيذية والإعلام ومستودعات الفكر والدوائر الأكاديمية.

سوف أقرر هنا اتفاقي مع المؤلفين:

فاللوبي الإسرائيلي في الحقيقة قوي وذا نفوذ، ونفوذه شنيع ومدمر للأمريكيين والإسرائيليين وشعوب الشرق الأوسط بل وبقية البلاد في العالم، وإن لم يكن بالضرورة بهذا الترتيب، ما يدعم تلك التصريحات من دليل لاختلاف عليه من أي شخص له عقل منفتح واعي. على أية حال، المشكلة ليست في هذه الاستنتاجات، ولكن في الإطار الذي يضعه المؤلفان لفهم دور اللوبي في السياسات الأمريكية أو المصلحة القومية لأمريكا. "إن مجرد وجود اللوبي في الحقيقة، يفترض أن الدعم غير المشروط لإسرائيل ليس من صميم المصلحة القومية الأمريكية".

فإذا كان الأمر كذلك، فلم يكن المرء ليجتاح جماعة مصالح خاصة منظمة للوصول بهذا الدعم لحيز الوجود، لكن لأن إسرائيل تمثل عبئاً ومسئولية قانونية وعائفاً استراتيجياً وأخلاقياً كذلك، فالأمر يتطلب ضغط سياسي لا يلين للإبقاء على الدعم الأمريكي متماسكاً! من هذا المنطق تتوالى الاستنتاجات الغريبة؛ على سبيل المثال تصبح حماية البيئة بالمثل " ليست من صميم المصلحة القومية لأمريكا "، لأن المرء يحتاج "جماعة مصالح خاصة منظمة لإخراج هذه الحماية لحيز الوجود".

من الواضح أن هناك شيئاً ناقصاً في هذا التحليل، ولكي نرى ما هو؟، فلنلفظ مفهوم السياسات التي تظهرها هذه الملاحظة:

هل هناك مثل هذا الشيء؟ "المصلحة القومية" أي هدف أو مجموعة من الأهداف السياسية التي لا تتبرخ خلافاً وتفيد الأمريكيين؟

فالسياسات الأمريكية تصدر من خلال سلسلة من مراكز البحث والمعاهد التي يمكن الوثوق بها في قدرتها على تمييز هذه المصلحة القومية حتى لاتتسبب في حدوث مشاكل،

وهي عادة ما تقوم بذلك ما لم يتم السيطرة عليها بضغط خارجي مثل ضغط اللوبي الإسرائيلي. فالمصلحة القومية ليست معطى نهائياً، لكنها النتيجة النهائية للعملية السياسية. نظرياً تتبع المصلحة القومية من التداول العام والجدل في الكونجرس المنتخب والدوائر التي تدور في فلكه، الذي يزن أصوات الناخبين والمصالح المختلفة، ويبدو أن المؤلفين يضمنان هذه النظرية في ذهن عندما يتهما اللوبي بإعاقة الجدل. لذلك تختصر نظريتهما الأمر إلى القول بأن البيت الأبيض والكونجرس كانا ليقوما بخيارات مختلفة لولا وجود اللوبي.

المثير للدهشة أن هذا التصوير أو الاستنتاج كان بين الاستنتاجات التي يشرعها اليسار في وجه معارضيه، والحقيقة في هذا الاستنتاج يجب أن تكون جلية... لليسار قبل أي أحد آخر. فانت لا تستطيع الاعتقاد بأن المال يشتري النفوذ بينما في ذات الوقت تبقى على مفهوم أن ملايين الدولارات التي ينفقها اللوبي في واشنطن ليست ذات بال.

كما لا يمكن لأحد أن يكون نشطاً، بينما تعتقد أن نشاطه هذا لا يشكل فرقاً كبيراً. فإذا ما كان جهد اللوبي الثري لتشجيع حرب ما لا يشكل فرقاً كبيراً، فما هي الفرصة المتاحة للنشطين المعادين لهذه الحرب والمقيدون ببضعة آلاف من الدولارات؟ فالاعتقاد بأن اللوبي ليس له نفوذ هو كأن تعتقد أن التاريخ يتحدد بقوة لاسيطرة للإنسان عليها، وهو معنى لا يجب على اليسار الاتفاق معه بأي حال.

لكن بينما اكتشافات المؤلفين عن قوة ونفوذ اللوبي حقيقية؛ إلا أن ادعاءاتهم بأن اللوبي يقلل من شأن "المصلحة القومية" الأمريكية حتى على مستوى التحليل، ادعاء يفتقر للدقة. لأنك إذا ما أخرجت اللوبي الإسرائيلي خارج واشنطن، فإنك لن تجد "تحت" المصلحة القومية التي لا تفقد بريقها الذي لا يبهت كما يتوقع المؤلفان.

لكنك ستجد جماعات ضغط أخرى على طول الطريق؛ فاللوبي فقط يعمل على "تحويل السياسة الخارجية الأمريكية" ودفعها بعيداً عما كانت جماعات الضغط الأخرى لتدفعها في اتجاهه.

إن التقرير الذي يصف كيفية تشكيل معادلة "المصلحة القومية"، يجب أن يأخذ في الاعتبار قوة الجماعات المختلفة ونفوذها في تشكيلها من نقطة البدء التي ينطلق منها التقرير.

تلعب قوة الجماعات الاجتماعية المختلفة والمصادر المقارنة المتاحة لها، دوراً أساسياً

ومحورياً في تعريف هذه المصلحة في كل مراكز البحث المهمة بتحديد "المصلحة القومية"... الكونجرس والإدارة التنفيذية والقضاء والإعلام والدوائر الأكاديمية ومستودعات الفكر... الخ. وتحدد فروق القوة، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعرقية لأولئك الذين يتخذون القرار، كما تحدد الدليل المتاح لتأييد أي جدل قد يثار.

في الواقع لا تشوش جماعات المصالح على السياسات إنما تصنعها، و"المصلحة القومية" تنبع من الصراع أو التعاون بين الجماعات والقوى المتحالفة، وكل منها تحاول تعريفها بطريقة تخدم مصالحها.

إن جهد المؤلفين لتصوير اللوبي وكأنه نوع من "التسييس" غير المقبول لما يفترض أنه مصلحة سياسية غير قومية يلمح إلى أن اللوبي الإسرائيلي انحراف استثنائي عن الطريق القويم، يختلف جوهرياً عن نشاط واشنطن المعتاد.

- مقارنة جماعات المصالح

ربما كان اللوبي الإسرائيلي في الحقيقة انحرافاً استثنائياً، ولكي نرى أنه ليس كذلك، فلنقارنه بجماعة ضغط الرعاية الصحية مثلاً، متتبعين نفس المعايير التي استخدمها المؤلفان. فجماعة الضغط للرعاية الصحية جماعة قوية، فقد واجهت وتحكمت في قرارات الإدارة التنفيذية - خطة إصلاح كلينتون على سبيل المثال - وهي تتحكم بانتظام في الكونجرس، حتى أن التشريع لقواعد الرعاية الصحية تحمي أرباحها، وهو ما تجلّى في إصدار تشريع فوائد الدواء الحديث، فقد منع الكونجرس "ميدي كبير" من التفاوض حول تخفيضات الأسعار مع مقدمي الخدمة الصحية.

وتتحكم جماعة الضغط للرعاية الصحية في السياسة الخارجية والتجارية للولايات المتحدة، بالتحديد من خلال براءات الاختراع وإعادة الاستيراد.

ويشعر الأكاديميون بنفوذ لوبي الرعاية الصحية بدرجة كبيرة، حيث تتحكم أموال شركات الأدوية في الأمراض:

أيها ستكون له الأولوية في إجراء البحوث، وأحياناً حتى في تحديد أي النتائج سيتم نشرها.

كما تضع وسائل الإعلام الرئيسية إطار النقاش والجدل وتحدد المسارات التي تخدم

شركات الرعاية الصحية بدلاً من خدمة مصالح المستهلك (مثلًا اختيارات الطب الاجتماعي مقابل التوزيع العادل للحصص)، باختصار يمكن الشعور بقوة لوبي الرعاية الصحية في كل مجال، تماماً مثل الشعور بقوة اللوبي الإسرائيلي.

ويمكننا تقدير إجمالي التكاليف المباشرة التي يتحملها الأمريكيون، والتي يرجع الفضل فيها لنشاط اللوبي الناجح في صناعة الرعاية الصحية.

إذ يعد لوبي الرعاية الصحية المتهم الرئيسي في الحقيقة المؤسفة التي مؤداها أن الولايات المتحدة تنفق على الرعاية الصحية حوالي ضعف الإنفاق السنوي للدول المتقدمة الأخرى، فحجم الإنفاق تزايد من ٥,٢% من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٦٠ إلى ١٦% من الناتج القومي في ٢٠٠٤.

نفترض - بتحفظ - أن تبني نموذج صناعة للرعاية الصحية أقل تعاطفاً مع مصالح اللوبي يمكن أن يخفض الإنفاق بما يوازي ٢٠% فقط (وهو ما يعني البقاء عند تكلفة أعلى بكثير من مثيلاتها في الدول الأخرى)

بحسبة سريعة يتبين أنه من ١٩٦٠ - ٢٠٠٤ اقتطع لوبي الرعاية الصحية من الأمريكيين ما قيمته ٦,٣ تريليون دولار بأسعار ٢٠٠٤.

تلك هي التكاليف المباشرة فقط، أما الآثار الاجتماعية الكاملة للرعاية الصحية المتدنية فلا حساب لها.

قارن ذلك بتكلفة المعونة لإسرائيل والتي يقدرها المؤلفان بما يوازي ١٤٠ مليار دولار بأسعار ٢٠٠٣، فطبقاً لهذه الأرقام يستدعي الأمر ما يقرب من ٤٥ لوبي إسرائيلي لكي يقع حجم الإضرار بجيوب الأمريكيين، بالقدر الذي يسببه لوبي واحد للرعاية الصحية!

يقدم المؤلفان - باعتراف الجميع - تقديراً منخفضاً بلا داع لحجم الدعم الأمريكي لإسرائيل، فالأقتصادي "توماس ستوفر" يقدر التكلفة الإجمالية للدعم الأمريكي لإسرائيل - بما فيها التكاليف المصاحبة لمركزية إسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية - فيما بين ١٩٧٣ إلى ٢٠٠٢ بما يوازي ٢,٦ تريليون دولار.

هذا برغم أن الرقم يشمل التكاليف الثانوية ولا يأخذ في الحسبان مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويظل الرقم أقل من نصف التقدير المتحفظ للتكاليف المباشرة التي يرجع إنفاقها لنفوذ لوبي الرعاية الصحية.

فالمال ليس كل شيء.

كما يلاحظ المؤلفان أن مركزية الدعم لإسرائيل في سياسة الحكومة الأمريكية تكلف أمريكا أرواحاً أمريكية.

لكن هذا ينطبق أيضاً على لوبي الرعاية الصحية، فمتوسط عمر الفرد في أمريكا أقل بعامين تقريباً مقارنة بالبلدان الشبيهة إلى حد بعيد مثل كندا وبريطانيا وفرنسا. فإذا فرضنا أن رعاية صحية منظمة - أفضل - بشكل أو بآخر يمكن أن تضيف ستة أشهر فقط لمتوسط عمر الأمريكيين، فإن عدد من يموتون في العام الواحد سيقبل بما يقرب من ١٠٠٠٠٠ فرد، وهو ما يصل لمعدلات وفاة أكبر من كل الوفيات الأمريكية في الحروب والإرهاب معاً!!

ويبدو لوبي الرعاية الصحية أكثر حذراً تجاه الأمريكيين من اللوبي الإسرائيلي، وهو ما يبرر منطقياً أنه أكثر قوة.

فبينما اللوبي الإسرائيلي يستفيد من تشجيع سياسات معقدة تؤدي لنتائج مركبة هي في حقيقتها أبعد ما تكون عن معظم أكثر الاهتمامات المباشرة للأمريكيين، فإن هدف لوبي الرعاية الصحية أكثر صعوبة، إذ يضغط من أجل إقرار سياسات تؤثر مباشرة وبصورة مرئية على حياة كل فرد في البيوت الأمريكية.

لذا فإن ادعاء المؤلفين أن اللوبي الإسرائيلي "بفعاليته الخارقة للعادة" قد استبعد من الجدل، هو ادعاء خطأ بلاشك.

"اللوبي الإسرائيلي لوبي قسوي، ويسبب ضرراً بالغاً يقع على الأمريكيين وغير الأمريكيين؛ لكن لا هو ذا وضع منفرد ولا هو الأقوى ولا هو الأكثر ضرراً من غيره من جماعات الضغط."

على أية حال، هناك عاملين على صلة باللوبي يميزانه - برغم أن المؤلفين لا يشيرا إليهم بوضوح- وهما عاملان يخدمان كافتراض لم يختبره المؤلفان. العاملان هما:

الفصل بين السياسة الخارجية والداخلية، والفرق بين المصالح التجارية والقومية - العرقية.

إن نظرة عن قرب لهذين العاملين سوف تظهر أن كلاهما مهم لفهم اللوبي الإسرائيلي،

إلا أن أيًا منهم لا يبرر معالجته على أنه انحراف فريد من نوعه.

- جماعات الضغط القومية مقابل الجماعات التجارية

واضح أن ما يميز اللوبي الإسرائيلي عن لوبي الرعاية الصحية، هو أن الأخير تحالف بين أصحاب شركات الرعاية الصحية وأرباحها التجارية يسعى لحماية وزيادة ثروتها، بينما لوبي لإسرائيل لا يصنف أو يوصف بأرباحه التجارية؛ إذ تتحدد مصالحه بهويته العرقية اليهودية وعلاقته بدولة أجنبية (إسرائيل)!

واللوبي الإسرائيلي ليس الوحيد على هذه الشاكلة، فهناك اللوبي الكويتي، واللوبي التركي، ولوبي الملكيين الإيرانيين، واللوبي الأيرلندي وهكذا.

من المؤكد أن اللوبي الإسرائيلي اليوم هو أكثرهم نجاحاً ونفوذاً بين الجماعات العرقية المختلفة في الولايات المتحدة.

ولابعد المؤلفان على هذه الصفة المحددة للوبي لأنهم على الأرجح يخشون الاقتراب من هذه الصفة.

فاللوبي الإسرائيلي يعرف نفسه بصلته بتجمع يهودي قومي، لكن أية إشارة جماعية لليهود الأمريكيين تتعدى على الفور الحدود إلى الأضواء المعتمة لمعاداة السامية والاضطهاد! فبمجرد الرغبة في مناقشة وضع اللوبي، وجد المؤلفان أنفسهم في الوضع الذي لا يحسد عليه لأولئك الذين وضعوا أسس النظام السياسي والاجتماعي في أمريكا حيث أقروا بالحقيقة " لا تفكر حول الأفيال!"

إلا أن هذا لا يعني شيئاً؛ فالمعنى الذي يعبر عنه المثل " أفيال في الحجرة " بمعنى أمر غير مقبول عقلياً أو يتجاوز الحدود، لا ينطبق في حالتنا هذه.

نحن نحتاج للتفكير في الحقيقة التي تقول أن اللوبي الإسرائيلي يعرف نفسه من خلال منظور عرقي / قومي.

هل هذا المنظور يجعل منه مختلفاً وأكثر قوة وأكثر عرضة للنقد، وكذلك أكثر أم أقل شرعية؟ وعلى مستوى أكثر بداهة هل المقياس يتساوى في دقته؟!

فعندما يعلن التنقيذيون في قطاع البترول أن هدفهم حماية تدفق البترول، فإننا لا نندفع لوصفهم بأنهم جماعة مستهلكين.

وعندما تعبر شركات الدواء عن اهتمامها بمستقبل الاختراعات في المجال الطبي، لا نضعها بأنها جماعة ضغط علمية.

وبالمثل، هل علينا أن نؤمن أن اللوبي اليهودي عندما يصرح بتشجيع وضمان مصالح اليهود وإسرائيل فعلينا تصنيفه باللوبي الإسرائيلي؟

يلاحظ المؤلفان ذلك

" ففي مسح أجري عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، تبين أن ٣٦% تقريباً من اليهود الأمريكيين قالوا أنهم:

ليسوا لحد بعيد أو ليسوا على الإطلاق مرتبطين عاطفياً بإسرائيل "

لكن هل يذهب الأمر لمدى أبعد من ذلك؟

فرغم أن اللوبي يوظف ويشجع فعالية الجذور اليهودية لموظفيه؛ فإن فعاليته تنبع في معظمها من دعم أقلية من النخبة في المجتمع اليهودي.

فالحلقة الرئيسية وجوهر أعمال إيباك يكمن في إبداء الرأي الاستشاري، في أين يجب أن تستثمر المال السياسي، "... التحالف الهش بين الأفراد والمنظمات..."

فما اعتبره المؤلفان في الجزء الأغلب منه ينطبق على الأفراد شديدي الشراء والمؤسسات - التي لا تهدف للربح - التي يؤسسونها ويمولونها بما يوازي ملايين الدولارات سنوياً.

ويلاحظ المؤلفان كذلك:

"المشير للسخرية أن إسرائيل نفسها لسوف تكون أفضل حالاً إذا كان اللوبي أقل نفوذاً، وإذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر توازناً."

لسوء الحظ لا يقودهم ذلك إلى التساؤل حول الإطار الذي وضعه لورقة بحثهم.

فإذا كان اللوبي سيناً لإسرائيل وأمريكا، وليس مفيداً لهذا الحد لليهود الأمريكيين، فلمن

يكون إذن جيداً؟ بمعنى آخر من أجل من يعمل اللوبي؟

لدينا هنا - حسب تحليلهم - لوبي غريب، دون جمهور من الأنصار أو الزبائن

المستفيدين، لوبي يستخدم مصادر غير تقليدية فائقة للعادة لفائدة لا أحد... لوبي أقل إسرائيلية وأكثر عدمية!!

تتلاشى المشكلة ما أن نلاحظ أن فشل جماعات الضغط في حفز الجماهير الذين تدعي

أنها تمثلها، أمراً ليس قاصراً على اللوبي الإسرائيلي، لكنه صفة عامة مميزة لجماعات الصفوة التجارية كما العرقية.

فلوبي البترول مثلاً، لا يساعد فعلياً المستهلكين على تدفق البترول؛ ولوبي الرعاية الصحية لا يعنى كثيراً بالمرضى؛ ولوبي البنوك لا يحارب من أجل الإبقاء على معدلات الفائدة منخفضة لصالح العملاء، كما لا يناضل اللوبي الكوبي لتحسين أحوال الحياة في كوبا. لذلك فالتفرقة بين جماعات المصالح "القومية" و"التجارية" لا يفيد كثيراً في فهم مسعى تلك الجماعات.

فجماعات المصالح التي تعمل في واشنطن، هي تحالف أصيل في طبيعته الأساسية بين الثروة والامتياز؛ واهتمامها الرئيسي مهما كان اللواء الذي تحمله هذه الجماعات، الحفاظ والإبقاء على ماحققته من الامتياز وتوسيع مداه.

وبدلاً من وضع جماعات المصالح العرقية في مواجهة القيمة باعتبارها تعكس مصالح أجنبية، نحتاج لاعتبار اللوبي من منظور تكوين النخبة المعبرة عنه، والتي تعد عادةً عبر قومية" إما كلياً أو جزئياً.

وعلى صلة وثيقة بالموضوع أن نولي الاهتمام بالبناء الطبقي للمجتمع اليهودي، ودور مؤسسات ومراكز البحوث في إسرائيل في توزيع القوة الاقتصادية.

بالتبعية على المرء أن ينظر في الصلات التجارية والملكية المتبادلة لرأس المال التي تربط المصالح الإسرائيلية والأمريكية.

على المرء أن يسمح بقدر من الشفافية في التناول؛ وأن يولي كل هذا القدر الهائل من الأهداف المشتركة اهتمامه، وكذلك للتعاون بين عناصر من داخل اللوبي وعناصر من النخبة خارجه، وأيضاً للتنافس والاحتكاك الذي يحدث أحياناً داخل اللوبي نفسه، بما فيها الصراع بين اليهود الأمريكيين والمصالح الإسرائيلية.

باختصار يحتاج المرء أن ينظر للوبي من خلال "منشور" من ديناميكيات الطبقة الحاكمة فيه، والمناورة المستمرة للحصول على السلطة، وهي بمثابة "الحياة ذاتها" لكل الطبقات الحاكمة.

على المرء أن يقوم بهذا كله في سياق الكوكبية المتعددة القوميات، التي تعد شرط الطبقة الرأسمالية الحاكمة اليوم.

هذا لا يعني أن القومية أو العرقية لا يهتما في شيء، فالنزعة القومية والعرقية نزعة قوية مستجددة، فلوبي يعرف بما هو قومي يمكن أن يستند على دعم شعبي على أساس من الجاذبية العاطفية للهوية القومية، وهو مصدر قوة تفتقده جماعات المصالح الأخرى تماماً. فالنزعات العرقية والقومية هي مبادئ وقيم اجتماعية رئيسية حاکمة، تتفاعل مع المصالح الاقتصادية بطرق مركبة.

فالمصالح الاقتصادية تعتمد على الهوية العرقية وتشكلها بحيوية، لأنها تسعى لتنظيم العمالة ورأس المال (ربما كانت الحالة المعبرة عن ذلك، العبودية في أمريكا). بالطبع لهذا أهميته، لكن اللوبي لم يعرف نفسه من منظور قومي، وهو أمر مهم من منظور لغة الخطاب والأساليب والجاذبية وكبح الانفعالات، وفي النهاية مصدر قوة اللوبي. ما يجب رفضه بدلاً من ذلك، هو وصف اللوبي على أنه ببساطة تعبير عن القومية اليهودية / الإسرائيلية.

بدلاً من ذلك، نحتاج للتفكير في اللوبي من خلال اللعب المتبادل بين الأيديولوجية المتحركة القوية للنزعة القومية والدستور، ومصالح أهل الصفوة السياسية والاقتصادية. نحتاج أيضاً للنظر في أساليب اللوبي في إشعال روح الهوية اليهودية، وأن نسعى لإعادة تشكيل نشيطة لها بأساليب توحد وتقوي من تلك الهوية المؤسسية والاقتصادية. وهو بلا شك موضوع غير محبب، يجب على البحوث الصحيحة سياسياً أن تتجنبها. إن مقال اليوم مقال عن الإيمان العلماني، يقول أن الهوية من الأمور شديدة الانفجار إذا تناولها علماني وأنه لا يجب عليه "إهانتها" بنظرة فاحصة منه. إن مناقشة ذلك يجب أن تقتصر على المسلمين، بينما اليهود الذين يلوحون بعلم إسرائيل يجب السماح لهم بالتعليق على أسس التضحية المتلازمة للإيمان اليهودي المعاصر... دولة إسرائيل واليهوكرست.

لكن لا يمكن للمرء أن يأمل في الوصول لهدف ومعنى السياسة الخارجية الأمريكية من دون تقويض الدعاوى الممثلة للوبي واختبار الأساليب التي بها أعادت تشكيل الهوية اليهودية الأمريكية بحيوية، وكشف المصالح الاقتصادية في كل من أمريكا وإسرائيل لكل من اليهودي وغير اليهودي، تلك المصالح التي تخدمها جماعات الضغط حالياً.

- السياسة الخارجية في مواجهة السياسة الداخلية

لاحظ المؤلفان التشابه المتأصل في الطبيعة الأساسية بين اللوبي الإسرائيلي، و"لوبي المزارعين"، و"لوبي عمال الحديد والصلب"، و"لوبي عمال النسيج"؛ لكن عندما يصلوا للاستنتاج فهم يقصرون الفعلية المتفردة على نفوذ اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية فقط.

اعتقد أنهما سعيا للحفاظ على فاصل زائف بين عالم داخلي أو دائرة داخلية تتصادم فيه المصالح بسبب الخلافات السياسية الشرعية، وبين عالم قومي أو دائرة قومية موحدة بسياسة خارجية متماسكة وذاتية الدليل، والمشكلة في ذلك أولاً أنه لا يوجد مثل هذا الفصل، وثانياً أنه مشكوك فيه تماماً إذا ما كان هناك ضرورة لمثل هذا الفصل.

ليس استثناء أن تتشكل السياسة الخارجية من خلال المصالح الداخلية لكنه الأمر الطبيعي، وسواء كانت شركة موحدة للثمار التي يشتمل تراثها على مصطلح "جمهورية الموز"، أو "صفقات البترول النموذجية في المنطقة العربية" فهي تفقد على امتداد الخط إلى تحالف أعمال - معاصر، وإلى مصالح البنوك التي تسود التدخل الأمريكي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإلى جورج بوش، فالسياسة الخارجية الأمريكية عادة ما تخدم الأعمال في أمريكا، وهو أمر في حقيقته من صميم عالم الأعمال.

لهذا فإن نفوذ اللوبي في التأثير على السياسة الخارجية بدلاً من السياسة الداخلية لايجعل منه وضعاً خاصاً بأي حال.

لكن ما هو شكل السياسة الخارجية الذاتية كما يبدو أن المؤلفين يتبنوها؟

كيف يمكن تحديد "المصلحة القومية" إذا عزلت عن السياسات الداخلية؟

لماذا لا يقولوا بوضوح تام أن جدلهم يلمح إلى أن "السياسة الخارجية" يجب أن تكون حكراً على الخبراء البيروقراطيين، وأن تصبح خدمة مدنية من الممكن أن تديرها هيئات مثل "سي آي إيه" ووزارة الخارجية، وأن تعزل عن عالم السياسة الذي تتحكم فيه جماعات الضغط و"المصالح الخاصة"؟

ربما كان هناك مفتاحاً للأصول الهجائية والعدوانية لهذه الورقة البحثية في الحرب الداخلية داخل حلبة السباق التي تدور رحاها في واشنطن بين الموظفين المدنيين والمرشحين السياسيين، وهم في الغالب من المحافظين الجدد منذ بداية حكم بوش.

لقد قام المحافظون الجدد في الحقيقة بالعديد من الإجراءات السيئة بل وربما الأسوأ على الإطلاق؛ وسوف يكون طردهم بالضرورة تطوراً خارقاً، أنا مع ذلك كلية.
لكن استعادة الموظفين الذين يعملون في الخدمة المدنية باحترام لن يفصل - كما يعتقد المؤلفان وهو اعتقاد يفتقد الدقة - السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية.
بالكاد سيتحول النفوذ السياسي على السياسة الخارجية في اتجاه مصالح داخلية أخرى، ونحن على يقين من ذلك لأن الأمور كانت كذلك قبل مجيء جورج بوش للبيت الأبيض، وقبل أن يقرر تدمير الخدمة العامة في أمريكا.
لذلك ألمح المؤلفان إلى لازمة شائعة جداً:
أن الحل لقضية الفساد السياسي يكمن في دور الخبراء والتكنوقراط، وهو ما يجب رفضه، فلا يجب القبول بالفساد أو التكنوقراط، إنما الديمقراطية هي ما نقبل به.

ولكي أنهى مقالتي بإعادة الإعلان عن الأرضية المشتركة؛ اللوبي الإسرائيلي قوي، اللوبي الإسرائيلي شنيع، ويجب الهجوم عليه وتدميره والتقليل من نفوذه، ونحن نأمل في استبعاده تماماً.
لكن السبب في الدعوة لمحاربته، ليس أنه يسبب مضايقة للدبلوماسيين المحترفين وخبراء السياسة، برغم أنه يفعل ذلك فعلاً.
لا يجب أن نحاربه لأنه متفرد ومختلف عن كل تشكيلات الطبقات الحاكمة الأخرى التي تتحكم في مراكز الحكم في واشنطن.
السبب الوحيد السذي من أجله نحتاج لمحاربة اللوبي الإسرائيلي، أنه يفضل ويشجع سياسات تضع فوائد القلة في مرتبة أعلى من حياة وسعادة الملايين.

"جابريل آش" من السياسيين الناشطين،
وكاتب يكتب لأن القلم أحياناً ما يكون أعظم من السيف.

ماذا يقولون؟

What They Are Saying

تجميع وتأليف: جوناثان إس. توبين

Jonathan S. Tobin

مقتطفات من كتابات كتاب دوليين لهم تعليقات على المواضيع،

ذات الصلة بالشرق الأوسط، وإسرائيل، واليهودية العالمية.

أشباح المعادين للسامية في مDAHنة جديدة

*Good Ole Anti-Semitic Folk Come Back Out of the
Shadows*

بقلم

سوزان فيلدز

صاحبة العمود اليومي في واشنطن تايمز في ٢٠/إبريل

By: Columnist: Suzanne Fields

عندما تسير الأمور على غير ما يرام لم يلام اليهود؟

هذه هي اللازمة أو ما يردده الكورس بصيغ مختلفة، وهي نعمة تغنى على امتداد التاريخ، وأخر صياغة لها يتردد صداها الآن في الإعلام وفي أروقة الجامعة كتبها أستاذان اكتشفا أن إسرائيل التي تشارك الولايات المتحدة في مواجهة بعض الأعداء، تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية.

" أثار الأستاذان "جون ميرشسايمر" من جامعة شيكاغو و"ستيفن والت من هارفارد اتهامات بمعاداة السامية، كما أثاروا أيضاً معادين للسامية من المشهود لهم؛ بسبب مقالة نشرت في لندن ريفيو أوف بوكس بعنوان:

" اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

تحركت الاتهامات الغامضة المتبادلة التي ظلت مقيدة في حدود الجماعات الراديكالية المتطرفة وفي المساجد الراديكالية، لتنبؤ المركز والواجهة!

يتهم الأستاذان - أصحاب المكانة والمصداقية الأكاديمية المحترمة - اللوبي اليهودي بالتلاعب بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، حتى وكأنها تدار ضد المصالح الاستراتيجية والقيم الأخلاقية للولايات المتحدة.

" المؤامرة اليهودية، كما يراها الأستاذان، ذات صلة بالروابط المتميزة غير المرغوب فيها:

التي تبدو في صفحات التحرير في واشنطن تايمز ونيويورك تايمز والنيو ريبليك والويكلي ستاندارد؛ كما في مستودعات الفكر المتعددة مثل معهد بروكينجز الليبرالي، ومؤسسة المعهد الأمريكي المحافظ؛ إضافة لأعضاء في إدارة كلينتون وبوش؛ والديموقراطيين والجمهوريون من اليسار واليمين داخل الكونجرس.

في الحقيقة يعد تاريخ إلقاء اللوم على اليهود تاريخاً طويلاً.

فبعد أن صارت المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي برز العداء للسامية ليبقى على امتداد ستة عشرة قرناً؛ فعندما ضرب زلزال وتبعه نشاط بركاني في روما عام ١٠٢١ م وجه اللوم لليهود، وتم تعذيب العديد منهم واعترفوا بذنبهم، وأحرقوا!!!

ثم عندما تفشى وباء الكوليرا والموت الأسود (الطاعون) في أوروبا في القرن الرابع

عشر، وجه اللوم لليهود - الذين بالطبع راحوا ضحية الوباء جنباً لجنب مع المسيحيين - في انتشار وباء الطاعون!"

ثم حصل اليهود على هدية لسنوات قليلة بعد الهولوكست عندما احتضنهم التعاطف الدولي مع مأساتهم، وصوتت الولايات المتحدة لصالح منحهم وطناً قومياً في "إسرائيل" - فلسطين -، لكن العالم الإسلامي ناصبهم العداء على الفور.

"الآن وأحوال الحرب في العراق ليست على ما يرام، حيث انتشر الإرهاب الذي استهدف إسرائيل من قبل عبر أوروبا وفي أمريكا الشمالية؛ على الفور تم استدعاء "كبش القداء" بعد أن أحيل للتقاعد وأسس أداء الدور وصمم في مصطلحات السياسة المعاصرة".

لكن الافتراءات السابقة تردت على امتداد المشهد السياسي الأمريكي!

فمن قبل لام "هنري فورد" اليهود على إشعالهم للحرب العالمية الأولى ليتربحوا من إبرام الصفقات مع الطرفين المتحاربين!

ووصف "تشارلز ليندبرج" اليهود بأنهم "مشعلي حروب" قبل الحرب العالمية الثانية، وسمى أعداء "فرانكلين روزفلت" "الصفقة الجديدة" بأنها "صفقة اليهود"!

فقد أطلقت المقالة التي نشرت في لندن آخر حادث مؤسف ضد "اللوبي اليهودي"، حيث لاقت ترحيباً من الجمهور أكثر من لو كانت نشرت هنا.

إذ يتمتع تيار المعاداة للسامية في أوروبا عادة بتأييد تيار من المثقفين في الطبقة الحاكمة.

بينما الأمريكيين، خصوصاً الطبقة المتوسطة التي تذهب للكنيسة يقدرون بشكل عام قيمهم المشتركة مع الإسرائيليين.

"ليس الجدل حتى العنيف منه حول السياسة الخارجية من العدل فقط أن يدور لكنه ضروري، فنقد السياسة الإسرائيلية كما يفعل العديد من اليهود يعد أمراً مشروعاً، تماماً مثل أن انتقاد السياسة الأمريكية أمر مشروع.

لكن الأستاذان الذين أوردوا انتقادهم لأعمال التلاعب بالسياسة الخارجية كدليل على وجود اللوبي، كان عليهم إدراك أن بحثهم سيشجع على إعادة تدوير الإشاعات المضللة القديمة، وعلى دعوة المعاداة للسامية للخروج من بين عتمة النسيان".

- ثلاثة صيحات تهليل للذاهبين للكنيسة الذين يبدو أنهم يكونون التقدير لإسرائيل

كتب "مارك دي تولى" مدير لجنة المنهجيين (أتباع حركة الإصلاح في الكنيسة الإنجيلية) في معهد الدين والديموقراطية في نيويورك ستاندارد في ١٢/أبريل عن لماذا يدعم المسيحيون الأمريكيون إسرائيل؟

"أوضح عضو بارز في المجلس التشريعي الفلسطيني من "حماس" لماذا يدعم معظم المسيحيين الأمريكيين إسرائيل بقوله:

أن الكنائس تدار بواسطة يهود تحولوا للمسيحية، وأعلنوا مسيحياتهم من أجل أغراض صهيونية، حتى الكنائس التي يصلي فيها الأمريكيون يقودها يهود تحولوا للمسيحية؛ وجاء تحولهم للحفاظ على السيطرة على الأمريكيين. كان هذا هو تفسير الشيخ / محمد أبو طير في راديو صوت أمريكا في ٧/أبريل/٢٠٠٦.

"كما أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب في ٦/أبريل/٢٠٠٦ أن الأمريكيين المتدينين يميلون أكثر لموالاة إسرائيل؛ لكن استطلاع جالوب لم يفهم السبب الحقيقي وراء ذلك.

وقال الشيخ / محمد أبو طير ذو اللحية البرتقالية:

أجريت دراسة، وأنا أعرف جيداً أن كل هذه الراديكالية في بعض مذاهب الديانة المسيحية بما فيها المسيحيين الإنجيليين (المحافظين الجدد) الذين يقودهم بوش هي من نتائج السيطرة الصهيونية.

ويعد التحكم اليهودي في الإعلام ادعاء قديماً لا يفهمه من يدعون به.

لكن التحكم في الكنائس على أية حال، يعد منعطفاً جديداً يعود الفضل فيه لرجال "حماس" الرسميين أمثال أبو طير، فالأمريكيون يتعاطفون مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين بنسبة ٥٩%: ١٥%، طبقاً لأحدث استطلاع أجراه معهد جالوب.

لكن ٦٤% من الذين يذهبون للكنيسة بانتظام يتعاطفون أكثر مع إسرائيل مقارنة مع ٤٥% ممن لا يحضرون الصلاة في الكنيسة أبداً.

في ذات الوقت عرضت حركة التضامن الفلسطيني التي نشأت في جامعة جورج تاون في مارس الماضي، نصيحة مفيدة عن كيف يمكن للمؤيدين النشطين اختراق جماعات الكنيسة

الأمريكية؟ وأشار الكونجرس اليهودي الأمريكي إلى ذلك في تقرير له.

وأضاف الناشطون في حركة التضامن:

لقد تم تشجيع النظر بمنظور مسيحي لدراسة الثقافة المسيحية وفهمها، بهذا يمكنك أن تخلق تضامناً مسيحياً يمكن أن يصل إلى تضامن مع الفلسطينيين، مع التشجيع على ارتداء ملابس محافظة، والمحافظة على صقل مناسب وسلوك اجتماعي جيد على أن تصبح " نموذج سيمبسون" لكنيستك!

يسبب عمل حركة التضامن الفلسطيني غير ضروري في بعض أساليبها؛ فرجال الكنيسة البروتستانتية الرسميون ظلوا يرددون لسنين أقوالاً معادية لإسرائيل، ويجب أن تكون حركة التضامن الفلسطينية سعيدة بالمدى الذي بلغه أولئك الأساقفة من التعلم.

" لكن الانحراف المعادي لإسرائيل بين بعض رجال الكنيسة من الجناح الإسرائيلي لم يؤثر في غالبية المسيحيين الذين يذهبون للكنيسة حسب استطلاع جالوب.

فالأمريكيين المسيحيين مناصرين لإسرائيل بنسبة ساحقة، الكاثوليك كممثل البروتستانت، وهو مايرد بالحجة على المفهوم الشائع أن المسيحيين المناصرين لإسرائيل هم من الإنجليكان الذين تسيطر عليهم أفكار نهاية الأزمنة المستمدة من الإنجيل.

" يتعاطف حوالي ٢٤% من الكاثوليك البيض مع إسرائيل مقارنة مع ٦٣% من

البروتستانت البيض.

أما السود فهم أقل مناصرة لإسرائيل وإن كان تعاطفهم معها أكبر من تعاطفهم مع الفلسطينيين بنسبة ٤٠%:٢٤%، بينما يتعاطف ١٢% فقط من كل المسيحيين الذين يذهبون للكنيسة أسبوعياً مع الفلسطينيين، بالمقارنة مع ٢٠% من أولئك الذين لم يذهبوا أبداً للكنيسة.

لماذا إذن يميل المسيحيين الأمريكيين من كل المذاهب وعلى امتداد البلاد لدعم إسرائيل أكثر من أولئك الذين ليس لديهم روابط قوية بالدين؟

بالتأكيد أن بعض المسيحيين الأمريكيين - خاصة المتدينين وإن لم يقتصر الأمر عليهم - من بين البروتستانت الإنجليكان ربما يرون إسرائيل كدولة تحقيقاً لنبؤات توراثية!!

بينما البعض الآخر ربما لديهم ببساطة رابطة عاطفية تجاه شعب الله المختار في العهد القديم؛ الذي تتحدث عنه الكتب المقدسة بقوة، والذي تدور حوله ذكريات ونماذج قريبة لحد بعيد من عبادتهم، وما زالت تدور في مدارهم.

من الممكن أيضاً أن الأمريكيين المتدينين لديهم ارتباط فطري قوي بالديموقراطية
وحقوق الإنسان.

من المحتمل أن الغالبية يشاركون في القناعة التي عادة ما يصرح بها الرئيس /
بوش:

" أن الحرية هبة إلهية وليست حقاً مشروطاً تضمنه الدولة" وهو ما يضع ديموقراطية
إسرائيل في مقارنة صارخة مع جيرانهم الفلسطينيين!"

نعوم تشومسكي واللوبي المؤيد لإسرائيل:

أربعة عشرة فرضية خطأ

*Noam Chomsky and the Pro-Israel Lobby:
Fourteen Erroneous Theses*

بقلم

جيمس بتراس

By James Petras

ففي المقال الافتتاحي في الفايننشال تايمز في أول إبريل ٢٠٠٦ نقرأ:

"... إن ردود الأفعال التي تنشأ بطريقة تلقائية للدفاع عن الحوار المفتوح والتحقيق الحر في مسألة تهم الرأي العام عادة ما تصدر - على الأقل بين العديد من أعضاء النخبة السياسية الأمريكية - بمجرد أن تكون القضية المطروحة تمس إسرائيل، على رأس ذلك قضية دور "اللوبي الموالي لإسرائيل" في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة... والابتزاز الأخلاقي - بمعنى الخوف من أن أي انتقاد لسياسة إسرائيل والدعم الأمريكي لها يقود لاتهامات بمعاداة السامية - ما يعد عائقاً قوياً لنشر الرؤى المعارضة".

"وهو أيضاً يقود لسكوت الحوار السياسي في أروقة الجامعة الأمريكية، جزئياً كنتيجة للحملات التي تستهدف المعارضين... وعلاوة على ذلك لا يوجد شيء أكثر ضرراً لمصالح أمريكا من عدم القدرة على إجراء حوار مناسب عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني... ويعد التنمر على الأمريكيين لدفعهم لاتفاق جماعي على سياسة إسرائيل أمر ضار لإسرائيل، يجعل من المستحيل على أمريكا أن تتمحور حول مصالحها القومية..."

مقدمة -

يصف السبق وبعض القطاعات في الإعلام الجماهيري "نعم تشومسكي" بالمتفكر الأمريكي القائد أو زعيم المثقفين الأمريكيين.

إذ أن لديه جمهور كبير على امتداد العالم خاصة في الدوائر الأكاديمية، ويرجع ذلك في الجزء الأكبر منه لانتقاده الصريح للسياسات الخارجية للولايات المتحدة وللعديد من المظالم الناتجة عن هذه السياسات.

مع ذلك لعن كبار اليهود "تشومسكي"، وكذلك فعلت المنظمات ومؤسسات الإعلام الموالية لإسرائيل لانتقاده السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، حتى كما يدافع هو نفسه، أنه وصل لانتقاد وجود الدولة الصهيونية ذاتها.

وبرغم هذه السمعة المحترمة في التوثيق وتحليل وفضح نفاق الادعاء الكاذب بالفضيلة من الولايات المتحدة والأنظمة السياسية الأوروبية، والتحليل الدقيق للخداع الذي يمارسه المثقفون المدافعون عن الإمبريالية؛ كل هذه الفضائل التحليلية تغيب تماماً عندما يتعلق الأمر بمناقشة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة دور جماعته الإثنية "اللوبي اليهودي

الموالي لإسرائيل والصهيانية الذين يدعمونها في الحكومة الأمريكية".
لا يعد هذا العمل السياسي مجهولاً أو نادر الحدوث؛ فالتاريخ مفعم بانتقادات المثقفين لكل نظام إمبريالي عدا إمبريالية النظام الذي يمثلونه، ويسوء استخدام القوة من الآخرين، لكن ليس ما يقدم عليه أخو المرء وابن جلدته وعرقه!!

وتاريخ تشومسكي الطويل في إنكار قوة وسلطة اللوبي الموالي لإسرائيل ودوره في تشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بصورة قاطعة بلغت ذروتها في انضمامه لآلة البروباغندا الأمريكية الصهيونية مهاجماً دراسة تنتقد اللوبي الإسرائيلي.
أننا هنا أشير إلى المقال الذي نشر في لندن ريفيو أوف بوكس بعنوان " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة " بقلم جون ميرشايمر من شيكاغو وستيفن والست العميد الأكاديمي - الذي تم التخلص منه كعضو غير مرغوب فيه - لمدرسة كينيدي للحكومات في هارفارد.

تؤكد أحاديث وكتابات تشومسكي عن اللوبي على العديد من الافتراضات الملتبسة:
- اللوبي الموالي لإسرائيل بالضبط مثل أي جماعة ضغط أخرى وليس لديه نفوذ خاص أو مكانة خاصة في السياسة الأمريكية.
- الجماعات المؤيدة للوبي الإسرائيلي ليست أكبر قوة من غيرها من جماعات الضغط ذات النفوذ!

- تنجح أجندة اللوبي لأنها تتداخل مع مصالح القوى السائدة ومصالح الدولة الأمريكية.
- يتمثل ضعف اللوبي في حقيقة أن إسرائيل "مجرد أداة لبناء الإمبراطورية الأمريكية تستخدم عندما تدعو الحاجة إليها، وعدا ذلك يتم تقليص دورها!"
- القوى الرئيسية التي تشكل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي "لوبي البترول الكبير"، و"لوبي التجمع العسكري الصناعي" ولا تتصل مصالح أيهم باللوبي الموالي لإسرائيل!

- تتداخل المصالح الأمريكية عموماً مع المصالح الإسرائيلية!
- تعد الحرب العراقية والتهديدات التي تطلق ضد سوريا وإيران في المقام الأول، نتيجة لمصالح "البترول الكبير"، و"التجمع العسكري الصناعي" وليس للدور الذي يقوم به اللوبي الموالي لإسرائيل والمتحالفين معهم في المنتجون والوكالات الحكومية الأخرى!

وبينما بشكل عام يتم منع تشومسكي عمداً من المشاركة في النقاش حول اللوبي خاصة في أحاديثه ومقابلاته ونشراته كمحلل لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط، لكنه عندما يفعل فإنه يتبع المجموعة السابق ذكرها من الافتراضات!

تعد مشكلة الحرب والسلام في الشرق الأوسط ودور اللوبي الإسرائيلي مشكلة شديدة الخطورة، حتى يتم تجنب الحديث عنها باعتبارها مشكلة تتجاوز حدود التفكير!

الأهم هو الرقابة المتزايدة التي يفرضها اللوبي على الحوار الحر، وتآكل حريتنا المدنية والحرية الأكاديمية والمؤيدين للحوار الحر من واضعي التشريعات التنفيذية ورجال الإدارة في البيت الأبيض، ما يشكل تهديداً للديموقراطية - المحدودة أصلاً - التي نتمتع بها.

لذا فإنه لزاماً علينا اختبار تلك الفرضيات الأربعة عشرة للخطأ للأستاذ/ تشومسكي، الذي يحظى باحترام كبير، كي نتقدم ونواجه التهديدات التي تواجه لوبي السلام العالمي والحريات المدنية في أمريكا.

أربعة عشرة فرضية:

يدعي تشومسكي أن اللوبي مجرد لوبي آخر في واشنطن.

لكنه يفشل في ملاحظة أن اللوبي قد أمن أكبر عدد من أعضاء الأغلبية بمجلس النواب في صالح الحصول على ثلاثة أضعاف المعونة الأجنبية السنوية المخصصة لكل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لإسرائيل، وهو ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار خلال ٤٠ عاماً مضت!

كما يوجد لدى اللوبي مئة وخمسين من العاملين بدوام كامل في إيباك، بالإضافة لجيش من أنصار اللوبي من كل المنظمات اليهودية الرئيسية الأخرى (عصبة مناهضة القذف ولجنة باتاي بريث الأمريكية اليهودية الخ) والاتحادات اليهودية المحلية والإقليمية على امتداد البلاد التي تلتزم بالعمل وفقاً لخط "الأمور الرئيسية"، وكلها نشطة في مجال السياسة المحلية والرأي العام المحلي حول قضايا إسرائيل، كما تشجع وتمول التشريعيين على قاعدة مدى قربهم من اتجاه اللوبي.

لا يوجد لوبي آخر يجمع بين الثروة وشبكات "الجنود العشبية المتعاطفة" وحرية التواجد في الإعلام والنفوذ التشريعي والهدف أحادي العقلية، مثل ما يتوفر لدى اللوبي الموالي لإسرائيل.

يفشل تشومسكي في تفسير الأغلبية المؤيدة في الكونجرس، التي تقترب من الإجماع والتي تدعم سنوياً كل المزايا في موالاة إسرائيل عسكرياً واقتصادياً، ومزايا الهجرة والمعونة التي يشجعها اللوبي.

كما يفشل في اختبار قائمة تزيد عن مئة مبادرة لإصدار قوانين تعلن سنوياً بواسطة إيباك حتى في سنوات أزمة الميزانية لتمويل الطموحات الإسرائيلية، محطة للخدمات الصحية بما فيها خسائر الأرواح في الحروب.

إن الكلاشيه المستحوذ على تشومسكي في تصوير أهداف الحرب في العراق على أنها بسبب "البترول الكبير" هو أمر لا برهان عليه كلية.

الحقيقة أن حروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تضر بمصالح البترول من عدة نواحي استراتيجية.

فالحروب تولد عداً عاماً لشركات البترول التي لها علاقات امتدت لزمان طويل مع الدول العربية،

كما تضعف الحروب فرص عقود جديدة للشركات التي تتيحها الدول العربية للاستثمار الأمريكي في البترول.

لقد كانت شركات البترول الأمريكية أكثر تعاطفاً وميلاً لحل أي صراع سلمياً من إسرائيل وجماعات الضغط الموالية لها، وهو ما يمكن تبيينه من قراءة الصحف المتخصصة في صناعة البترول وتصريحات المتحدثين الرسميين باسم الشركات.

لكننا نجد تشومسكي يتجاهل عامداً النشاط المؤيد للحرب والدعاية لها كلياً من المنظمات الرائدة الموالية لإسرائيل، وغياب أي اقتراح بالحرب في إعلام البترول، ومحاولة شركات البترول الكبرى الحفاظ على الروابط مع الأنظمة العربية التي تعارض طموحات إسرائيل، المولعة بالقتال لبسط السيطرة.

على نقیض آراء تشومسكي؛ فإنه بالدخول في حرب في الشرق الأوسط تضحي أمريكا بالمصالح الحيوية لشركات البترول لصالح مطالب إسرائيل بالسيطرة على الشرق الأوسط بناء على توصية اللوبي الموالي لإسرائيل، وعند مناقشة الجهود التي يبذلها اللوبي لاجد على الإطلاق نزاع بين الكتلة الموالية لإسرائيل وشركات البترول؛ إذا رجحت كفة مصالح إسرائيل على مصالح البترول!

لا يقوم تشومسكي أبداً باختبار القوة المقارن بين هاتين الجماعتين من جماعات المصالح؛ لوبي إسرائيل ولوبي البترول، فيما يخص سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

بشكل عام فإن هذا الباحث - المنكب دائماً على تكريس جهوده لكشف الوثائق الغامضة - يصبح كسولاً بشكل ملفت عندما يتعلق الأمر بكشف الوثائق المتاحة التي تدحض تأكيداته حول "البترول الكبير" و"اللوبي الإسرائيلي".

كما يرفض تشومسكي تحليل المساوئ الدبلوماسية التي تنشأ وتتراكم، نتيجة استخدام أمريكا حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن التي تشجب الاختراق المنهجي الإسرائيلي لحقوق الإنسان.!

الحقيقة أنه لا "التجمع العسكري - الصناعي" ولا "البترول الكبير" يملك أي نفوذ على سلوك الولايات المتحدة عند التصويت في الأمم المتحدة.

بينما في الواقع تعد جماعات الضغط الموالية لإسرائيل هي اللوبي الكبير الوحيد الذي يضغط لاستخدام حق الفيتو ضد رغبة أقرب حلفاء أمريكا والرأي العام العالمي، وعلى حساب أي ما كان الدور الذي يمكن لأمريكا أن تلعبه كوسيط بين العالم العربي - الإسلامي وإسرائيل! كذلك يفشل تشومسكي في مناقشة دور اللوبي في انتخاب رجال الكونجرس وتمويله للمرشحين المواليين لإسرائيل، وما يزيد على الخمسين مليون دولار التي ينفقها اللوبي على الأحزاب والمرشحين وحملات الدعاية!

وهو ما ينتج عنه التصويت بنسبة ٩٠% في الكونجرس لتأييد القضايا ذات الأولوية العليا، التي يدفع بها اللوبي والهيئات المحلية والإقليمية الموالية لإسرائيل التي تنتسب له! كذلك لا يقوم بتحليل القضايا التي هزم فيها اللوبي المرشحين لعضوية الكونجرس، والاعتذار الذليل الذي يجبرون على تقديمه وينتزع منهم إذا ماتجراً أحدهم على التساؤل عن السياسات والتكتيكات التي يمارسها اللوبي، والأثر المرعب لعقوبات اللوبي "النموذجية" على باقي أعضاء الكونجرس!

يعد تأثير "كرة الثلج" المتمثلة في "العقاب والثواب" أحد أسباب الأغلبية التي لم يسبق لها مثيل في صالح كل مبادرات إيباك في مجلس النواب والشيوخ. وتعد محاولات تشومسكي الواهنة للمساواة بين المبادرات الموالية لإسرائيل التي تتبناها

إيباك ومصالح الولايات المتحدة الأوسع أمراً شاذاً لأي شخص درس الخط المستقيم، الذي يربط الجماعات السياسية المتعاونة في رسم السياسات والضغط لتأييد وتمويل إجراءات إيباك: فالمدى الذي يبلغه اللوبي اليهودي يتجاوز بكثير أصوات جمهور ناخبيه، والمليون دولار من أموال الرشوة التي خصصت لعضوة الكونجرس عن ولاية جورجيا "سينشيا ماكيني" وإعادة انتخابها تبعاً، الذي تم على قاعدة تقليلها من حدة انتقاد إسرائيل، يوضح أثر اللوبي حتى على الديموقراطيين ذوي الشأن! ثم أن تشومسكي يتجاهل النفوذ الذي لا يقارن للوبي على صفوة المجمع الكنسي الإنجيلي.

يمكننا رؤية قدرة الاجتماع السنوي لإيباك على جذب كل الزعماء والقادة الكبار في الكونجرس والأعضاء النافذين في مجلس الوزراء، وما يزيد على نصف أعضاء الكونجرس والذين يتعهدون بدعم غير مشروط لإسرائيل، حتى أنهم يعرفون مصالح إسرائيل على أنها مصالح أمريكا!

لا يمكن لأي لوبي آخر أن يضمن هذه الدرجة من الحرص على الحضور من صفوة النخب السياسية، وهذه الدرجة من الاستسلام الدليل على مدى سنوات عديدة في صفوف الحزبين الجمهوري والديموقراطي.

المهم بشكل خاص في هذا السياق هو أن "جمهور الناخبين اليهود" يمثل أقل من ٥% من إجمالي الناخبين، بينما من يمارسون حق الانتخاب منهم لا يتعدى ٢% من تعداد السكان الذين لا يضعون كلهم إسرائيل في الأولوية.

ولاجتماع من جماعات الضغط الرئيسية مثل إن آر بي NRP أو إيه آر بي AARP أو الاتحاد القومي للمصنعين أو الغرفة التجارية الوطنية، يمكنها أن تدعو هذه الأعداد الضخمة من القادة السياسيين، ناهيك عن تأمين دعمهم غير المشروط للتشريعات المؤيدة لإسرائيل والقرارات التنفيذية لها أيضاً!

لم تحظ سلطة ما بما حظي به رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون، الذي تفاخر وتباهي بنفوذ وسلطة اللوبي الموالي لإسرائيل على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

بينما يؤكد تشومسكي أن اللوبي الإسرائيلي فقط مثله مثل أي لوبي آخر، دون أي جهد جاد لمقارنة نفوذه النسبي وقدرته على الدعوة للاجتماع والحصول على الدعم المؤيد من كلا

الحزبين أو الفعالية في تأمين صدور تشريعات لها أولوية عليا لإسرائيل!

ثم في تحليله للسباق المحموم للحرب على العراق، تم حذف مراجعته المدققة لوثائق السياسة الخارجية وتحليله للروابط بين صانعي القرار ومراكز القوى، لصالح التعليقات الانطباعية الخالية تماماً من أي قاعدة مبنية على الملاحظة والاختبار.

بينما أي مراجعة منصفة، يمكنها أن تبين الصلة بين مهندسي الحرب الرئيسيين والنخب المشجعة عليها واستراتيجيتهم في الحرب التي أعلنوها على العامة وبين اللوبي الإسرائيلي.

هناك "وولففيستر" الرجل الثاني في البنتاجون و"دوجلاس فايت" الرجل الثالث في البنتاجون، و"ريتشارد بيرل" رئيس مجلس الدفاع و"إليوت إبرامز" المسئول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وعشرات من الرجال النافذين في الإدارة والمنظرين في الإعلام الجماهيري، الذين كانوا نشطين متعصبين طوال حياتهم في تأييد الجانب الإسرائيلي، والذين من بينهم من فقد التصريحات الأمنية الخاصة به لتسريبه وثائق سرية للحكومة الإسرائيلية.

يتجاهل تشومسكي الوثائق الاستراتيجية الرئيسية التي كتبها "بيرل" و"وارمسر" و"فايت" وغيرهم من أركان الصهيونية في أواخر التسعينات، مطالبين بإجراء يميل للقتال ضد العراق وإيران وسوريا؛ وهي الوثائق التي وضعوها موضع التنفيذ عندما استولوا على السلطة مع انتخاب بوش.

ثم هو يتغاضى تماماً عن خداع المكتب المسمى "مكتب الخطط الخاصة" للبنتاجون بمعلومات خطأ بواسطة الصهيوني فائق الصهيونية "دوجلاس فايت" - الذي يديره صهيوني رفيع هو "إبرام تشومسكي" الذي مرر "معلومات" مغلوبة للبيت الأبيض - متخطياً ومقللاً من مصداقية "سي آي إيه" والمخابرات العسكرية التي عارضت معلومات المكتب!

ووصفت أحد المتخصصين في مكتب الشرق الأوسط بالبنتاجون هي كولونيل/كارين كياتسوفسكي بتفصيل موسع، التدفق السهل والمتواصل من ضباط الموساد والجيش الإسرائيلي من وإلى مكتب "فايت"، بينما الخبراء الأمريكيين كانوا - فعلياً - ممنوعين من ذلك!

الحقيقة أنه لا يوجد واحد من صناع القرار السياسي المحوريين الذين يشجعون الحرب لديه أية صلة بالتجمع العسكري - الصناعي أو البترول الكبير، لكن كلهم لديهم صلات عميقة نشطة بدولة إسرائيل ومدعومين من اللوبي الإسرائيلي!

مما يشير الدهشة أن تشومسكي المعروف بانتقاده للمثقفين وأهل النخبة الفكرية

المفتونين بالقوة الإمبريالية والأكاديميين من غير أصحاب الرؤية النقدية، يتتبع طريقاً مماثلاً إذا ما تعلق الأمر بالمتكفين الموالين لإسرائيل الموجودين في السلطة وزملاءهم من الأكاديميين الصهاينة.

فالمشكلة ليست في اللوبي فقط الذي يضغط من الخارج، ولكن في أنصاره داخل أجهزة الدولة.

ولطالما انتقد تشومسكي انتقاد الليبراليين الفاتر للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، لكنه لا يشير أية إشارة في أي مكان عن الصمت المطلق حول متواليات التقدم اليهودي في لعب دور اللوبي الرئيسي في تشجيع غزو العراق!

كما لا يشترك في أي جدل أو نقد - عند أي منطقة - للأهداف التي سجلها الأكاديميون الإسرائيليون الذين دعموا الحرب مع العراق وإيران وسوريا!

بدلاً من ذلك، يدور انتقاده للحرب حول دور قادة الحزب وإدارة بوش... دون أي محاولة لفهم القاعدة المنظمة والأيديولوجيين من الناصحين للعسكريين.

كذلك لا يتمكن تشومسكي من تحليل أثر الحملة المتناسقة والمتواصلة التي نظمتها كل الجامعات الأمريكية الرئيسية الموالية لإسرائيل والشخصيات العامة في النقد "الصامت" لإسرائيل ودعم اللوبي للحرب!

ثم يظهر رفضه انتقاد إساءة استخدام اللوبي لتهمة المعاداة للسامية لتدمير حريتنا المدنية ومطاردة الأكاديميين في الجامعات وفي المواقع الأخرى لانتقادهم إسرائيل واللوبي، وهو ما يظهر جلياً في حملة تشويه السمعة التي أطلقت ضد الأستاذين والت - ميرشايمر.

فبينما ضغط اللوبي بنجاح على هارفارد لتتنكر للأستاذ / والت، وفي نهاية المطاف إجبرته على الاستقالة من عمادته لكلية كينيدي للحكومات في هارفارد، انضم تشومسكي إلى اللوبي في شجب جهد الأساتذة الأكاديمي الحيوي الموسع والتحليل الدقيق الذي طرحوه في ورقتهم!

كما أنه لم يتطرق أو يتناول أياً من الحقائق المركزية في تحليلهم على أي مستوى، حول نفوذ اللوبي المعاصر على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

المثير للسخرية أن تشومسكي نفسه كان ضحية للأكاديميين الصهاينة الذين أختلقوا حوله الأكاذيب، لكنه هذه المرة بقف في موقع المهاجم الذي يختلق الأكاذيب!

لقد فشل تشومسكي في الاقتراب من قوة اللوبي بالمقارنة مع القوى المؤسسية لمراكز البحوث الأخرى؛ فعلى سبيل المثال اشتكى الجنرالات الأمريكيون الكبار مراراً من أن "القوة العسكرية الإسرائيلية تتسلم المعدات الحربية الجديدة ذات التقنية الدقيقة، حتى قبل أن تدخل الخدمة في الجيش الأمريكي".

يعود الفضل في ذلك للوبي، ورغم ذلك فهذه الشكاوى نادراً ما يلتفت إليها إذ أن الصناعات العسكرية الدفاعية في أمريكا (البعض منها لديه عقود إنتاج مشتركة مع صناعة السلاح في إسرائيل) اشتكت بمرارة من المنافسة الإسرائيلية غير العادلة، وانتهاكها للاتفاقات التجارية، والبيع غير الشرعي للأسلحة ذات التقنيات المتقدمة للصين!

ثم، وتحت التهديد بفقدان كل روابطهم المربحة مع البنتاجون ألغت إسرائيل مبيعاتها للصين، بينما تدخل اللوبي... أثناء الاستعداد لحرب العراق، وقام العديد من المسؤولين المتقاعدين والعاملين والمحليين في "السي آي إيه" بمعارضة الحرب وتساعلوا حول افتراضات ومشروعات أصحاب الأيديولوجيا المواليين لإسرائيل في البنتاجون من أمثال وولفغيتز وفايث وبيرل، وفي مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ومكتب نائب الرئيس إيرفنج لوبي الصهيوني النزعة.

ولم يقبل اعتراضهم، بل واستبعدت نصائحهم من قبل أصحاب النزعات الصهيونية في الإدارة، واستخف بهم الأيديولوجيين الذين يدعمون اللوبي ممن يكتبون في المؤسسات الصحفية الكبرى.

وتغلب أصحاب النزعات الصهيونية في الحكومة على انتقادات المؤسسات البحثية لحد بعيد، لأن آراءهم وسياساتهم تجاه الحرب كانت مقبولة دون تحفظات في الإعلام الجماهيري، خصوصاً في نيويورك تايمز حيث كانت "جوديث ميللر" أكبر الدعاة للحرب فيها ذات صلات قوية باللوبي!

هذه روابط تاريخية معروفة جيداً، ويمكن لأي قارئ مدقق لوسائل الإعلام الجماهيرية مثل تشومسكي أن يكون على وعي بها، لكنه اختار عن عمد أن ينحياها واستخدم بدلاً منها انتقادات أكثر انتقائية لحرب العراق، مؤسسة على استبعاد الحقائق الحيوية.

ففي مسارات تفنيده لسلطة اللوبي، نجد مراجعة تاريخية سطحية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية تذكر الصراع الاستثنائي للمصالح فشل فيها بصورة استثنائية في إظهار قوة اللوبي

الموالي إسرائيل.

إن جدليات تشومسكي التاريخية تشبه مذكرة دفاع أكثر منها مراجعة شاملة لسلطة

اللوبي.

على سبيل المثال، بينما اعترضت أمريكا على الهجوم الفرنسي- البريطاني - الإسرائيلي على مصر، فإنها على مدى الخمسين عاماً التالية مولت وأمدت آلة الحرب الإسرائيلية بما يقرب من ٧٠ مليار دولار، وهو ما يرجع الفضل فيه إلى حد كبير لضغط

اللوبي.

ثم في عام ١٩٦٨ أغار سلاح الطيران الإسرائيلي على سفينة المخابرات الأمريكية "ليبرتي" وهي في المياه الدولية، وقصفها في هجوم عنيف أدى إلى مقتل ما يزيد على ١٥٠ من البحارة والضباط من البحرية الأمريكية.

وفي تحرك غير مسبوق تاريخياً رفضت إدارة جونسون الانتقام، وألزمت الناجين من الهجوم غير المبرر بالصمت بأن هددتهم بمحاكمة عسكرية!

كما لم تثر أية إدارة تالية الموضوع أبداً، ناهيك عن إجراء تحقيق رسمي من الكونجرس حول ما جرى، حتى إنهم زادوا من مساعداتهم لإسرائيل، بل واستعدوا لاستخدام أسلحة نووية للدفاع عن إسرائيل عندما بدا أنها تخسر حرب يوم كيبور" في ١٩٧٣!

وأدى دفاع أمريكا عن إسرائيل إلى المقاطعة العربية للبترول التي كلفت الخزائن الأمريكية الكثير ورفعت سعر البترول لأرقام قياسية، كما أدى إلى عداة الحلفاء العرب مهددين بذلك استقرار أسواق المال العالمية.

بمعنى آخر، في هذه الواقعة كما في غيرها كان اللوبي أكثر نفوذاً من العسكرية الأمريكية في تشكيل رد فعل أمريكا على عمل إسرائيلي عدائي ضد رجال العسكرية الأمريكية، وهم يعملون في المياه الدولية.

حديثاً أحبط اللوبي لحد بعيد اتهامات "اف بي آي" للأهداف التي سجلها جواسيس إسرائيل الذين تسللوا للولايات المتحدة في ٢٠٠١، وكان أقصى إجراء أتخذ ضدهم هو ترحيلهم في هدوء!!

بعدها تم القبض على اثنين من موظفي إيباك لتسريبهم وثائق حكومية سرية لرجال السفارة الإسرائيلية، ما قاد اللوبي الموالي لإسرائيل لتحريك حملة إعلامية كبرى للدفاع عنهم،

وحولوا عملاً جاسوسياً ضد الولايات المتحدة إلى "ممارسة للتعبير الحر" على حد تعبيرهم! وظهرت مقالات عادية ومقالات افتتاحية تؤيد إسقاط الاتهامات في معظم الصحف السائدة، فيما يعد حملةً لاسابق لها للدفاع عن عملاء دولة أجنبية في تاريخ الولايات المتحدة كله.

إن أن سلطة تحكم اللوبي الدعائية تتجاوز أية قوة موازية، برغم أن القضية ضد موظفي إيباك كانت قوية جداً بما فيها شهادة المسئول الرسمي في البنتاجون الذي حوكم بتسليمهم الوثائق.

ويرجع تشومسكي الناقد ذو السمعة الفائقة تجاوزات الإعلام والصلات التعاونية المشبوهة إلى تقارير المعادين في الصحف.

على أية حال، عندما تعلق الأمر بالتجاوزات البالغة من الموالين لإسرائيل لم يتطرق لنفوذ اللوبي في المسألة، ولا للصلة بين الإعلام الموالي لإسرائيل وهؤلاء الجواسيس. بل ورآها "مجرد عمى مؤقت، أو حالة من فقدان الذاكرة الثقافية مدفوعة بالتوجه الأيديولوجي"!!

كما ينوه تشومسكي بأهمية إسرائيل لاستراتيجية أمريكا الإمبراطورية في إضعاف القومية العربية، ودورها في توفير المساعدة العسكرية وإرسال المستشارين العسكريين للأنظمة الشمولية الإرهابية (في جواتيمالا والأرجنتين وكولومبيا وتشيلي وبوليفيا، وهكذا) عندما فرض الكونجرس قيوداً على التورط الأمريكي المباشر في هذه الدول.

لاشك أن إسرائيل تخدم الأغراض الإمبريالية لأمريكا، خصوصاً عندما يتطلب الأمر سياسات دموية؛ لكنها تفعل ذلك لأنها استفادت، فقد زادت من مصادر دخلها العسكري واكتسبت مؤيدين لمصالحها الاستعمارية، كما وفرت أسواقاً لوكلاء السلاح الإسرائيلي.

على أية حال، يوضح أي تحليل أكثر شمولية لمصالح أمريكا أن تكاليف دعم إسرائيل تتجاوز بكثير الفائدة المقابلة، سواء اعتبرنا المزايا التي تقدمها للأهداف الإمبريالية الأمريكية أو ما هو أكثر تميزاً من زاوية سياسة خارجية ديموقراطية مثلاً!

أما فيما يخص الحروب المكلفة والمدمرة ضد العراق بناءً على نصائح قادة إسرائيل والجماعات الموالية لها في الإدارة، فإن السياسة المؤيدة لإسرائيل تدمر ادعاءات أمريكا بأنها بطلة الحرية والديموقراطية في العالم.

ومن وجهة نظر السياسة الخارجية الديمقراطية لا شك أن الحرب قوت من الجناح العسكري في الحكومة، وأضعفت الحريات الديمقراطية في البلاد.

بالطبع استفادت إسرائيل من الحرب لأنها قضت على عدو علماني منافس لها، وهو ما سمح لها بتقوية سيطرتها على الأراضي المحتلة في فلسطين.

إن التزام أمريكا غير المشروط بدعم الدولة الإسرائيلية الاستعمارية أحدث تآكلاً في علاقات أمريكا مع أكبر الشعوب العربية والإسلامية تعداداً وأغناً أيضاً.

بمنظور السوق، فالفارق بين خسارة مئات المليارات من الدولارات من مبيعات أمريكية متوقعة في مقابل الدفاع عن من يتلقى الإحسان من المعونة الأمريكية الضخمة في إسرائيل، ليهو فارق يحتاج لإعادة نظر!!

كذلك تفوق الخسائر الاقتصادية أية فوائد عسكرية محدودة المدى والمشكوك فيها؛ فالدول العربية هي أهم المستهلكين للأسلحة الأمريكية؛ بينما تعد الصناعة العسكرية الإسرائيلية منافساً شرساً لها.

أما شركات الغاز والبترول فهي خاسرة بجدارة، من منظور الاستثمارات والأرباح والأسواق من علاقات أمريكا بإسرائيل، التي لكونها سوقاً محدودة ليس لديها إلا القليل لتقدمه في كل هذه المجالات.

أخيراً، فإن التطهير العرقي الإسرائيلي للفلسطينيين، وحملة اللوبي الفعالة لتأمين استخدام أمريكا لحقها في الفيتو ضد كل القرارات الدولية ضد الإجراءات الإسرائيلية، يضع أمريكا في جانب من يمارس تعذيباً - تحت ستار شرعي - على نطاق واسع للشعب الفلسطيني وتجاوزات خارقة لكل القوانين - التي تكتسب الشرعية - في ترحيل غير شرعي للسكان الفلسطينيين!!

النتيجة النهائية إضعاف القانون الدولي وتبخر أكبر للأهمية الاستراتيجية الكبرى للمنطقة!

كما لا يتخذ تشومسكي أي موقف من التكلفة الجيوستراتيجية لمصادر الطاقة، ولا خسائر الحريات المدنية المحلية التي تنتج مباشرة عن حروب الشرق الأوسط من أجل إسرائيل، وتصاعد هذا الشكل الخبيث من "المكارثية" الصهيونية الجديدة التي تستشري عبر معاهدنا الأكاديمية والفنية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة.

وإذا كان كل ما يكشف الصهانية ونشاطهم المشبوه؛ من حيث نمو نفوذهم المتزايد داخل دوائر السلطة واقترابهم من مصادر النفوذ في واشنطن، يبدو عرضة لحملة وحشية مؤكدة مثل الحملة الناجحة ضد الأستاذين ميرشايمر - والت، فلا بد أن جهدهم ذهب هباء!!

الخلاصة:

في الأوقات الطبيعية كان المرء ليعطي القليل من اهتمامه بالجدل الأكاديمي والهجوم الشرس على أشخاص اعتباريين، ما لم يكن لذلك تبعات سياسية هامة. في هذه القضية على أية حال، يظل نعوم تشومسكي بمثابة الأيقونة المعبودة لكل ما يمثل الحركات الأمريكية المعادية للحرب ورفض المثقفين لها؛ وكونه اختار أن يغفر للوبي الموالي لإسرائيل والجماعات المخلصة له والمتعاونين معه في الإعلام الرئيسي دورهم في حرب العراق، يعد حدثاً سياسياً هاماً خاصة عندما تسأل أسئلة الحرب والسلام بالتوازي، وعندما يعارض غالبية الشعب الأمريكي الحرب!!

فإذا ما قمنا بجولة حرة بين المؤلفين الرئيسيين، ومهندسي الحرب وأنصار الجماعات التي تضغط في اتجاه وصالح الحرب، نجد أن تشومسكي كان عائقاً أمام استيضاح كيف ولماذا نحارب في العراق؟! إن إهمال دور اللوبي الموالي لإسرائيل، هو بمثابة إطلاق العنان له في الدفع نحو غزو إيران وسوريا؛ والأسوأ أن نتلاهى عن مسئوليتهم بالإشارة إلى أعداء مزيفين، وهو ما يعد بمثابة إضعاف لفهمنا ليس فقط للحرب، ولكن أيضاً لأعداء الحرية في هذا البلد!

الأهم أن هذا الإهمال يسمح لدولة أجنبية بوضع متميز في إملاء سياستنا الشرق أوسطية، وفي ذات الوقت يفرض أساليب بوليسية للدولة وتشريعات لإخماد صوت الحوار والمعارضة!!

اخلص بالقول أن حركات السلام والعدل في أمريكا والعالم، أكبر من أي فرد أو مثقف مهما كان ماضيه محل ثقة، ومهما كانت مصداقيته في الماضي.

لقد أبلغتنا المنظمات الصهيونية الكبرى حديثاً من يمكننا ومن لا يمكننا إنقاذه في الشرق الأوسط! واليوم يبلغوننا من يمكننا أن ننتقد في الولايات المتحدة، وغداً سوف يبلغوننا أن نميل برؤوسنا ونسلمها طوعية لأكاذيبهم وخداعهم من أجل التورط في حروب استعمارية جديدة، خدمة لنظام استعماري بغيض!!

اللوبي الموالي لإسرائيل
The Pro-Israel Lobby

بقلم
إدوارد إس هيرمان
Edward S. Herman

أشارت المقاتلتين السابقتين إلى الطبيعة شديدة العنصرية والاستغلال في سياسة إسرائيل تجاه العرب، وإلى الدعم الأمريكي غير المشروط في ذات الوقت لهذه السياسة، والتجاوزات الرهيبة من الموالاة لإسرائيل ومعاداة العرب في الخط العام للإعلام ودوائر النخب الفكرية.

هناك خلاف كبير حول أسباب هذه التجاوزات وانحراف السياسات، وأكثر التفسيرات قوة

هي:

أولاً - القيمة الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة لأمريكا، وثانياً - قوة اللوبي الموالي لإسرائيل؛ والتفسيرات الأخرى تشمل شعور الغرب بالذنب والتعاطف الغربي مع الشعب اليهودي نتيجة الهولوكست، إضافة إلى العنصرية المعادية للعرب. سوف أراجع باختصار تلك التفسيرات البديلة، لكنني سأكرس معظم اهتمامي لقوة اللوبي التي أرى أنها ذات أهمية كبرى.

إحساس الغرب بالذنب

كتفسير للدعم الغربي لإسرائيل، ليس من قبيل الصدفة أن يبرز الشعور بالذنب تجاه الهولوكست، والتعاطف مع الشعب الذي كان ضحية لها. ونادراً إن كان هناك أصلاً، ما أثر الشعور بالذنب على السياسة الوطنية، التي عادة وغالباً ما تقوم على أساس اعتبارات عملية. ولم يحدث أبداً أن امتد الاهتمام بضحايا المحرقة إلى المدى الذي يسمح بهجرة أعداد كبيرة من الناجين إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يؤد إلى اضطهاد من دبروا وأداروا المحرقة أو المستفيدين منها. فالعديد من هؤلاء الألمان بمن فيهم من تجار الموت الكبار، نالوا الحماية واستخدموا كورقة ضغط أثناء الحرب الباردة.

يمكن أن يبرز السؤال أيضاً؛ لماذا يجب أن نشعر بالذنب تجاه المحرقة ولا نشعر به تجاه عبودية السود والعنصرية في معاملتهم أو تجاه القضاء على الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين؟!

أو لماذا لا يوجد شعور بالذنب تجاه تستر الغرب وتغاضيه عن طرد الفلسطينيين من

بلادهم وآلاف الضحايا منهم خلال ٢٧ عاماً من الاحتلال؟! باختصار يمكن تسوية الشعور بالذنب وإدارته وإبرازه في الملعب، عن طريق أولئك الأقوياء أصحاب النفوذ بما يكفي لتحريك الشعور به تحقيقاً لأغراضهم.

العنصرية المعادية للعرب

من مصادر التجاوزات الأخرى والميل ضد الفلسطينيين؛ العنصرية. وهو مصدر أهم من الشعور بالذنب، لكنني لا أعتقد أنه يستحق وزناً كبيراً في القضية، فالأصول الفلسطينية عرقياً متباينة وتتداخل مع تلك الأصول اليهودية. كما أن هناك تنوعاً كبيراً في الثقافة الفلسطينية، والكثير منها يتداخل مع الثقافة الغربية.

فإذا ما نظر إلى الفلسطينيين والعرب اليوم وقدمت النماذج العنصرية بحصانة الإفلات من العقوبة، بواسطة كتاب مثل "مارتن بيريتز" و"فؤاد عجمي" وهوليوود والثقافة بصورة عامة، نجد أن هذه العنصرية المعادية للعرب أساساً هي انعكاس للمصلحة والسياسة أكثر منها عاملاً مسيئاً.

فالعرب الذين يتعاونون مع الغرب، مثل السعوديون ومبارك وفؤاد عجمي، ليسوا في موضع أن يلقبوا بالعنصريين ولا هم بنماذج عنصرية، ما يفترض أنه إذا كان العرب الآخرين أكثر قابلية واستجابة للمطالب الغربية، فسوف يتوقف تنميطهم كنماذج سلبية. فالبحث عن "كبش فداء" مطلب للقوى والمصالح؛ ولسوء حظ الفلسطينيين وغيرهم من العرب أنهم كيانات ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً ويقفون في طريق مصالح القوى العظمى!! يظل مثيلاً للسخرية - والرعب أيضاً - أن اليهود أمثال "بولدوريتز" و"كيسنجر" والمؤسسات اليهودية شديدة التنظيم، عليهم أن يقفوا في الجبهة الأمامية من الانحطاط العنصري وإنكار الإنسانية على العرب، وأن يمارسوا ماسبق وأن مارس ضدهم من اضطهاد؛ مع مثل التبعات الرهيبة التي تعرضت لها جماعتهم التي ينتمون إليها.

إسرائيل كرصيد استراتيجي

ولعل التحليل الأكثر جبرية وإكراه، يفسر تجاوزات السياسة والكيل بمكيالين من منظور

قيمة إسرائيل كرسيد استراتيجي لأمريكا، والأهم من وجهة النظر تلك أنها تخدم مصالح أمريكا كمقاطعة أو بلد - ذو توجه وطابع غربي - محاطة ببلاد أجنبية (لا تنتمي لذات التوجه أو الطابع) وأنها تمثل قوة عسكرية وكيلة لها في الشرق الأوسط .

لقد جعلت إسرائيل من نفسها "قوة" تحت الطلب كوكيل سري لدعم أنظمة من الصعب على الولايات المتحدة دعمها مباشرة وصراحة؛ مثل نظام "دوفالنيه" في هايتي، وجواتيمالا أثناء سنوات القتل الجماعي، والأرجنتين وشيلي وجنوب أفريقيا في زمن الفصل العنصري وزانير...الخ.

هنا تبرز حقيقة هامة في هذا الاتجاه من الجدل؛ فإذا كانت مصالح إسرائيل في صراع حقيقي مع مصالح أمريكا الحيوية كقوة عظمى، أو أن مصالحها لا يمكن أن تتوافق مع المصالح الأمريكية، فلا يوجد أدنى شك في أن الدعم لإسرائيل كان ليضعف كثيراً.

لكن هذا الصراع في المصالح يمكن تسويته بالتوفيق ولو كان مصطنعاً أو ملفقاً، التوفيق الذي يوظف الاستراتيجية السياسية الأدنى، مؤسسة على الأولوية المقدرة سلفاً لمصالح حزب واحد هو إسرائيل .

فإذا كانت مصالح أمريكا الحيوية تتطلب الوصول إلى بترول الشرق الأوسط والتحكم فيه؛ فهل خدمت السياسة الموالية لإسرائيل هذا الهدف؟

ليس لدى إسرائيل بترول، كما لا يحبها جيرانها، بل أن الدول العربية الغنية بالبترول تخشاها .

ولم يجلب دعم إسرائيل السلام ولا الاستقرار للمنطقة، إنما جلب لها مزيداً من الاستقطاب وسلسلة من الحروب .

كما أدت السياسة الأمريكية إلى قيام نظام احتكاري من منتجي البترول - ذات المركزية العربية - وإلى الحصار الذي تمثل في المقاطعة البترولية بالإضافة لأضرار زيادة سعر البترول في ١٩٧٣ .

ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد أن سياسة خارجية أكثر توازناً يمكنها أن تفرض تسوية سلمية للصراع لن تكون مساوية بل وأكثر فعالية من السياسة المتبعة .

ما هو محل جدل أن أمريكا كانت محظوظة في الإبقاء على السيطرة والتحكم، من خلال الاضطراب الناتج عن سياسة الدعم لإسرائيل؛ العدو الأوحده للدول العربية!

الحقيقة أن إسرائيل واللوبي الموالي لها، تكيفت بشكل مذهل مع متطلبات وسياسات العسكريين الأمريكيين وإدارة ريجان في السبعينات والثمانينات. كما خدمت في وظيفة الوكيل ودعمت مع اللوبي من استراتيجيات العداء وسباق التسلح والمصالح المشتركة مع التجمع العسكري - الصناعي، وحازت إعجاباً حاراً من الأيديولوجيين المتشددين!!

هذا ما كان له أهمية كبرى في خلق الدعم لإسرائيل في الدوائر الحكومية والسياسية الأمريكية ذات النفوذ، مقابل خدماتهم المفترضة في رسم سياسة الشرق الأوسط. ثم مع سقوط الاتحاد السوفييتي والانخفاض الحاد في ميزانية التسلح، صارت المنافسة بين مصالح إسرائيل ومؤسسات الرعاية والتأمين الصحي الداخلية مشكلة. فالتنافس بين صناع السلاح الأمريكي والإسرائيلي تميل إلى استبدال الجهود المشتركة بالاحتكار لتوسيع المشاركة في كعكة سوق السلاح. الواقع أن الكثيرين من عناصر البنتاجون وأصحاب الصفقات وعقود التسلح يستأفون من قوة ونفوذ إسرائيل على الحياة السياسية في أمريكا، وهو استياء عبر عن نفسه في معالجة قضية "جوناثان بولارد"، والجدل الحديث حول ادعاءات شرعية نقل إسرائيل لتكنولوجيا تصنيع بطاريات بالترיות المضادة للصواريخ إلى الصين، وحالات أخرى مماثلة. هذا الصراع المتنامي في المصالح يمكن في نهاية المطاف أن يقلل من قوة المعسكر الذي يلح في تقديم دعم سخي لإسرائيل بوصفها "الرصيد الاستراتيجي"!

اللوبي الموالي لإسرائيل

هناك سبب آخر للشك في أهمية دور إسرائيل كرصيد استراتيجي لتفسير السياسة الموالية لإسرائيل وانحراف الفكر والثقافة، هذا السبب يكمن في التأثير الواضح وطبيعة الشخصية الاعتبارية لهذا اللوبي الموالي لإسرائيل. فإذا كانت الأهداف التي يحققها السياسيون الديموقراطيون تأخذ من رصيد اللوبي، وكان الحديث والتصويت بأساليب تتوافق مع احتياجات اللوبي، يمكننا منطقياً أن نشكك فيما إذا كان هذا السلوك السياسي ينتج عن حكم متوازن حول قضايا الشرق الأوسط. فقد اعترف "كلارنس لونغ" وهو عضو ديموقراطي في الكونجرس واقتصادي معروف

إلى "بول فيندلي":

" قررت منذ زمن بعيد التصويت لصالح أي شيء تريده إيباك، فأتنا لا أريدكم عباً علي..
فقد عقدت العزم على أنني لا بد وأن أحصل على دعمهم، وأن أبقى عليه..."
بالطبع كان "لونج" يفسر منطق خضوعه بأنه لا يمكن أن يفهم لماذا أثار "دافيد أوباي"
التساؤلات حول مستوى الدعم لإسرائيل... وقد وبخ أحد أعضاء الكونجرس "لونج" قائلاً:
" لعله يفكر في مصالحنا القومية الخاصة!!"

يظهر نفوذ اللوبي أولاً في الخضوع العلني واقعياً لعدد كبير من أعضاء الكونجرس؛
فاللوبي يستطيع أن يجند أعداداً كبيرة منهم لدعم مصالح إسرائيل بوجه عام أو قضية ذات
أهمية لها!

ففي ١٩٨٩ بعد أن طالب وزير الخارجية / جيمس بيكر - في اجتماع لمنظمة إيباك -
إسرائيل أن تفيق من حلم "أرض إسرائيل الكبرى"؛ " أظهر اللوبي له ولنا جميعاً من هو حقاً
الذي يدير "المدينة" واشنطن، إذ جعلوا ٩٥ عضواً بمجلس الشيوخ و ٢٣٥ عضواً من
الكونجرس يوقعون بياناً يدعم إسرائيل."
طبقاً لكلمات "ألون بنكاس" في جريدة "دافار"، وهو إصدار إسرائيلي بتاريخ ٢٨/يونيو/
١٩٨٩.

ثانياً، يظهر هذا النفوذ في قدرة اللوبي على الإبقاء على ادعاء حق إسرائيل في
المطالب الضخمة من ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية التي تظل حول ٤ مليار دولار
سنوياً... غير قابلة للاقتراب منها وغير قابلة للجدل أيضاً... حتى في فترات الضغوط الحادة
على الميزانية، بينما يتم إهمال المتطلبات الداخلية الكبيرة للناخبين الأمريكيين!!
حتى أن المعلقين الإسرائيليين يتعجبون من تلك الظاهرة، ويتساءلون إذا ما أمكن لها أن
تنفجر يوماً في وجههم:

بالحديث عن الضغوط التي مورست على السياسيين في ١٩٩١ لمنح ضمانات قروض
بما قيمته ١٠ مليار دولار للمساعدة في استيعاب المهاجرين لإسرائيل، لاحظ "بن درور ييمني"
في جريدة "الهاميشمار" أن: " الولايات المتحدة تعج بمن يعانون فقراً حقيقياً، يصل لحد الفاقة،
وهناك آلاف الآلاف من الذين يداسون بالأقدام ممن ليس لديهم منظمة مثل "إيباك"، لكنهم
يريدون الحصول على شيء ما لأنفسهم!"

ربما كان هؤلاء غاضبين بصورة شرعية من قدرة اللوبي على اقتناص فوائد سخية
للأجانب بجانب بصورة فياضة نسيباً، يمكنهم أو لا يمكنهم تفسيرها في أذهانهم في ضوء بعض
معتقدات غير ذات معنى عن المعاداة للسامية، والمتفشية بشكل خبيث في أروقة صناعة
القرار!!

ثالثاً، عارض جورج بوش الأب لحد كبير اللوبي والمتحدثين في وسائل الإعلام التي
يسيطر عليها اللوبي، أن يربط ضمان قروض العشرة مليارات دولار لإسرائيل بتقييد المزيد من
الاستيطان في الأراضي المحتلة.

كان رد فعل ذلك كما أعتقد عاملاً هاماً في هزيمته، تالياً فقط للكساد الاقتصادي.
على النقيض، وعد كلينتون "إسحاق رابين" أنه لن يكون هناك أية استقطاعات من أموال
الدعم، وأعاد تعريف "الإحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة" بأنه مجرد نوع من "الحدود
المتنازع عليها!"

وكما كان مع "لونج"، أدركت إدارة كلينتون أن الجانب الأفضل من الشجاعة يكمن في
إعطاء اللوبي أيّاً ما كان ما يريد!

أما رابع مظاهر نفوذ اللوبي هو قدرته على إبقاء نوع من الحظر الرسمي على
المناقشات العامة وكشف انتهاكات إسرائيل (مثل التعذيب في السجون أو مساعدة الدول
الإرهابية، والإرهاب الذي تمارسه إسرائيل عبر الحدود في لبنان، والبناء غير المشروع
لصواريخ نووية).

هذا الحظر يمتد حتى لتغطية المذابح ضد أفراد الجيش الأمريكي، فبعد تحقيق موسع في
١٩٧٦ حول هجوم الإسرائيليين المتكرر على سفينة التجسس الأمريكية "ليبرتي" التي ترفع
علم أمريكا واضحاً وقتلهم ٣٤ بحاراً وجرح ١٧١ ماذا جرى؟

كان الهدف إغراق السفينة لمنع جمع معلومات المخابرات وكتابة التقارير عن غزو
إسرائيل للجولان الذي وقع في اليوم التالي على الحادثة.
بعد الهجوم كان هناك تباطؤ في السعي لإنقاذ السفينة بزعم أنه ليست هناك أوامر من
واشنطن!

بل وتورطت التحقيقات التالية حول الحادث في ستر الحقيقة التي لاشك فيها من تعمد
الهجوم، وكان الخط العام الرئيسي لموقف واشنطن أن ما حدث مجرد "خطأ تراجيدي!!"

في نهاية المطاف منح قبطان السفينة ميدالية الشرف من الكونجرس - في هدوء - فقط بعد أن تيقنوا من أن المسؤولين في إسرائيل لن يعترضوا.

وادعى الأدميرال / توماس مورر أن إدارة الرئيس / جونسون غطت على الجريمة " لأسباب سياسية داخلية بحتة، وقال:

" لا أعتقد أن هناك أي شك في ذلك !! "

ويمكن نفوذ اللوبي أساساً في مصادره السياسية التي توظف بذكاء وقوة، والإعلام القوي والدعم من المعلمين النقاد، والنظام المتطور من نشاطات قاعدته العامة، وغياب أي صراع جدي معارض.

فلنظام استجاب أثرياء اليهود بسخاء لدعم ضغط الجماعات الموالية لإسرائيل، خصوصاً إذا تعرضت لأي تهديد.

وتعد "إيباك" أكبر جماعات الضغط في أمريكا، وتتزعّم الجماعات الموالية لإسرائيل بميزانية سنوية حوالي ١٥ مليار دولار في أوائل التسعينات، ويسود الاعتقاد بأنها أكثر الجماعات نفوذاً في البلاد.

هناك أكثر من ٦٠ لجنة أمريكية عامة موالية، معظمها يرتبط بإيباك، وهي لجان تحشد المصادر التي تصب في النهاية عند إيباك ولديها اتفاق على قضية مالية واحدة في سياسة أمريكا مدعومة بمساهمات فردية لا حصر لها.

كما أنها تنشر جنودها من المتطوعين بكفاءة وإصرار وبقدر كبير من التعقيد، وترهب بالتهديد السياسيين خاصة الديموقراطيين، فقد رأى الجميع ما حدث لـ "تشارلز بيرس" و"بول فندلي" من بين كثيرين آخرين.

طبقاً لأقوال المحلل السياسي "ستيفن إيزاك"، فاللجنة الديموقراطية القومية تحصل على نصف أموالها من مصادر يهودية، وهو يقرر عن أحد خبراء الاستراتيجية من غير اليهود قوله " لا يمكنك أن تأمل في الذهاب لأي مدى في السياسة القومية من دون المال اليهودي."

أما الجمهوريون فهم أقل اعتماداً على أموال اليهود، لكن العديد منهم خاصة المسيحيين اليمينيين، كانوا حريصين دائماً على إسرائيل لسياساتها العنيفة ودعمها للعسكرية الأمريكية.

واستناد اللوبي لحد بعيد من عدد النقاد الكبير في الإعلام الجماهيري الجاهزين بأقلامهم في المواقف الملحة الذين يناصرون الخط العام لإيباك بشراسة... ومنهم "جورج ويل" و"ويليام

سافاير" و"تشارلز كروثامر" و"إيه ام روزنتال" وآخرين.
ونادراً ما يخرج باقي العاملين في وسائل الإعلام عن الخط الرسمي لأمريكا الذي يدعم
بشكل أساسي وبقوة إسرائيل، حتى إذا طالبت أحياناً بتعديلات طفيفة وإيماءات رمزية، ويتم
تقوية التصاق الإعلام بالخط الرسمي العام بقوة القاعدة العامة في اللوبي بحيويتها الفعالة.
فلدى إيباك ما يقرب إحصائياً من ٥٠-٦٠ ألف عضو نشط، ولدى التجمعات اليهودية
على المستوى القومي مئات الآلاف الآخرين، يتتبعون الأخبار ويكتبون الخطابات ويجرون
اتصالات هاتفية بالمحررين ويحضرون الاجتماعات عندما يدور الكلام فيها حول الشرق
الأوسط.

هؤلاء يكونون مدفعية فعالة هائلة تحد من أثر الحوار الحر والمدى الذي يمكن أن يصل
إليه على طول البلاد وعرضها، ولتوضيح ذلك:

" عندما نشر "جيمس إينيس"، أحد الجنود الذين أصيبوا في الهجوم على السفينة ليبرتي
كتاباً عن الحادثة عام ١٩٨٠... كان العدوان على السفينة تحت الهجوم المتواصل من رجال
الدولة في إسرائيل، ومن إيباك، وجماعة مناهضة تشويه السمعة، والقاعدة العريضة من
النشطين الذين لا يمكنهم تقبل تحدي الكذب الرسمي بأن الهجوم على ليبرتي كان "مجرد خطأ"
مشنوم، والتعتيم التام على القضية!

ووصفه المتمردون به ممن يطرحون عليه سبلاً من الأسئلة في الأحاديث معه 'بالكذاب
المعادي للسامية'.

وما أن أعلن أنه ضيف في أحد البرامج الحوارية في سان فرانسيسكو، تلقت القناة
٥٠٠ خطاب يشجب استضافته، وأغرق البرنامج بمكالمات عدوانية بما فيها تهديدات بالإذاع
الجسدي لمؤلف الكتاب.

وصار الحصول على نسخة من الكتاب أمراً شبه مستحيل، إذ تخلى ناشره "راندوم هاوس"
عنه!!

اللوبي في فيلادلفيا

في فيلادلفيا يقوم النشطون من قاعدة اللوبي العامة، بما فيهم أعضاء في لجنة الدقة في
شنون الشرق الأوسط "كاميرا" CAMERA والمنظمة الصهيونية في أمريكا وآخرين بمراقبة

والاعتراض على وتهديد أولئك الذين لديهم وجهات نظر مختلفة؛ كما أنهم أثروا إلى حد بعيد في تغطية قضايا الشرق الأوسط.

في بنسلفانيا عاصمة الولاية، لاتجد إعلانات تشير لأي متحدث يضرر عداء تجاه سياسة إسرائيل دون أن تمزق خلال ساعة، ويعامل متحدثون مثل "إسرائيل شاحك" بأسلوب يدمرهم ويتعرضون لأقصى الأسئلة تهجماً!

ثم في البرامج الحوارية المحلية تجد المتحدثين من قائمة اللوبي التقليدية، وماعدا ذلك يستقبلون بوصفهم يمثلون تهديداً للأمن القومي الأمريكي، ويكونون عرضة لاتصالات تلفونية منظمة تحتوي على إهانات شخصية أو طعن ومحاولات متتمة لاحتكار النقاش لصالح شخص بعينه.

وتشير كل برامج التلفزيون أو المقالات الصحفية أو المقالات الافتتاحية التي تخرج عن الخط العام اللوبي ردود فعل قوية غاضبة، الحقيقة يشبه الضغط الذي يمارس على هذا الخروج عن السياق "سفاح المحارم".

فهناك سبيل من الخطابات والزيارات لصحيفة "إنكوايرر" في فيلادلفيا كلما ذكر أحد الأكاديميين المحليين أنه أثناء حملة انتخابات مجلس الشيوخ بين "آرلين سبيكتر" و"ليني بيكيل" - وكان اللوبي يؤيد "سبيكتر" بقوة - أرسل المتحدث الرسمي للوبي في منطقة فيلادلفيا رسالة بالفاكس فيها تعليقاته وانتقاداته إلى صحيفة "ديلي".

ومع ردود فعل لا تذكر من العرب المحليين وردود الفعل المرحلية غير المنظمة من آخرين؛ يظل اللوبي الإسرائيلي أكثر ما يخشاه الإعلام، وعليه أن يتكيف مع توجهاته! هكذا أثناء حملة "سبيكتر" - "بيكيل" تولى محرر الإنكوايرر المسئول عن تغطية الحملة، الإشارة مراراً إلى أن "بيكيل" من الأثرياء وينفق أموالاً طائلة على حملته، ولم يذكر أبداً أن يهود اللجنة الأمريكية العامة كانوا يضحون المال في حملة "سبيكتر" بلا توقف؛ برغم أن المعلومة كانت متاحة لعامة الناس.

ورعت كنيسة "بيكيل" برنامجاً عن الشرق الأوسط انتقد فيه عدة متحدثين إسرائيل. واتخذت حملة "سبيكتر" من هذه الواقعة مبرراً لإظهار معاداة خصمه للسامية، مطالبة "بيكيل" بالانسحاب من البرنامج، ولعبت الإنكوايرر بورقة المؤتمر و"معاداة السامية" باعتبارها حقيقة ولم تذكر أبداً أن "سبيكتر" كان أحد المتحدثين في ذات المؤتمر.

ثم نشرت الصحيفة سلسلة من الخطابات التي كتبها أعضاء في اللوبي يشجبون فيها الكنيسة مع هجوم على لاعقلانية بعض قادتها، وتصريحات صاخبة مزيفة مثل: " لم يحضر أي من القادة اليهود المؤتمر للرد على انتقاد إسرائيل الذي ينم عن معاداة صريحة للسامية".

بينما قائد اللوبي الذي تورط في إرسال فاكسات يومية ناقدة للبرنامج تلقى ٧ خطابات و ٤ مقالات افتتاحية نشرت في الصحيفة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

وفي خطاب كتبه بنفسه منتقداً الصحيفة وتغطيتها الإخبارية لحملة انتخابات مجلس الشيوخ التي أثارَت كتابته خمس خطابات في صفحة واحدة من الرد، نشرها مدير التحرير التنفيذي بينما لم ينشر الخطاب الرئيسي في الرد.

أما ردود مجموعة كنيسة "بيكيل" حتى من أفراد هاجموا شخصياً ما يجري؛ فقد رفضت الصحيفة نشرها.

هذه السياسة أحادية الجانب في صفحة التحرير تتوازى مع انحراف شديد في قسم الأخبار، ومن الغامض علينا معرفة إذا ما كان هذا الانحراف موجوداً من دون ضغوط اللوبي، إلا أنه بالتأكيد مدفوع بالضريبة!!

حجر القدح أو "صندوق إشعال الأزمات"

– سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجذور الإرهاب –

Tenderbox:

U.S. Middle East Policy and the Roots of Terrorism

بقلم

ستيفن زيونس

By: Stephen Zunes

مونرو – مين

Monroe, Maine

"شجاعة شائعة"، ٢٠٠٣. صفحة ٢٧٨

Common Courage, 2003. 278 pp.

عرض

ستيفن شالوم

Review by: Stephen Shalom

قد يبدو أن كتاباً يركز على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كتب قبل الحرب الأخيرة في العراق، يعد متأخراً عن مواعده وتجاوزته الأحداث، خصوصاً كتاب يتنبأ بأحداث مختلفة عن الحرب بعضها لم يقع.

لكن "صندوق إشعال الأزمات" لستيفن زيونس كتاب مفيد لحد بعيد، يساعدنا على استيعاب وفهم الماضي، ويسمح لنا بأن نفكر بجلاء في المستقبل.

والسجل التاريخي الذي يختبره زيونس لا ليس فيه ويدعو للإحباط:

فقد أعاققت الولايات المتحدة نمو الديمقراطية في الشرق الأوسط، وساعدت على عسكرة المنطقة، وأججت الحرب في الخليج، كما عرقلت جهود تحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني وشجعت - عن قصد أو بدون قصد - صعود حركات الإسلام المتشدد! وبينما خدمت سياسة الولايات المتحدة مصالح قلة من الناس، فقد كانت بمثابة الكارثة على شعوب المنطقة!

كما كانت كارثة أيضاً على الشعب الأمريكي إذ جعلته أقل أمناً، وزادت من احتمالات هجوم الإرهاب ضد أمريكا بدلاً من العكس!

ويملك كتاب "صندوق القذح" فضيلتين متميزتين هما:

أولاً - يعالج الكتاب سياسة أمريكا في الشرق الأوسط ككل متكامل، وفي الأغلب الأعم لاتتصل كل المناقشات الحيوية الهامة حول موقف تلك السياسة من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من قريب أو بعيد بالديناميكيات الأوسع للسياسة الخارجية الأمريكية. نقرأ في الكتاب أن حكومة إسرائيل التزمت بقدر من الوحشية ضد الفلسطينيين، وأن أمريكا دعمتها بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية والتأييد الدبلوماسي المطلق. لكن ما الذي يفسر هذا الدعم الأمريكي؟ منتزعاً من السياق الشامل للسياسات الأمريكية؟

لا تقدم التحليلات غالباً تفسيراً أياً كان لسلوك واشنطن هذا، أو خلافاً لذلك سر تعلق هذه السياسة باللوبي الإسرائيلي الذي يقف بقوة وراء هذا الدعم شبه المطلق! الأمر يخص إيباك بالتأكيد والمنظمات الأخرى الموالية لإسرائيل، وأنه لمن المعادة للسامية أن تشير أو تنتقد نفوذهم الذي يتعدى وجودهم العددي بمراحل!

برغم ذلك، فإن إرجاع سياسة أمريكا تلك بداية للوبي الموالي لإسرائيل، يعد بمثابة إغفال لخلفية السياسة الخارجية الأمريكية بمبادئها وتماسكها.

نعم أدارت أمريكا عيناً مغمضة وغضت الطرف عن إنتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، لكن وكما يقول زيونس مدعوماً بوفرة من الوثائق، يظهر نفس التجاهل لحقوق الإنسان وعدم المبالاة بالديموقراطية جلياً في دول عدة؛ حيث تكون مصالح الولايات المتحدة على المحك:

في السعودية، وأوزبكستان، ومصر، وتركيا من بين دول أخرى كثيرة.

على سبيل المثال؛ كان الهجوم التركي المريع على الأقلية الكردية بأسلحة أمريكية "أكبر استخدام للأسلحة الأمريكية على يد قوة غير أمريكية منذ غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢".

ثم تحت غطاء دبلوماسي من أمريكا، و كما أعلن بول وولفويتز في يوليو ٢٠٠٢ " كان أسلوب معالجة تركيا للأقليات (الكردية) واحداً من الأحداث المؤثرة في التاريخ التركي "!

نعم، لقد وفرت واشنطن كل أنواع الدعم للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ولكنها أيضاً - كما يوضح زيونس - دعمت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، والاحتلال التركي لقبرص

برغم افتقار المغاربة والأتراك لأي لوبي مؤثر في قرارات واشنطن.

فقد أمدنا إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية، ومن الواضح أن اللوبي يفعل كل ما في وسعه لتشجيع واستمرار هذا التدفق في السلاح؛ لكن مرة أخرى من غير المحتمل أن يكون اللوبي العامل الفعال الوحيد في إتباع هذا النهج.

يلاحظ "زيونس" أن حجم مبيعات السلاح الأمريكي والمعونات العسكرية على امتداد العالم تبلغ معدلات هائلة، لكن الشرق الأوسط يحظى بالنصيب الأكبر منها.

وبينما يضغط اللوبي لحصول الدولة اليهودية على السلاح، يضغط لوبي السلاح - الذي يفوق لوبي إسرائيل بنسبة ٢:١ - لبيع السلاح في أماكن أخرى.

وهو أمر يسعد صناع السلاح بلا شك؛ " فكل صفقة سلاح كبرى لإسرائيل تخلق لدى الدول العربية الحاجة... لأسلحة أمريكية إضافية استجابة لضرورات التوازن مع معدلات التسليح في إسرائيل".

لا توجد علاقة إطلاقاً بين هذه الأسلحة واحتياجات الأمن الفعلية لشعوب المنطقة؛ فكلما وقعت اتفاقية سلام جديدة (إسرائيل- مصر، إسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية، إسرائيل - الأردن) زاد معدل صفقات السلاح الأمريكي للمنطقة.

وكلما زاد السلاح الأمريكي المصدر زادت قدرة حكومات المنطقة على قمع سكانها
المتمردين،

كما تخصص مبيعات الأسلحة من معدلات النمو الاقتصادي والإنفاق على الرفاهية
الاجتماعية في الشرق الأوسط، وهو ما يؤدي بدوره للعالمين ببواطن الأمور أمثال " توماس
فريدمان " في صحيفة النيويورك تايمز لأن يطالب الولايات المتحدة بحروب أخرى لخلق أنظمة
حاكمة أكثر استجابة لشعوبها!!

فدعم إسرائيل في الواقع يبعد واشنطن عن مصالحها؛ وكما يشرح "زيونس" لصناع
السياسات في أمريكا فإن القومية الراديكالية هي التهديد الأكبر في المنطقة ذات الأهمية
الاستراتيجية والاقتصادية الكبرى.

بلا شك خدمت إسرائيل كقوة مؤثرة في مواجهة النزعة القومية، ليس فقط في فلسطين
ولكن في لبنان والأردن وغيرها.

وقد حاول البعض أن يبرر الدافع وراء حرب العراق بأنه "الولاء المزدوج" في الإدارة
الأمريكية، حيث يسعى الصهاينة لتحقيق مصالح إسرائيل لا المصالح الأمريكية.

الحقيقة أن مصطلح الولاء المزدوج لا يعني شيئاً ليستخدمه أنصار اليسار ملمحين بأن
الولاء للأمة -الدولة التي ينتمي إليها المرء - يجب أن يفوق ولاءه للأمية والعدل الاجتماعي.
على أية حال، بينما إسرائيل رحبت بالحرب الأمريكية على العراق، فلا يوجد أية شك أن
مروجي الحروب في واشنطن يحبذون - مستقلين عن ما تمثله مصالح إسرائيل - استخدام
ميزة التفوق العسكري الأمريكي لترويع وإخضاع أي قوة تعوق سيطرتهم على منطقة بحوية
منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً - السبب الثاني في قوة وأهمية كتاب زيونس أنه يوضح بجدية الاهتمامات
الحقيقية التي تشغل الشعب الأمريكي، ويعطي إجابات مقنعة لتساؤلاتهم؛ فالأمريكيون مشغولون
- وهو أمر مفهوماً - بالإرهاب بعد الهجوم المروع في ١١/سبتمبر، وكما يقول زيونس:
هناك أسباب أخلاقية بل ونفعية مباشرة وراء الحرب الأمريكية على الإرهاب تفسر
كونها ليست رد الفعل الملائم.

ويراجع زيونس سجل أمريكا الطويل في دعم الإرهاب في العالم، والنفاق الذي يفوق

التصور، والمعايير المزدوجة للسياسة الأمريكية، وأسلوب إدارة بوش في الحرب على الإرهاب لتشجيع ودعم أجندتها السياسية.

كما يوضح أن رد الفعل الوحيد الفعال لما يمثله بن لادن - الإرهاب الذي يعول في تجنيد أعضائه على المظالم الحقيقية لملايين الناس - يكمن في سياسة أمريكية خارجية مختلفة، سياسة تشجع الديمقراطية وحقوق الإنسان لسياسة المزيد من القواعد العسكرية وزيادة مبيعات السلاح، سياسة تعترف بحق تقرير المصير لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وتتوقف عن محاولة فرض سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة على كل شعوب العالم! فمن المرجح أن المعالجة العسكرية لمشكلة الإرهاب كما يوضح "زيونس" بشكل مقنع، ستزيد من الأوضاع سوء، لكن ربما أنه كلما أبحر زيونس في خضم الانتقاد الأخلاقي والنفعية المباشرة للسياسة الأمريكية، صارت لغته ضعيفة كالمهمة.

وكما يقول:

فالقصف الجوي والأعمال العسكرية من جانب الولايات المتحدة التي تؤدي إلى قتل المدنيين،

"سيصورها المتشددون بالتأكيد تعبيراً عن الإمبريالية الأمريكية"، وهي حقيقة جديرة بالاعتبار ليست قاصرة على رؤية المتشددون"، ويجب على زيونس أن يتخذ موقفاً واضحاً كما فعل في أمور أخرى.

هناك مشكلة أخرى مع الكتاب؛ فبرغم أن النص موثق بشكل عام توثيقاً جيداً إلا أن هناك أجزاء كانت بعض الهوامش الإضافية لتجعل منه أكثر فائدة.

على سبيل المثال:

كانت المصادر مفيدة عندما أخبرنا أنه في فبراير ١٩٩١ بعد أربعة أسابيع من القصف الجوي وقبل أن يبدأ الهجوم البري بقيادة أمريكا، قبلت الحكومة العراقية عرضاً سوفيتياً بالسلام مقابل الانسحاب من الكويت، فما كان من واشنطن إلا أن رفضت العرض بازدياد؛ كما أوضح التحقيق حول الأمر أن مظاهرات سبتمبر ٢٠٠٢ التي كانت شرارة إطلاق الانتفاضة الثانية في الأرض المحتلة لم تكن مخططة سلفاً من عرفات، وكذلك أوضح أن أمريكا دعمت سرّاً الميليشيات العميلة في لبنان!

ليس العيب في عدم صحة هذه التصريحات، لكن الإشارة إليها مع ذكر مصادرها كان

ليساعد القراء في الحوار مع المنافقين في الإدارة الأمريكية.
فإننا نحينا هذه الأخطاء جانباً، نجد الكتاب يمثل مسحاً رائعاً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط غني بالحقائق والجدليات التي تتحدى مصداقية هذه السياسة، إضافة إلى النصيحة القيمة بضرورة تغيير هذه السياسة... فقط بتغييرها يمكن أن نحصل على عالم أكثر عدلاً وأماناً.

"ستيفن آر شالون" يدرس العلوم السياسية في جامعة "ويليام باترسون"
نيوجيرسي؛ وهو مؤلف العديد من الكتب والمقالات، أحدثهم "على أي جانب
تقف؟"، مطبوعات "لونجمان"، والذي يعد مرجعاً علمياً سياسياً.

اللوبى والبولدوزر

"ميرشايمر"، "والٲ"، و"كورى"

*The Lobby and the Bulldozer
Mersheimer, Walt and Corie*

تأليف

نورمان سولومون

By Norman Solomon

١٥ / إبريل / ٢٠٠٦

بعد أسابيع من نشر مجلة بريطانية لمقال مطول لأستاذين أمريكيين بعنوان " اللوبي الإسرائيلي "، انطلق الغضب واستمر في السريان في معظم وسائل الإعلام الأمريكي الرئيسية. ففي مقال افتتاحي في "لوس انجلوس تايمز"، كتب أحد كبار أعضاء مجلس العلاقات الخارجية/ "ماكس بوت" ليساعد في ضبط نغمة الغضب الشائعة؛ استنكر ورقة عمل ميرشايمر - والت، التي نشرت في "لندن ريفيو أوف بوكس".

إن أعلن أن الورقة "غريبة الأطوار" وألمح بقوة إلى أن المؤلفين معادين للسامية. بينما تجاوز كثيرون في هجومهم مجرد التلميح؛ ففي ٣/ إبريل على سبيل المثال وهو نفس اليوم الذي أعادت فيه "فيلادلفيا إنكوآيرر" نشر مقالة "ماكس بوت"، ظهرت مقالة افتتاحية مماثلة في "بوسطن هيرالد" تحت عنوان: "باراثويا معاداة السامية في هارفارد".

هكذا سارت الأمور من صدئ الحجرات والمكاتب في وسائل الإعلام القومية، وعندما بادر أستاذ بجامعة "جون هوبكنز" بالرد في مقال افتتاحي في "الواشنطن بوست" كان العنوان الرئيسي فظاً للغاية:

" نعم إنه معاد للسامية " ووصف بسطحية المقال بأنه عمل أكاديمي " وحشي... ومعاد للسامية ".

بينما في الحقيقة لا يوجد في المقال شيء معاد للسامية، فعلى الأقل بعض تحليلاته قابلة للنقاش؛ فهناك بالفعل عدة عوامل تؤثر في سياسات العم / سام في الشرق الأوسط، بالإضافة للضغط المؤيدة لإسرائيل.

لا يوجد من يمكنه نكران مصداقية القول بأن إيباك واحدة من أقوى جماعات الضغط نفوذاً في واشنطن، إذ يعلم السياسيون أنه يمكنهم انتقاد إسرائيل فقط، على حساب تعرض مستقبلهم السياسي للخطر!

فوق كل شيء، أوضحت المقالة عدداً من النقاط المتناسكة التي تكشف الجوانب المدمرة في الدعم الأمريكي للحكومة الإسرائيلية، وتعد تحليلاتهم جدية وجديرة بالاعتبار.

فعلى مدى عدة عقود وحتى هذه اللحظة الراهنة كانت معاملة إسرائيل للشعب الفلسطيني تصل لحد الانتهاك الخسيس لحقوق الإنسان من الناحية العقائدية!

برغم ذلك يؤدي انتقاد أي أحد (بما فيهم اليهود الأمريكيين مثلي) وبشكل تلقائي إلى الاتهام بالتعصب الأعمى ضد اليهود!

يمنحنا تناول الإعلام الأمريكي لما جاء بالمقال دليلاً آخر، أنهما كانا - المؤلفين - على صواب تماماً عندما قلنا:

" أي أحد ينتقد الإجراءات الإسرائيلية أو يجادل بأن الجماعات الموالية لإسرائيل لديها نفوذ مؤثر على سياسة أمريكا في الشرق الأوسط - وهو نفوذ تفاخر به إيباك - يخاطر بأن يوصف بمعاداة السامية.

ففي الواقع أي أحد يدعي مجرد ادعاء بأن هناك لوبي إسرائيلي يخاطر بالتعرض لذات الاتهام، برغم أن الإعلام الإسرائيلي يشير إلى ما يسميه " اللوبي اليهودي الأمريكي " ثم بعدها يهاجم من يلفت النظر إليه!

بمعنى آخر، أولاً يتباهى اللوبي بنفوذه، ثم بعدها يهاجم من يلفت النظر إليه! وهو تكتيك فعال تماماً فمعاداة السامية أمر لا يريد أحد كان أن يتهم به.

من المحزن أن بعض منابر الإعلام القليلة التي ترحب بمواجهة هذا "التكتيك الفعال جداً" برغم ذلك يتم تحديدها؛ كما كتب في المقال الافتتاحي في الطبعة الصادرة من لندن من " الفايينشيل تايمز " في أول إبريل الماضي:

" ابتزاز أخلاقي... هو التفسير الوحيد للخوف من أن أي نقد للسياسة الإسرائيلية أو الدعم الأمريكي لها يؤدي إلى اتهامات معاداة السامية... وهو ما يعد عائقاً أمام نشر وجهات النظر المعارضة، وهو يقود أيضاً إلى خلق صوت الحوار السياسي في أروقة الجامعات الأمريكية، جزئياً بسبب الحملات التي تشن ضد أي صوت معارض".
ويلاحظ المقال الافتتاحي نفسه:

" يتم إسكات ردود الفعل التي عادة ما تصدر تلقائياً للدفاع عن الحوار المفتوح والتحقيق الحر... على الأقل بين الغالبية من صفوف العاملين بالسياسة الأمريكية... ما أن يمس الموضوع إسرائيل والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط."
علينا أن ننظر إلى سياسات الحكومة الأمريكية تجاه إسرائيل من منظور مميزات هذا البلد.

هذا ما حدث، إذ كانت تلك الرؤية أحد النقاط العديدة الصالحة للجدل التي أثارها المقال الذي حظ من قدره إلى حد بعيد:

"إن حواراً مفتوحاً سوف يكشف لنا حدود الجوانب الاستراتيجية والأخلاقية في الدعم

الأمريكي أحادي الجانب في قضايا الشرق الأوسط، ويمكنه أن يحرك أمريكا لموقع أكثر انسجاماً مع مصالحها القومية كما مع مصالح دول أخرى في المنطقة، بل ومع المصالح بعيدة المدى لإسرائيل ذاتها.

من دون حوار مفتوح لا يمكن حدوث تغييرات هامة في تلك السياسات.
هذا الجمود الذي يبطل ضخ الدماء في الجسد السياسي بالتضييق على تدفق المعلومات والأفكار... يتناقض مع نوع الخطاب السياسي الجدير به بلدنا.

هناك عدد قليل آخر من الأكاديميين الأمريكيين على استعداد لتعرض مستقبلهم المهني لنوع المخاطر التي تعرض لها المؤلفين عندما أصدرنا ورقتهم البحثية المستفزة.

بينما هناك قلة أخرى من الأمريكيين الناشطين على استعداد لتعرض أنفسهم لنوع المخاطر التي تعرضت لها "راشيل كوري" عندما وقفت بين منزل فلسطيني وبولدوزر ماركة "كاتر بيللر" في غزة منذ ثلاث سنوات مضت، فماتت تحت عجالات ذاك البولدوزر!

كان أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يقود البولدوزر لهدم المنزل وداس على جسد كوري الغض، البالغة من العمر ثلاثة وعشرين عاماً.

لقد اتخذت راشيل موقفاً سلمياً للدفاع عن حقوق الإنسان ففقدت حياتها ثمناً لذلك... لكن نادر ما أحتفي بها أو كرمتها منابر الإعلام الأمريكي... التي ذهبت لأبعد حد من الجذل والنشوى أمام صورة رجل أعزل وقف في مواجهة الدبابات الصينية بمفرده وقت مذبحه ميدان السلام السماوي ببيكين!!

مثمناً تقارن ذات المنابر بين "القتلة" الذين يتسلحون بأسلحة متقدمة تكنولوجياً، الذين يقودون المعدات العسكرية من جيش الدفاع الإسرائيلي وبين "القتلة" - كما يصفونهم - الذين لا يملكون أي تقنيات المشاركين في عمليات التفجير الانتحارية!!

لقد ناضلت "راشيل كوري" من أجل معتقداتها دون عنف فتحوّلت إلى أشلاء؛ وقدمت المثل على أروع ما في الروح الإنسانية على أرض الواقع، فقتلت ببولدوزر "صناعة أمريكية" يعمل لحساب حكومة تدعمها أمريكا!

وكما قال أبواها "سيندي" و"كريج كوري" في تصريح لهما في ذكرى مولدها بعد أسابيع قليلة من مقتلها:

"أرادت راشيل أن تلتف الانتباه إلى مأزق الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وهو

شعب شعرت أنه إلى حد بعيد غير موجود في مدى إحصاء غالبية الأمريكيين!"
إن يحاصر الإعلام الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة بـ"التوقف"، الأعمال التي تهدف
إلى إبقاء الفلسطينيين بالكاد مرئيين !

أحدث كتب "نورمان سولومون": " جعل الحرب سهلة؛ كيف يبقى الرؤساء
والخبراء علينا مشوشين ذهنياً حتى الموت."

"How Presidents & Pundits Keep Spinning us to Death"

من يتحكم في السياسة الخارجية لأمريكا
Who Controls US Foreign Policy ?

بقلم

ميتشيل بلينيك

By Mitchell Plitnick

١٤ / مايو / ٢٠٠٦

من تعليقات المراسل /

جيمس موران قبل حرب العراق حول دور المجتمع اليهودي في الزحف إلى حرب
أطلقت عاصفة صغيرة من النيران في واشنطن.

صرح موران بأنه " إذا لم يكن الدعم اليهودي القوي للحرب في العراق، لما خضنا

هذه الحرب."

بما يعد تصريحاً عدوانياً موجهاً بصراحة ضد العديد من اليهود خاصة الغالبية العظمى

من الذين عارضوا الحرب.

أما ما يتجاوز مجرد أن يعزو الموقف المؤيد للحرب إلى مجتمع بأسره - المجتمع اليهودي - طبقاً لاستطلاعات الرأي على خط العامة من السكان في موقفهم من الحرب الذي كان أقل دعماً من جماعات أخرى من الأمريكيين ذوي الأصول الأوروبية، فالتصريح يحمل في طياته تلميحاً بأن التحكم اليهودي في السياسة الأمريكية تحكم يدمر السياسة الأمريكية لصالح نهايات يفضلها اليهود.

على هذا المستوى من الاتهام تبدو ردة فعل العديد من اليهود منطقية تماماً؛ لكن هذا ببساطة لا يكفي للرد على مثل هذا التصريح، دون تحليل أعمق إلى ما يدعو إليه من رواج لمثل هذه الأفكار.

فلا يكفي - إذ أنه يبدو خطر داهم على المدى البعيد - القول بأن مثل وجهات النظر تلك لا تعدو أن تكون من قبيل الكراهية غير العقلانية، وتجاهل كل القواعد التي يمكن الاستناد إليها في الإشارة إلى الحقائق مهما اعتقد المرء عند تأويله تلك الحقائق!

إننا في حاجة أن نسأل ما الدليل وراء وجهات النظر تلك إذا كنا نأمل أن ندحضها.

علاوة على ذلك، نجد أنه لزاماً علينا كيهود أمريكيين أن نختبر هذه الأسئلة بجداد.

فلا يمكن لأحد أن ينفي أن يهود أمريكا يعملون يقيناً بكل جهد ممكن للوصول إلى تأثير لا يتناسب مع عددهم النسبي من إجمالي تعداد السكان في أمريكا عندما يتعلق الأمر بقضايا الشرق الأوسط.

فمن جانب، لا يوجد شك أن مفهوم نظرية المؤامرة اليهودية لها نوع من السحر الغامض على صناع السياسة في واشنطن، تحمل في طياتها جرساً شائعاً من المعاداة الكلاسيكية للسامية.

من جانب آخر، مفهوم أن حرب العراق نفذت بناء على توصية من اليهود من أجل تحقيق المصالح اليهودية، لا يخرج عن كونه مفهوماً أثرياً مبهماً!

بينما المرجح هو أن بعض المؤيدين لهذا المفهوم هم في الواقع مدفوعين بكرهية

اليهود، كما أنه حقيقي أيضاً أن العديد منهم يظنون ذلك، بسبب الدليل القائم عليه.

نحن نحتاج لأن نمنع النظر كيهود - ما إذا كان هذا الدليل غير كاف ومخادع أم مقتنع حتى نتصرف بناء على ذلك.

لعل أكثر الصلات وضوحاً، وهو ما يشار إليه مراراً، حقيقة أن الكثير من رجال إدارة بوش المحوريين والمسئولين عن سياستنا في العراق لديهم تاريخ طويل من دعم والتوصية ببعض أكثر السياسات الإسرائيلية وحشية.

من هؤلاء "ريتشارد بيرل" و"بول وولفويتز" وهم أكثر الذين يشار إليهم مع مجموعة محدودة من صقور المحافظين الجدد، وهما في ذات الوقت من المصممين الرئيسيين لسياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط.

كذلك هناك حقيقة أن إسرائيل كانت منذ قعقة الطبول الأولى لحرب العراق أقوى الأصوات المؤيدة لعمل عسكري ضد العراق من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا.

على خلفية هذا كله هناك حالة أقرب للأساطير فيما يخص النفوذ الذي يتمتع به اللوبي الموالي لإسرائيل.

كل هذا يستحق التدقيق فيه بعناية لنرى بوضوح أين تقع إسرائيل ومؤيديها من تشكيل السياسة الأمريكية حتى يسهل على المرء أن يرى كيف تؤدي هذه العوامل إلى استنتاج ما وصل إليه "جيم موران".

برغم هذا فإننا إن كنا نأمل يوماً نرى فيه السياسة الخارجية الأمريكية تنتزع من أيدي أولئك الذين يتحكمون فيها الآن، فعلينا ألا نتجاهل حقيقة أن إسرائيل ومؤيديها ووضعها السياسي هي أجزاء تتكامل ومتممة لتشكيل سياستنا الخارجية.

ما نحتاج أن نقوم به هو أن نفهم أين وكيف يولج الإسرائيليون في صلب السياسة الخارجية؟ وإلى أي مدى يبقون على تحكمهم وتسلطهم عليها؟

لكي نقوم بذلك نحتاج أولاً أن نراجع ما الذي أوصلنا لهذه الحالة المعاصرة؟

من البديهي التسليم بحقيقة أن السياسة الأمريكية تجاه العراق، وفيما يخص الصراع الإسرائيلي / العربي جزء من سياسة خارجية أمريكية أوسع فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

فقد أشارت وزارة الخارجية في ١٩٤٥ إلى احتياطات البترول المهيولة للشرق الأوسط

على أنها:

"... مصدر مذهل وضخم لقوة استراتيجية، وواحدة من أعظم الغنائم المادية في تاريخ

العالم... ومن المحتمل أنها أغلى غنيمة اقتصادية في حق الاستثمار الأجنبي."

ولا توجد قوة كبرى، ناهيك عن قوة عظمى تسمح على الإطلاق - طواعية - بأن يترك

مصير هذه الغنيمة " للمصادفة السياسية، أو الهوى الأيديولوجي، ناهيك عن المصالح المتقلبة

لأولئك الذين يعيشون على الأرض التي تحوي هذه الجائزة الكبرى."

فإذا كان الوضع كذلك في ١٩٤٥، كيف صار الوضع الآن أكثر انطباقاً بخصوص

البترول عما كان وقتها؛ فالاقتصاد الكوني صار أكثر اعتماداً على البترول عما كان من نصف

قرن مضى، مع التوقعات بأن الاحتياطات ربما قاربت على النفاذ لحد خطير خلال عقدين من

الآن؟

في الحقيقة أنه من العسير أن تفوت على المرء ملاحظة أن الإدارة المالية عالقة بطبيعة

الأمر مع أصحاب المصالح الكبرى في شركات البترول متوسطة الحجم، وهي شركات ربما

كان لها مدخل إلى بعض أكبر احتياطات الخام في العالم يمكنها من الارتقاء إلى مستويات

أعلى!

علينا ألا ننظر فقط للمصلحة الذاتية لقلّة من الناس في الإدارة، أو للأطماع السياسية أو

الأيديولوجية القدرية المكرسة لتلك الأطماع.

فالعقود الكبرى التي تحصل عليها المؤسسات الأمريكية " لإعادة تعمير العراق " تعد

تطوراً لا يمكن تجنبه في أي حرب، سواء حوربت لأسباب شرعية (أياً ما كانت هذه الأسباب) أم

لا!

بدلاً من ذلك نحتاج للنظر في معطيات السياسة الأمريكية برمتها في الشرق الأوسط في

سياق الرغبة الأمريكية في التحكم في: " واحدة من أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم."

فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى، عندما استولى الإنجليز والفرنسيون على العالم

العربي ووضعوا (بطريقة إشكالية للغاية في الكثير من الحالات) الحدود القائمة اليوم، كانت

الطريقة المفضلة لدى قوى الاستعمار في حكم بلدان العالم العربي خلق حكومات كالدمى تخدم

مصالح السادة المستعمرين.

ووصف اللورد الإنجليزي / كورزون ذلك بقوله:

" المظهر العربي الكاذب "، فهو يحكم لكن يظل ضعيفاً ويعتمد كلياً على القوة الإمبراطورية للبقاء في السلطة.

ثم وصف كورزون في هذا الإطار ديناميكية الحكم:

" لا يجب أن يكون هناك دمج فعلي للحدود المحتلة في سيادة وسلطان المحتل، إذ أن الاستيعاب يمكن أن يقنع الدول المحتلة بنمط ما من الخيالات الدستورية، مثل حكومة وصاية أو دائرة نفوذ أو دولة محايدة - بين دولتين -... وهكذا".

ثم بعد الحرب العالمية الثانية وحركات التحرر العالمية وتفكيك المستعمرات، صارت الولايات المتحدة القوة السائدة في الشرق الأوسط فنقحت وكيفت أسلوب التحكم الذي وصفه الإنجليز.

كما كان على أمريكا أن تتنافس - رغم معارضة حكام كثيري الثقل - مع القوى القومية في العديد من الدول المحورية وأهمها العراق ومصر.

حدث هذا كله بالطبع على خلفية الحرب الباردة بينما لم يطال فعلياً الإتحاد السوفييتي في مناطق نفوذهما؛ إلا أنه بالتأكيد مارس نفوذاً في الشرق الأوسط كان له دور ما في توازن القوى ضد النفوذ الأمريكي المتزايد.

لكن لم تتحكم أي من القوى العظمى مباشرة في دول الشرق الأوسط التي كانت تدور في أفلاكهم وفي نطاق نفوذهم.

بدلاً من ذلك؛ كان اعتماد الدول العربية على القوة العظمى، جنباً إلى جنب مع المكاسب التي حققتها النخب الحاكمة التي قامت بأدوارها بكفاءة، مع الضمان المستمر ببقاء تلك النخب مهددة من شعوبها، ما يدعوها يقيناً إلى الاعتماد على سلاح القوة العظمى ومعاونتها وتدريبها في كافة الميادين.

بذلك نمت وترعرع " المظهر العربي الخادع " الذي وصفه كورزون وأعيد تنقيحه، مانحاً حكماً ذاتياً أوسع قليلاً للحكام العرب، ومبقياً على ضرورات السيطرة ووجود عضوي أقل للقوى العظمى يمكن من رؤيته.

وبعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ انطلق على الفور أول رئيس وزراء إسرائيلي / دافيد بن جوريون محاولاً تأمين وتطوير الدعم من القوى العظمى؛ أمريكا وروسيا.

بقراءة صحيحة للمشهد السياسي نرى سياسته كانت الحفاظ دائماً على جهود تأمين

دعم الدولتين له، لكنه كان أكثر اهتماماً بالدعم الأمريكي، حيث كانت أقوى من روسيا ولديها مجتمع يهودي في وضع أفضل كثيراً، يمكنه من مساندة القضية اليهودية!

وقررت أمريكا أنه بدلاً من الاعتماد فقط على "المظهر العربي الكاذب" - وهو ما زال قائماً حتى اليوم - فعليها إضافة لذلك، أن توظف الدول غير العربية في المنطقة وبشكل أساسي تركيا وإيران وإسرائيل لحماية المصالح الغربية خاصة في مواجهة القوى الشعبية والقومية في العالم العربي.

ثم بعد صعود جمال عبد الناصر في مصر ١٩٥٢، كان هناك اهتمام كبيراً بأيديولوجية: "القومية العربية" التي دعا إليها وخوفاً من كونه لم يكن اشتراكياً فقط، بل والمصون من السماء في نظر الجماهير العربية!

بينما كانت إسرائيل - الأقل أيديولوجية وذات نزعة اشتراكية أقل أثراً وتراجع دائماً - محط اهتمام من مخططي الاستراتيجية الأمريكية، لأن "ناصر" كان أيضاً زعيماً لديه كاريزما عالية وقائد ماهر حتى أنه يمكن أن ينجح في توحيد الكثير من الدول العربية!

كانت هذه الوضعية هبة كبرى لآمال وأحلام إسرائيل إذ أعطتها بالتأكيد صورة مؤثرة لدى أمريكا بحروبها من أجل الاستقلال!

وطورت إسرائيل من هذه السمعة العسكرية بدورها في ١٩٥٦ في حرب السويس جنباً إلى جنب مع إنجلترا وفرنسا، وتقاعسها عن الامتثال لأوامر الولايات المتحدة بالانسحاب بعد نهاية الحرب مما أثار اهتمام إدارة إيزنهاور؛ لكن في الوقت المناسب مع وجود الديموقراطيين في البيت الأبيض عام ١٩٦٠ صارت إسرائيل قادرة على التغلب على التحفظ الأمريكي في دعمها.

كان إيزنهاور في الواقع آخر رئيس يهدد بقطع المعونات عن إسرائيل وهو ما فعله لإجبارها على الانسحاب من السويس.

بعدها، تزايد الدعم الأمريكي لإسرائيل كحليف محوري في الحرب الباردة تصاعدياً في أواخر الخمسينات وفي الستينات، حيث أن سوريا ومصر بوجه خاص تحولاً للتقارب مع الاتحاد السوفييتي، لشعورهم بأن الولايات المتحدة لا تسير في اتجاه مصالحهم.

في هذه الفترة كانت أهمية اليهود في أمريكا محدودة، وجاءت معظم جماعات الضغط لدعم إسرائيل مباشرة من تل أبيب، في صورة مقابلات رفيعة المستوى وتعاون عسكري

لمحاولة كبح جموح " الناصرية " .

كما مثل التهديد الآتي من تزايد شعبية ناصر خارج مصر احتمالية حقيقية لوحدة عربية واسعة النطاق، قد تؤدي إلى نشوء قوة كبرى في الشرق الأوسط التي ربما تحالفت مع روسيا مما يسبب تحولاً مهولاً في توازن القوى في الحرب الباردة الدائرة.

شكل هذا مصدر مخاوف لكل من أمريكا وروسيا لأن مثل هذه الوحدة العربية يمكن أن يكون لها سيطرة مستقلة على منابع البترول، وبهذا تخلق لاعباً قوياً جديداً على الساحة الدولية، لاعباً يمكنه أن يلعب لعباً خشناً مع الكبار!!

لم تكن هناك أية حركة سياسية لها ثقل تدعم الفلسطينيين في هذا الوقت؛ فقد كان الشعب الفلسطيني بالضرورة شعب خارج خريطة الصراع ولم يناقش موقفهم أبداً على أي مستوى في الخطاب السياسي الأمريكي وفي غالبية دول العالم كذلك يتعدى إشارات استثنائية مبهمة حول "اللاجئين" - الذين لم يكن لهم أي اسم آخر - من الفلسطينيين.

وبينما لم يتركز الاهتمام العالمي العام على الشرق الأوسط، كانت مصالح البترول أعظم أثراً في تشكيل سياسة أمريكا، إذ كانت تلك السياسة في الشرق الأوسط تملئها كلياً المصالح الاستراتيجية في السيطرة على منابع البترول، وبدرجة أقل حسابات الحرب الباردة.

ثم رسخت حرب ١٩٦٧ من وضع إسرائيل كحليف استراتيجي لأمريكا في المنطقة، وعندها بدأت المعونة الأمريكية لإسرائيل تصل لمستويات صاروخية مستقلة وضعية المعونة المتراجعة لحد كبير إلى دول العالم الأخرى!

وعلى مدى سنوات قبل اكتساب اللوبي الموالي لإسرائيل أية قوة حقيقية، وقبل أن يتمكن أي مخلص في ولاءه لإسرائيل من أن يشغل دوراً محورياً في التخطيط السياسي في أمريكا، أي "هنري كيسينجر" مؤسس كلا من "الدبلوماسية المكونية" والسياسة الأمريكية في رفض الحقوق العربية، كان ما حدث حتى هذه المرحلة - ما بعد ١٩٦٧ - لعللاقة له من أي نوع "باللوبي الإسرائيلي"،

هذا لا يعني، برغم كل شيء أن التعاطف مع القضية اليهودية لم يلعب دوراً من عدة زوايا فيما جرى!

يفصل لنا "توم سيجيف" في كتابه " فلسطين واحدة كاملة " بعض المصادر الخادعة للحصول على الدعم الأمريكي، ويرجعه للضغط المبكر من "حاييم وايزمان" لدعم بريطانيا

لل قضية الصهيونية؛ وما يجعل هذه المنابع خادعة لهذا الحد أنها كثيراً ما كانت مدفوعة
بكراهية اليهود في بريطانيا أو الخوف منهم الذي تجلى عادة في التفكير القائم على مفهوم
التدبير الإلهي والذي كان تفكيراً حديثاً نوعاً ما في هذا الوقت!

لكن هذا النوع من التفكير كان شائعاً بين النخب في كل من بريطانيا وأمريكا والسلف
المباشر لجناح المسيحيين الإنجليكان في يومنا هذا الذي يمثل "قالويل" و"روبرتسون" وغيرهم!
لكن ليست هناك قاعدة تؤكد أية سلطة ذات أهمية امتلاكها اليهود في بريطانيا في ذلك
الوقت؛ بل على العكس كانت القضية ببساطة قضية كفاءة ومهارة وايمان في دمج طموحات
الصهيونية مع التصميمات الإمبريالية البريطانية للشرق الأوسط أوائل القرن العشرين، والتي،
للمفارقة، كانت شديدة العداء للمسامية من وجهة نظر العديد من النبلاء الإنجليز، ما قادهم
لمساعدة اليهود لرؤيتهم ينتقلون - ككتلة - للعيش في الشرق الأوسط!

ثم عرض الصهاينة على الإنجليز وسيلة لطرد يهود أوروبا من القارة كلها وتأسيس
مستعمرة يمكن الاعتماد عليها كقاعدة أمامية لأوروبا، في موقع التجارة المحورية بين أوروبا
وآسيا تستخدم كقاعدة لسيطرة بريطانيا على منابع البترول.

بذلك كان وعد بلفور الذي "نظر بعين العطف والاعتبار" لتأسيس وطن قومي لليهود في
فلسطين معبراً عن كل من الرغبة في تخليص أوروبا من مواطنيها اليهود، والخطط الإمبريالية
البريطانية.

ولطالما كانت هذه هي الحال على مر العقود في التاريخ!!
الحقيقة أنه يمكننا التأكد من أن الموقف الأمريكي فيما يخص الصراع الإسرائيلي -
الفلسطيني، مر بتحول دراماتيكي بعد حرب ١٩٦٧.
فقد شاركت أمريكا وشجعت على حالة الدوار الهستيرى الذي أصاب إسرائيل من سكرة
النصر!

أثناء ذلك بدأ "اللوبي الصهيوني" في بداية عقد السبعينات حتى أوائل الثمانينات ينمو
ويزداد نفوذاً؛ ما أعلى من شأن إسرائيل كثيراً من خلال ترسيخ صورتها في عيون
الاستراتيجيين الأمريكيين كقوة عسكرية أقوى من تجمع الدول العربية معاً.
لكن دارت معركة داخلية في وزارة الخارجية الأمريكية بين "ويليام روجرز" الذي أراد
إجبار إسرائيل على الانصياع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لوقف آثار حرب ١٩٦٧ وبين

"هنري كيسينجر" الذي آمن بأن التوتر القائم مع إسرائيل يؤمن لأمريكا الإبقاء على وضعها كقوة عظمى إقليمية، وهو أفضل سبيل للحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة في مواجهة السوفييت والقومية العربية في ذات الوقت .

عندئذ فقط بدأت جماعات مثل إيباك في اكتساب نفوذ واسع، لكن الأساس القوي وعمق المسألة أرسى منذ ١٩٤٨ - ١٩٦٧، حينما لم يكن لهذه المنظمة مثل هذا التأثير والقدرة على الضغط السياسي الهام من المجتمع اليهودي.

ما كان قائماً وقتها من ضغط، كان نتيجة عدم وجود أي إعاقة يتبنون أي شيء آخر في "كابيتول هيل" سوى دعم إسرائيل، إضافة إلى تفضيل أمريكا الواضح لدى مخططي الاستراتيجية لاستثمار اهتمامهم في الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يعلمون أنها لن تسقط في هوة العداء لأمريكا!

صارت مكانة إيباك وجماعات ضغط يهودية أخرى مكانة شبه مثولوجية (أسطورية) في عقول الاستراتيجيين الأمريكيين ودوائر الأكاديميين وصناع القرار من العالمين ببواطن الأمور! بينما كانت سمعة هذه الجماعات لاتخلو من فائدة، فقد قوت الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل - بالبناء على تطوير أحداث سبق ذكرها - من نفوذها في "كابيتول هيل" بشكل تصاعدي، ثم انضم إليها في السبعينات الكثير من أصحاب النفوذ من تحالف نقابات العمال الكبرى وغيرها.

ثم أدى انتخاب "رونالد ريجان" عام ١٩٨٠ إلى حدوث انقلاب في سياسات اليهود، وبدأت القيادة تحولاً دراماتيكياً عن الخط الرئيسي من الليبرالية نحو الاتجاه المحافظ، وهو اتجاه وصل ذروته في القرن الحادي والعشرين، حيث صارت عناصر القيادة اليهودية التي تمتلك أقوى نفوذ سياسي هي نفسها التي تمثل أقصى اليمين في اليهودية الأمريكية! تلك العناصر أسماءها معروفة وكانت سياساتهم تتماشى مع سياسة آخرين من أمثال "ايب فوكسمان" و"مورت زوكرمان" و"مورتون كلاين" وهم يتحدثون ألباً عن جد من تيار اليمين على مدى السنين.

ثم في السنوات التالية صاغ قادة اليهود من الجناح اليميني علاقات قوية - بإطراد - مع اليمين المسيحي ومع كبار صناع السلاح؛ كما يتم الحفاظ على هذه الصلات ساكنة حيث أنها لن تقابل بحماس أو ترحيب بين الكثير من اليهود الأمريكيين الذين تحسب الغالبية منهم على التيار

الليبرالي في السياسة الأمريكية.

ثم اتجه الليبراليون الأمريكيون خلال العامين الماضيين أكثر فأكثر نحو التيار المحافظ والموقف السياسي القائم على الخوف فأبقيت هذه العلاقات إلى حد ما دون حاجة لحمايتها. وعندما اكتسبت إيباك ظهوراً قومياً علنياً في عهد ريجان عملت بجهد ودأب على هزيمة العديد من أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ بما فيهم السيناتور / تشارلز بيرس والنائب / بول فيندلي؛ وهي أسماء صارت رمزاً ودليلاً على نفوذ إيباك - "بيرس" على وجه الخصوص - بوصفها ظلت سيناتور ذا شعبية لفترات متعاقبة، إذا ما نظر إلى ما جرى معها كمظهر لاستعراض القوة والنفوذ السياسي.

لكن لم يكن محتملاً أن يقوى هذا النفوذ لهذا الحد؛ فقد أنفق أحد الناشطين السياسيين من القطاع الخاص أموالاً طائلة وأطلق حملة شرسة ضد بيرس، إلا أن بيرس لم يخسر فقط بقوة المال، حيث استطاعت أن تجمع أموالاً وتتفقهها على حمايتها أكبر مما جمعه منافسها في الانتخابات "بول سيمون".

لكن ربما كان النشاط الخاص سبباً في تحول تيار المعركة، وهو شيء لم ولن يتكرر في أغلب الظن!!

كانت أهداف إيباك دائماً مختارة بعناية؛ فعندما هزم مرشحين أمثال "بيت ماك كلوسكي" و"سينشيا ماك كيني" و"إيرل هيلارد" في السنوات القليلة الماضية كانت إيباك، على رأى من الجميع، نشطة في العمل ضدهم وبذلك قوت سمعة نفوذها إلى حد بعيد.

في كل حالة كانت إيباك طرفاً فيها كان هناك دليلاً قوياً مقنعاً، يفترض أنهم كانوا ليهزموا فيها على أية حال، وحيث توجد معارك لم تكن إيباك إيجابية فيها حتى تفوز فهي لاتدخلها أصلاً، لأن أي هزيمة تلحق بها ربما قللت لحد بعيد من السمعة التي تتمتع بها.

عادة ما تستخدم إيباك - كنموذج على القوى السياسية التي تعمل على دعم إسرائيل - الكونجرس ووزارة الخارجية والإعلام، وهي القوى الأسرع والأنجع من أي جماعة ضغط منفردة، وبالتأكيد فإن إيباك ليست أقواهم على المدى البعيد.

فالمساهمة في الحملات من الصناعات ذات الصلة بالصناعة العسكرية (والتي تشمل الشركات التي تعقد صفقات بيع الأسلحة والطائرات وما على شاكلتها، وأيضاً الصناعات التكنولوجية المتقدمة والتي تعتمد لحد بعيد على التطبيقات العسكرية في تحقيق نسب أرباح

مهولة) هي أقل في الحجم والتأثير من المنظمات الموالية للجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. فمن منظور الأحداث المواتية كان الدعم يأتي من اتحاد التجارة والعمال في الماضي، بينما اليوم يأتي مصدر الدعم الرئيسي من المسيحيين الإنجيليين لا الجماعات اليهودية لتلك القوى مجتمعة في حزمة واحدة إذ أنها بمثابة تجمع لا يقهر. ومن منظور تشكيل السياسات يمكننا أن نرى جذور هذا في العديد من المنظمات هذه الأيام:

فيما يخص الشرق الأوسط نال المعهد اليهودي لشئون الأمن القومي الكثير من اهتمام المراقبين " JINS " وهو يستحق هذا الاهتمام بالفعل.

بينما هناك جماعات أخرى تشمل " CSP " ومشروع قرن أمريكي جديد " PNAC " والأنصار راسخي الإيمان من المحافظين القدامى مثل مؤسسة التراث ومعهد التجارة الأمريكي. وبينما يوجد العديد من اليهود البارزين في بعض هذه المنظمات إلا أنه من الواضح لحد بعيد أن الآخرين يفوقونهم عدداً، لكنهم يعكسون مواقفًا متطابقة مع اليهود تقريباً فيما يخص السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومفهومهم عن ما هي المصالح الأمريكية العليا له اعتبار وأهمية كبرى.

كما تفترض كل الأدلة أن نفس الشيء يمكن أن يقال عن "هنري كيسينجر" وعن أولئك الذين يمكن اعتبارهم تلاميذه مثل "ولففيتر" و"بيرل" و"دوجلاس فايت" و"إليوت إبرامز"!! إنه لمن المثير للصدمة في الواقع أن نلاحظ إلى أي حد يدعم عدد أكبر من اليهود الحرب العراقية وحكومة شارون، وحقبة أنهم صاروا مرتبطين للعامة، مقارنة بعددهم النسبي من بين أولئك الذين لصوتهم وزن في تشكيل السياسة.

منطقي تماماً أن نستنتج أن وجهة النظر اليهودية تفرض على تلك السياسات علناً، بالتحديد لتشجيع النظرة بأن العصبية اليهودية السرية تدمر وتخرب السياسة الأمريكية. وواقعياً نجد أن السياسة الأمريكية في الصراع الإسرائيلي / العربي ظلت متوافقة ومنسجمة إلى حد كبير منذ حرب ١٩٦٧، بغض النظر عن نوع الإدارة التي تحكم سواء كانت جمهورية أو ديموقراطية، وبغض النظر عن مدى القوة السياسية النسبية التي تملكها الجماعات الموالية لإسرائيل أو الجماعات اليهودية في الإدارة. ويبقى أنه لا يوجد أدنى شك في أن أعضاء الكونجرس سوف يذهبون دوماً لأبعد مدى

لتجنب التحكم المرعب من إيباك!

لماذا؟

هناك عوامل كثيرة في الحقيقة.

أحدها بالتأكيد أن إيباك هي أفضل منظمة في القيام بما تقوم به فعلاً؛ فهم يوظفون عصابة هائلة من المحللين والاستراتيجيين واستشاري التسويق، ونتائج عملهم قوية جداً. فهم يعرفون كيف يديرون حملة، وكيف يمارسون ضغوطهم على نواب الكونجرس، وما هو أهم من وجهة نظري هو المجال الذي يتحركون من خلاله. فهم فريق عمل في السياسة الخارجية في بلد لا تمثل السياسة الخارجية في نظر أغلب ناخبيه شأنًا هاماً على أجندتهم، خاصة إذا لم تكن حياة الأمريكيين مهددة بشكل مباشر. فهم واقعياً لا يجدون معارضة تذكر في واشنطن؛ لأن جهود جماعات الضغط التي تبذلها جماعات تأييد الحقوق الفلسطينية أو أي برنامج آخر خلاف برامج الدعم الأعمى لإسرائيل لم تكن كافية على الإطلاق على مر السنين!!

هكذا، فلديك جماعة تبذل طاقات ومصادر هائلة في قضية لن يؤسس معظم الأمريكيون ميولهم الانتخابية عليها في مواجهة قوة أو جماعة ضعيفة جداً في المقابل. بهذا لا يحتاجون لشراء سياسيين ليخرجوا عن هذا المسار أو ينشقوا عليه ويعارضوه! هذا هو السبب في أن الجماعات الأخرى مثل "الحق القومي في حركة الحياة" أو "الهيئة القومية للسلاح" والتي لديها قدرات أكبر على حشد حملات التبرعات وعدد أكبر من المساندين في مناصب رسمية هامة، لكنها في المقابل لا يمكنها تحقيق ما تحققه إيباك! فهناك معارضة قوية لهم لذا فتمثل هذه الجماعات إجمالاً هي منظمات عرجاء لديها ساق "علية" من السياسيين يقفون لها بالمرصاد.

ماذا عن الإعلام إذن؟

لقد تم تحقيق الكثير وبشكل صحيح تماماً لتوضيح الأسلوب والطريق الذي يرسمه تيار الإعلام الرئيسي في البلاد، عن الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني. ولكن من المؤكد أن الصورة مشوشة، وبنفس القدر من الحقيقي أن المنظمات اليهودية تركز قدرأ أكبر من الجهد والضغط على وسائل الإعلام الكبرى عندما يكتشفوا ولو إشارة عابرة من الحركة بعيداً عن خط اللوبي!

فهرس

الصفحة

*تقديم	٥
*اللوبي الإسرائيلي	
والسياسة الخارجية الأمريكية	١٣
*فضح زيف المؤامرة اليهودية الحديثة - القديمة	٥٩
*لماذا نعارض اللوبي الإسرائيلي	٩٥
*ماذا يقولون	١٠٩
*نعوم تشومسكي واللوبي المؤيد لإسرائيل :	
أربعة عشرة فرضية خطأ	١١٧
*اللوبي الموالى لإسرائيل	١٣٣
*حجر القدح أو "صندوق إشعال الأزمات"	١٤٥
*اللوبي والبلدوزر	١٥٣
*من يتحكم فى السياسة الخارجية لأمريكا	١٥٩

المترجم فى سطور

الاسم : د. مدحت محمد طه

اسم الشهرة : مدحت طه

مواليد : ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٦ القاهرة

المؤهلات : بكالوريوس الطب والجراحة ١٩٨١

ماجستير جراحة العظام ١٩٩٦

صدرت له :

- ترجمة كتاب " النظام العالمى الجديد " تأليف : "بات روبركسوم"

عن دار المحروسة ١٩٩٨ .

- ترجمة كتاب " الإسلام فى التاريخ " تأليف : "برنارد لويس"

عن المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦ .

- ديوان شعر : " السكون والصدى "

عن دار المحروسة

كتب تحت النشر :

- ترجمة كتاب " إمبراطورية من صنعهم " تأليف : "تيل جابلر" عن دار الشروق الدولية .

- رواية " آفاق الحالم " عن المجلس الأعلى للثقافة .

- ديوان " يوميات قرد فصيح " عن الهيئة العامة لقصور الثقافة .



كتب وقضايا :

اللوبي الإسرائيلي في أمريكا..... ترجمة / مدحت طه
 سيميوطيقا التشبيه..... د. / محمد فكرى الجزار
 انا نجيب محفوظ (سيرة حياة كاملة) إبراهيم عبد العزيز
 موسوعة البحر الأحمر (الجزء الأول) (الفردقة رأس غارب)..... محمد رفيع محمد
 فراء القرآن ونوادرهم..... حزين عمر
 غرفة السر..... محمد الحسينى
 حسن نصر الله (يطل قومي في زمن الأزمات)..... حزين عمر
 دراما اللوحة..... أ.د. / مصطفى يحيى

الشعر :

ظل عاصفة وجدان عياش
 جداريات..... ماهر المنشاوى
 انكسار الجغرافيا..... كمال عبد الرحيم
 لماذا أحبك حتى البكاء فكرية غانم
 ونس محمد الحسينى
 كعب على..... ناهد السيد
 صندوق الحزن محمد الحسينى
 كفى مليون حبر..... ليلي السيد
 عباد الضل محمد الحسينى
 روح الشاعرة ظبية خميس
 مسك الختام محمد عبد الرازق زهيرى
 مس الكلام محمد الحسينى

القصص :

الحب على الطريقة الألمانية ترجمة / خالد عباس
البريوني يتجه شرقاً سعيد رفيع
العودة إلى جوبال سعيد رفيع
حروف متشابكة حياة الحضري
لينا والبرتقال سليمان نزال
رائحة المطر منى سعيد
يوحنا الأمريكى يبشر فى الحانة عبد العال الحمامصى

الرواية :

جن وجنون وجريمة خضير ميرى
على المنحدر ترجمة / د. سلمى صالح
طفل الفجر (ترجمة ظبية خميس) جوتاما شوبا
صاحب القلنسوة حياة الحضري
عبر الليل نحو النهار محمد الراوى
الفضيحة الإيطالية محمد بركه
الأميرة ذات الهمة (٤ أجزاء) عبد الله السيد
باب البحر عبد الله السيد
العصف حياة الحضري

المسرح :

العبد (ترجمة د. محسن عباس) أميرى بركة
الملاح الطائر (ترجمة د. محسن عباس) أميرى بركة
حورى محمد الحسينى
دماء على حائط المبكى فتحي عبد الغنى